



رئيس الشيوخ الكندي:
المساعدات الإنسانية
السعودية نموذج يحتذى

السنهوري

عدد خاص

Ash-shura

العدد ١٣٦ • السنة الرابعة عشرة • ربيع الأول ١٤٣٣



الرياض تحتضن رؤساء برلمانات دول العشرين بحثاً عن نمو اقتصادي مستدام لعالم آمن

الشمري:
الربيع العربي سيغير الحياة
البرلمانية العربية

المملكة ترسخ نهج الحوار
محلياً ودولياً

ماذا يمكن أن يقدم صناع
القرار في نادي العشرين؟



طفل يحلم .. أمة تحيا

للتبرعات والزكوات والصدقات عبر حسابات بنوك الجمعية المذكورة أدناه:

اسم البنك	رقم حساب التبرعات
مصرف الراجحي	SA17 8000 0203 6080 1003 3442
بنك الرياض	SA71 2000 0002 0102 0173 9901
بنك الاهلي التجاري	SA14 1000 0023 0116 8000 0106
مجموعة ساب المالية	SA08 4500 0000 0012 0735 6001
البنك السعودي الهولندي	SA14 5000 0000 0330 5642 0420
البنك العربي الوطني	SA45 3040 0108 0026 5000 0011
البنك السعودي الفرنسي	SA56 5500 0000 0502 5040 0114
مجموعة سامبا المالية	SA31 4000 0000 0000 0119 0229
بنك البلاد	SA16 1500 0999 3000 0194 0002
مصرف الإنماء	SA31 0500 0068 2001 8380 0000

كما يمكنكم المساهمة من خلال إرسال رسالة من جوالك إلى الرقم:

5050

جمعية
الأطفال
المعوقين



www.dca.org.sa
800 124 1118

مجموعة العشرين.. تحديات وتطلعات



د. محمد المهنا

يتربح الكثيرون في مراكز القرار السياسي والمالي والبرلماني في العالم مخرجات لقاء رؤساء مجموعة الدول العشرين الذي تحتضنه العاصمة الرياض ضمن صور التنامي الملحوظ في موقعها ومكانتها كواحدة من مصادر صناعة القرار الدولي، ولاعب رئيس في مسيرة الاستقرار والسلام العالميين .

وأهمية هذا اللقاء ليس فقط في مدى تأثير الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، وصنع القرار السياسي على مستوى العلاقات الدولية، بل أيضاً في الدور الذي تلعبه كل دولة على حدة في هذه المجموعة - حسب موقعها الجغرافي - في عملية التغيير والتأثير في فرض السلام والاستقرار في منطقتها عن طريق تقديم المساعدات المالية، وحل الأزمات خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحولات ناجمة عن ما يسمى القوة الناعمة .

ومن جهة أخرى تعكس مبادرة مجلس الشورى السعودي باستضافة هذا اللقاء التاريخي الدور الذي يقوم به المجلس كركيزة أساسية في كيان الوطن وسند لقيادة الدولة وأجهزتها، وأن المجلس بات أحد أذرع السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين، يدافع عن ثوابتها ويحشد المساندة لمواقفها ويخلق فرصاً من التعاون والتنسيق مع الدول والمنظمات الدولية، ويعمل على تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن الإسلام والمسلمين، كما تجسد تلك المبادرة التكاملية والتناغم الذي يميز أداء المجلس مع السلطات الأخرى لتحقيق مصلحة الوطن والمواطن .

وفي اعتقادي أن هذا اللقاء يمثل صفحة جديدة في سجل الممارسة الشورية السعودية، وإطلاقة تفتح آفاق التعاون والتكامل مع مؤسسات نيابية عريقة على مستوى العالم .

رئيس التحرير

المحتويات

ملف يتضمن

استطلاع

8

ماذا يمكن أن يقدم صناع القرار بمجموعة دول العشرين؟

أجمع عدد من أعضاء مجلس الشورى والدبلوماسيين على أن الاجتماع الثالث لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين يأتي في وقت يمر فيه العالم بالعديد من الأزمات والنزاعات، مما أدى إلى حدوث اضطراب في الأمن وزعزعة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم.



حوار



رئيس مجلس الشيوخ الكندي:

اختيار موضوع الاجتماع الثالث يتسم بالدقة والحكمة

أكد معالي رئيس مجلس الشيوخ الكندي السيناتور نويل كنيسلا في حوار د. الننهوري أن الدبلوماسية البرلمانية على قدر كبير من الحرية في طرح الموضوعات ومناقشتها، وأوضح أن دعوته للاجتماع التشاوري الأول كان دافعه الرغبة في الاستفادة من رؤية رؤساء برلمانات مجموعة العشرين في موضوع الأمن الغذائي.

12

لقاء



سعود الشمري:

الربيع العربي سيفير شكل الحياة البرلمانية عربياً

أكد الأستاذ سعود الشمري نائب رئيس البرلمان العربي في حوار د. الننهوري أن انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجموعة دول العشرين مؤشر على تعاظم دورها الدولي، وقال إن عقد الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول المجموعة يعد تعبيراً آخر لتقدير دول المجموعة للمملكة ودورها الرائد في التنمية المستدامة.

20

الدبلوماسية البرلمانية: قرارات المجلس عززت التعاون الدولي

وزارات وفوده شرحت رؤى المملكة

على مدى أكثر من ثمانية عقود رسخ مجلس الشورى دوره في الحياة السياسية والتشريعية والمشاركة في صنع القرار في المملكة في ظل اهتمام ودعم القيادة السياسية وثقة المجتمع وما يتمتع به أعضاؤه من خبرات وكفاءات.



30

اتجاهات



49

بروفيسور داتوه السيف



43

غاثوت عبدالله منصور



37

محمد صادق جعفر



27

هانينيو سيمونيني

44

تقرير

مبادرات من أجل السلام وأخرى لدعم التنمية في بلدان العالم

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة مهمة في التنظيم الدولي الحديث، فهي من أولى الدول التي أسست جامعة الدول العربية ووقعت ميثاق تأسيس الأمم المتحدة واحتضنت مقر منظمة التعاون الإسلامي. ويعتمد الدور السعودي في تحقيق السلام على علاقات المملكة القوية في المحيط العربي والإقليمي والإسلامي والدولي.



رؤية

50



المملكة داعمة رئيس للتنمية في الدول النامية

تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول الداعمة للتعاون الدولي ودعم المجتمعات النامية كما أنها عضو في مؤسسات الدعم العالمية، ومن أكبر الدول المانحة، إذ بلغت المساعدات التي قدمتها المملكة للدول النامية خلال سبعة وثلاثين عاماً أكثر من (١٠٣,٥) مليار دولار استفادت منها أكثر من ٩٥ دولة.

قراءة

54



الملك عبدالله رائد السلام والحوار العالمي

تبنت المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منهج الحوار الذي انطلق بإنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عام ١٤٢٤هـ ثم على المستوى الإسلامي بمؤتمر الحوار بين علماء الإسلام عام ٢٠٠٨ في مكة المكرمة، ودولياً بالمؤتمر العالمي للحوار والذي عقد في إسبانيا عام ٢٠٠٨، ووقع اتفاق تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار في العاصمة النمساوية فيينا في أكتوبر ٢٠١١م.



المشرف العام

د. محمد بن عبدالله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام

د. عبدالرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير

د. محمد بن عبدالله المهنا

مدير التحرير

علي بن عبدالله الخضير

هيئة التحرير

منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلطان

التصوير

سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد:

issn:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الانترنت

www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير

على العنوان التالي:

مجلس الشورى - الرياض

الرمز البريدي ١١٢١٢

المملكة العربية السعودية

الناشر

دار
روى

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٧٨١١١١

فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧

info@darroaf.com

تجمع برلماني دولي يستضيفه مجلس الشورى: الحوار العالمي وتأثيرات أزمة الديون ودور الطاقة في التنمية.. أهم الملفات

يستضيف مجلس الشورى في الثالث من شهر ربيع الآخر المقبل الموافق الخامس والعشرين من فبراير الجاري وعلى مدى يومين الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، وذلك في فندق الريتز كارلتون في العاصمة الرياض.

ويناقش الاجتماع الذي يحمل شعار «نمو اقتصادي مستدام لعالم آمن» عدة موضوعات تنصدر الموضوعات الاقتصادية وأولوياتها، حيث يبحث الاجتماع الأزمة المالية وأثارها على الاستقرار والاقتصاد العالمي، كما يبحث الاجتماع موضوع دور الطاقة في التنمية المستدامة، إضافة إلى موضوع الحوار العالمي بين أتباع الأديان والثقافات في سياق أهداف الاجتماع الذي يعقد سنوياً لتعزيز التعاون البرلماني في مواجهة التحديات الاقتصادية والثقافية وغيرها التي تتطلب استجابة جماعية لدول مجموعة العشرين.

ومواكبة لهذا الحدث غير المسبوق سعينا في «المنهري» إلى إلقاء الضوء على أهم الملفات المطروحة على طاولة مناقشات الأعضاء، كما تناولنا بإيجاز تقارير عن دور المملكة في الحفاظ على الأمن والسلام العالميين، والتجربة السعودية في الحوار والتواصل محلياً ودولياً، ورصدنا منجزات مجلس الشورى على صعيد التعااطي مع الشأن الداخلي، والقضايا الخارجية خلال الدورات الأخيرة.



خادم الحرمين الشريفين يتوسط قادة دول مجموعة العشرين

ومن جهته رحب معالي رئيس مجلس الشورى رئيس الاجتماع الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالفوفود المشاركة في اجتماعهم بالمملكة، معرباً عن أمله في أن يكون الاجتماع محطة مهمة من محطات تأسيس العمل البرلماني لدول مجموعة العشرين، وأن يفتح أفقاً جديداً في صياغة ومتابعة الأداء الحكومي لبلدان المجموعة.

وأكد أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين تحرص على دعم كل تجمع دولي من شأنه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي العالمي، وضمان تحقيق نمو متوازن ومستدام بجهود مشتركة بين مختلف الدول.

ودعا رئيس مجلس الشورى إلى مزيد من العمل نحو تفعيل أداء الدبلوماسية البرلمانية والتي تواكب الجهود الحكومية وتعززها من أجل تحقيق السلم والأمن

الدوليين، لافتاً إلى أن مجلس الشورى يسهم في دفع أساسي يتمثل في إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة والمصادقة على الاتفاقات الدولية والمشاركة الفاعلة وعجلة التعاون الدولي من خلال ما يقوم به من دور



رئيس المجلس خلال جلسات الاجتماع الثاني لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين في سيئول ٢٠١١ م

فيينا التي من المتوقع أن يناقشها مجلس الشورى خلال الأسبوع القادم.

كما يجيء اختيار موضوع دور الطاقة في التنمية المستدامة ضمن المحاور الرئيسة للاجتماع التشاوري ليعزز من دور المملكة في منظومة الاقتصاد العالمي الذي اكتسبته من مكانتها في سوق الطاقة العالمي، وحجم اقتصادها في منطقة الشرق الأوسط، والاستقرار الذي تتمتع به، والسياسات البترولية والاقتصادية والمالية المتزنة التي اتبعتها على مر العقود، إضافة إلى انفتاح اقتصادها، ومركزها في صندوق النقد والبنك الدوليين وعضويتها في مجموعة العشرين ومساهماتها في مؤسسات العون الإنمائي الإقليمي والدولي والمبادرات الاقتصادية والتجارية التي اتخذتها المملكة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

واحد من الملفات المهمة التي سيناقشها الاجتماع لا سيما التأثيرات المحتملة من تلك الأزمة على النمو والاستقرار العالمي والذي سيطال جميع الاقتصاديات. ومن المقرر أن يشارك في الاجتماع تسع عشرة دولة إضافة إلى كل من البرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي.

وجاء اختيار موضوع الحوار العالمي للثقافات ليكون المحور الأول في الاجتماع التشاوري ليعكس توجه المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتبني جملة من المبادرات في هذا الشأن ومن ذلك مؤتمر الحوار العالمي لأتباع الأديان السماوية والثقافات الذي عقد في مدريد ٢٠٠٨ م، وتوقيع اتفاقية إنشاء مركز الملك عبد الله بن عبدالعزيز للحوار العالمي في العاصمة النمساوية

في المناشط البرلمانية الخارجية، إلى جانب ما تقوم به لجان الصداقة البرلمانية التي تربطه بالعديد من البرلمانات الدولية وفي مقدمتها الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، من تعزيز للدبلوماسية البرلمانية ودعم الأنشطة الحكومية في برامج التعاون الدولي وسياسات التنمية الشاملة والمستدامة.

وأشار إلى أن الاجتماع الذي يستضيفه مجلس الشورى هو الثالث من نوعه بعد أن عقد الاجتماع الأول في العاصمة الكندية أوتاوا عام ٢٠١٠م، والاجتماع الثاني بمدينة سيئول الكورية أوائل العام الماضي.

ولفت النظر إلى أن هذا التجمع البرلماني العالمي يتعدى في ظل ظروف اقتصادية وسياسية عالمية بالغة الصعوبة، حيث تعاني العديد من دول العالم وبعض دول مجموعة العشرين من أزمة الديون السيادية، وهو

«النشورى» تستطلع آراء عدد من المختصين والبرلمانيين ماذا يمكن أن يقدم صناع القرار في مجموعة دول العشرين؟!

أجمع عدد من أعضاء مجلس الشورى السعودي والدبلوماسيين على أن الاجتماع الثالث لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين الذي تستضيفه المملكة العربية السعودية يأتي في وقت يشهد العالم العديد من الأزمات والنزاعات، مما أدى إلى حدوث اضطراب في الأمن وزعزعة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، ووصفوا الاجتماع بأنه «بارقة أمل بدور أكبر للبرلمانيين لإرساء السلام والاستقرار العالمي»، معربين عن أملهم في أن يساهم في بلورة بعض التوصيات والمقترحات البناءة والدفع بها إلى صناع القرار في الدول الأعضاء في مجموعة العشرين تحقيقاً للسلام والأمن الدولي.

٢. هل ينجح أسلوب استخدام القوة الاقتصادية وفرض العقوبات الدولية لمواجهة التحديات في تطوير الطاقة الذرية، والحد من إنتاجها في دول العالم الثالث؟

٤. هل يتغير نمط العلاقات السياسية بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي عن طريق الحرب الباردة والتعاون الاقتصادي بدلاً من القوة العسكرية؟

للإجابة على هذه التساؤلات، نحتاج

إلى معرفة قوة العلاقات بين هذه المجموعة في مجال الاقتصاد العالمي والتفاهم المتبادل والثقة على الإنجاز السياسي والاجتماعي خلال السنوات القادمة لخدمة المجتمع الدولي وموافقها تجاه التحولات السياسية التي غيرت خارطة الطريق وإسقاط الأنظمة القيادية في بعض الدول العربية، وإعادة هيكلتها وتشكيلها سياسياً مثل ما حدث في جمهورية مصر العربية، ليبيا، تونس، اليمن.

ولكن عندما ننظر إلى تركيبة هذه المجموعة من الدول، ومدى تأثيرها في الاقتصاد العالمي، وصنع القرار السياسي على مستوى العلاقات الدولية، نلاحظ أن هذه الدول بسبب القوة الاقتصادية والوزن السياسي المتمثل في كل دولة عضواً في هذه المجموعة حسب موقعها



د. صالح الزهراني

العالية، والتحولت السياسية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وبعض دول أوروبا الشرقية.

تساؤلات تبحث عن تفسيرات

وأضاف الدكتور المليكي: «من هذا المنطلق أستطيع القول إن هناك حقيقة مالية دولية جديدة تثير التساؤلات التالية:

١. هل الحقيقة المالية الدولية التي تعمل

تحت مظلة مجموعة العشرين سوف تلعب دوراً إيجابياً في عملية الاستقرار والسلام العالمي بين الدول المتنازعة في المجتمع الدولي؟

٢. هل هناك قرارات دولية في مجال الاقتصاد لدراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث الانعكاسات والمتغيرات السياسية باسم الربيع العربي؟

د. المليكي: تفعيل الكيانات الاقتصادية القوية في صادراتها الصناعية وأسواقها التجارية يساعد على تفعيل التعاون في مجال التنمية

وفي استطلاع أجرته «الشورى» لآراء عدد من الخبراء حول دور صناع القرار في الدول الأعضاء في مجموعة العشرين في إرساء قواعد التعاون الدولي والاستقرار العالمي، قال الدكتور فهد بن عبدالرحمن المليكي المشرف على مركز الدراسات الأوروبية بمعهد الدراسات الدبلوماسية، بوزارة الخارجية: «إن مجموعة العشرين هي فريق عمل دولي من قادة البلدان المتقدمة صناعياً واقتصادياً لدعم الاقتصاد الدولي والتصدي للأخطار والصعوبات والأزمات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

وتأسست هذه المجموعة عام ١٩٩٩م بعد الأزمة المالية التي حدثت بجنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي وإيقاف الانهيارات الاقتصادية المتلاحقة، ومناقشة التطورات الاقتصادية بشكل سنوي عن طريق الحوار والتعاون بين دول المجموعة التي تتكون من ٢٠ دولة هي:

المملكة العربية السعودية، إندونيسيا، إيطاليا، كوريا الجنوبية، المملكة المتحدة، أستراليا، الهند، البرازيل، الصين، اليابان، تركيا، روسيا، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، جنوب أفريقيا، كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين. ولكن نجد المشكلة التي نراها في الوقت الحاضر هي التحديات الاقتصادية والتوتر التجاري المسيطر على الأسواق



اجتماع قادة مجموعة العشرين بحضور سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل

أن تتخذه». ومن هذا المنطلق فإن صناع القرارات الإستراتيجية في جميع أنحاء العالم يعتمدون بشكل رئيس على الدراسات والآراء والمقترحات التي تعينهم على صنع القرار المناسب، فهناك المجالس الشورية، والنيابية، والمتخصصة، وكذلك مراكز البحوث والتخطيط الاستراتيجي، والمجموعات البحثية في قضايا ومجالات محددة (Think Tank).

وفي عالمنا المعاصر أدرك الجميع أهمية تعزيز دور صناع القرار، وضرورة التنسيق فيما بينهم، والتعاون البناء على المستوى الدولي بما يعود بالنفع على الإنسان، أياً كانت جنسيته أو معتقده أو موقعه، ومن هنا كان ذلك التوجه الحميد لاجتماعات مجالس الشورى والبرلمانات في الدول الأعضاء في مجموعة العشرين (G20) من أجل التباحث وتبادل الرؤى حول أهم القضايا والمشكلات التي تواجه العالم - شرقه وغربه - حرصاً على الاستقرار والتعاون الدولي، والسعي لصناعة قرارات تتفق مع مصالح كل دولة دون الإضرار بالآخرين، فالعالم أصبح قرية واحدة، وساكنوه غدا بعضهم يعرف الآخر ويدرك أهمية التواصل والتفاهم والحوار المثمر البناء.

تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية

أما اللواء دكتور صالح بن فارس الزهراني عضو مجلس الشورى فقد أكد على أهمية الاجتماع ومخرجاته قائلاً: «يتعقد الاجتماع الثالث لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين بالرياض في الفترة من ٤.٢ / ٤/٢٢٢٢هـ الموافق ٢٤ - ٢٦/٢٢/٢٠١٢م في وقت يمر فيه العالم

التجارية يساعد على تفعيل التعاون في مجال التنمية، مع توسيع العلاقات الدولية، وتقوية المصالح المشتركة بين الدول الصناعية وغير صناعية، وإنقاذ بعض الدول في العالم الثالث من الانهيار الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى معاناتها ويلات المجاعات والفقر والانحلال الاجتماعي الذي يساعد على الفساد الإداري، والفساد المالي والاضطرابات، والفضوى السياسية في القيادات العسكرية، وفقدان الأمن وعدم استقراره، وازدياد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

«اصنع قرارك قبل أن تتخذه»

من جهته يرى الأستاذ الدكتور إسماعيل بن محمد البشري عضو مجلس الشورى «أن عملية صنع واتخاذ القرارات المهمة والإستراتيجية تمر بعدد من المراحل الأساسية في سبيل الوصول إلى الغاية المطلوبة والهدف المحدد، ولعل أهم تلك المراحل هي مرحلة تشخيص المشكلة وحجمها ونوعها وهل هي طارئة أم مزمنة، عاجلة أم آجلة، وفي هذه المرحلة يتم تحديد الهدف بعد ذلك تحليل ودراسة المشكلة بعد جمع المعلومات المتعلقة بها، والتفكير في الجوانب الإيجابية والنتائج السلبية وانعكاساتها على المتأثرين بالقرار، أفراداً أو مؤسسات، ويجب أن يتم ذلك بدرجة كبيرة من الدقة والموضوعية والشمولية والوضوح في الرؤية، وعندئذ يمكن لمتخذ القرار القيام بإصدار القرار اللازم. وهناك مقولة متداولة تقول: «اصنع قرارك قبل



أ.د. إسماعيل البشري

الجغرافي - سوف تلعب دوراً مهماً في عملية التغيير والتأثير في فرض السلام والاستقرار في الدول المتصارعة، وفض النزاعات السياسية عن طريق تقديم المساعدات المالية، وحل الأزمات الاجتماعية التي مصدرها الفقر والعلميات الإرهابية، وعدم استطاعتها تأمين حياة يسودها الأمن، والاستقرار، والتنمية.

الإعلام الجديد ساهم في سقوط العديد من الأنظمة

بهذه الطريقة أصبحت لدينا تحولات اقتصادية أكثر من التحولات العسكرية التي طغت عليها الثورات، والمظاهرات السياسية السلمية في تغيير الأنظمة عن طريق ما يسمى القوة الناعمة باستخدام تكنولوجيا وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة، الإعلام الجديد - مثل فيسبوك- تويتر- يوتيوب- بلاك بيرى. فالكتلات الاقتصادية الدولية في المجموعة سوف تتيح تعاوناً سياسياً واقتصادياً يخدم مصالح كثير من الدول خارج هذه المجموعة، كذلك سوف تتاح الفرصة من خلال ذلك لحل الخلافات السياسية التي وقعت بين بعض الدول. مثال على ذلك الخلاف السياسي والاقتصادي بين روسيا والصين، فقد تم حل هذه الخلافات بينهما عن طريق التعاون الاقتصادي والثقافي.

وخلص الدكتور المليكي إلى أن «تفعيل الكيانات الاقتصادية القوية في صادراتها الصناعية وأسواقها



السعودية إلى دول مجموعة العشرين يدعمها دعماً قوياً في حل المشاكل الاقتصادية في العالم، مع المكانة والاحترام الدولي بسبب منهجها الواضح والمعتدل في صنع القرار السياسي، والدور الذي تلعبه لخدمة الإسلام والعمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط.

كما أنها تعد أكبر مصدر للطاقة في العالم، وينظر إليها على أنها صمام الأمان في إمدادات النفط إلى مختلف الدول، كونها تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم، كما أن المملكة هي مهوى أفتدة المسلمين وقبيلتهم في جميع أنحاء العالم كونها تحتضن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكون عشرين دولة هي الأفضل



د. فهد المليكي

اقتصادياً من ثماني دول فقط، لمواجهة التحديات، والأزمات الاقتصادية، ومساعدة الدول الفقيرة التي تعاني كوارث طبيعية وإنسانية في مختلف أنحاء العالم. وتوقع الدكتور المليكي مزيداً من المواجهة بخصوص التحديات الاقتصادية، والأخطار التي أصبحت مشكلة اجتماعية خاصة في مجتمعات الدول الفقيرة مثل الارتفاع في أسعار المواد الغذائية، السكن، البطالة، ظاهرة الارهاب، التسلح النووي، الأمراض المزمنة مع تدني مستوى الخدمات الطبية، سوء مستوى التربية والتعليم، تدني مستوى البحوث العلمية في جميع المجالات التي تخدم المجتمعات، والمتغيرات السياسية التي تدور في منطقة الشرق الأوسط المجهولة النتائج مستقبلياً. كما توقع التركيز على الاستقرار السياسي،

دول العالم وشعوبه وثقافته المختلفة هو الوسيلة والبدل الحقيقي لنظرية صراع الحضارات من أجل عالم يسوده التفاهم ويشمله النماء ويعمه الأمن والاستقرار، وذلك ما نادى به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في دعوته المشهورة إلى انتهاج الحوار سبيلاً بين الدول والشعوب والحضارات والأديان والثقافات المختلفة، من منطلق أن الحوار هو السبيل الصحيح للتفاهم المفضي إلى التعاون البناء والتعايش السلمي.

تطلعات وأمال

وحول التطلعات والأمال المعقودة على هذا الاجتماع قال الدكتور/ فهد بن عبد الرحمن المليكي المشرف على مركز الدراسات الأوروبية بمعهد الدراسات الدبلوماسية، بوزارة الخارجية:

لتعزيز العلاقات بين دول المجتمع الدولي فإنه ينبغي لها تكثيف الجهود لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول الكبرى، ودول العالم الثالث التي تحتاج إلى المساعدات المالية.

وأضاف: «من خلال العودة إلى سجل النتائج الماضية التي قررتها القمم السابقة، نجد أنه ليس هناك قرارات جديدة واضحة في حل جميع الصعوبات الاقتصادية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية، خاصة في موضوع الضرائب، أو أزمة اليونان، أو النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث.

مقومات عضوية المملكة

ورأى الدكتور المليكي أن انضمام المملكة العربية

بالعديد من الأزمات والنزاعات المتنوعة، مما أدى إلى حدوث اضطراب في الأمن وزعزعة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، وبالتالي يعد الاجتماع بارقة أمل للشعوب، فلعله يسهم في بلورة بعض التوصيات والمقترحات البناءة والدفع بها إلى صناع القرار في الدول المثلة فيه تحقيقاً للسلام والأمن الدولي، وذلك من منطلق أن الأمن والسلام كل لا يتجزأ، ومن إدراك حقيقة أن حدوث الأزمات والاضطرابات في بلد ما أو منطقة ما لا يمكن حصر سلبياته في ذلك البلد أو في تلك المنطقة - فلا بد أن تعاني منه دول العالم ولو على درجات متفاوتة الأمر الذي يتطلب تعاوناً دولياً صادقاً وفعالاً للتعامل مع العلة التي يعاني منها العالم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها حيثما وجدت. ولاشك أن هذا يقع في صميم ما أنشئت من أجله مجموعة العشرين في واشنطن عام 1999م.

وأردف اللواء الزهراني قائلاً: «صحيح أن المصالح الوطنية تحظى بالأولوية في العلاقات الدولية غير أن الواقع المعاش يثبت أن المصالح الوطنية والسياسات الأنانية لوحدها لم تعد مناسبة ولا كافية في هذا العصر لتحقيق المصالح العليا لأية دولة، لما يتسم به هذا العصر من تعقيد، ولما يموج به من أحداث ولما للتقنيات فيه من تأثير على الرأي العام خصوصاً تقنية الاتصالات والإعلام، حتى إنه ليصدق القول إن العالم اليوم أصبح أشبه بقرية كونية في تأثير دوله وشعوبه مما يجري في أي بقعة على وجه الأرض.

ودعا اللواء الزهراني إلى أن يكون الحوار البناء بين



د. الزهراني: الحوار البناء بين دول العالم وشعوبه وثقافته المختلفة هو الوسيلة والبديل الحقيقي لنظرية صراع الحضارات

خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٩ م نحو ١٣٦ مليار دولار لهذا الغرض. وكذلك النظر في إمكانياته إنشاء صندوق موحد تقدم من خلاله مساعدات العشرين للدول الفقيرة.

هذا أقل ما نتوقه

وخلص اللواء الزهراني إلى أن «قرارات من هذا النوع هو أقل ما نتوقه الشعوب من هذا المجتمع البرلماني. أما مسؤولية القيادات السياسية في الدول الممثلة في هذا الاجتماع فيما يتعلق بتنفيذ مثل هذه المقترحات في حال صدورها فإنها مسؤولية عظيمة، حيث إن أخذ هذه التوجهات بجدية من عدمه يعبر عن مدى التزام كل دولة بواجباتها تجاه الإنسانية ومجمل مسؤوليتها الدولية. كما أنه مقياس مدى إدراكها لارتباط أمنها واستقرارها الداخلي ومجموع مصالحها هي بما يجري على الساحة الدولية. وهو ارتباط تقوم الأدلة عليه يوماً بعد يوم آخر. إن الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لانتهاج سياسات مسؤولية تقوم على التعاون والعمل المشترك البناء تجاه الظواهر والتطورات والعلل التي تعاني منها الإنسانية، فذلك وحده كفيل بخلق مجتمع دولي آمن ومستقر ومتطور يسعد فيه الجميع.

في هذا الاتجاه يصاحبها التزام برلماني بمتابعة تنفيذ تلك المقترحات وتحويلها إلى واقع من قبل القيادات السياسية واستعمال كل الصلاحيات والأدوات البرلمانية المتاحة لتحقيق هذه الغاية، ومن أبرز ما ينتظر صدوره عن هذا التجمع:

- حث الحكومات على حل النزاعات الدولية على أساس من العدل والإنصاف وعدم الكيل بمكيالين في سياساتها.

- تبني مواقف حازمة تجاه النزاعات العسكرية لدى قادة بعض الدول الهادفة إلى السيطرة وإشعال الحروب واستدامة الصراعات الدولية بدلاً من العمل على حلها.

- العمل على ترسيخ ثقافة الحوار بين الأمم والثقافات والأديان، في المناهج الدراسية وفي وسائل الإعلام وعبر جميع القنوات والمجالات والأنشطة الفكرية والثقافية والأكاديمية بقصد إيجاد ثقافة تقوم على التفاهم والتعايش السلمي وإحلالها محل نظريات العنف والتمطية اتجاه الآخر.

- دفع عجلة التعاون الدولي خصوصاً فيما يتصل بمجالات معالجة الكوارث والتعامل مع الحوادث النووية، وفي مجالات مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة لما تمثله هذه الظواهر من تهديد للمجتمع الإنساني، حيث إنه لا يمكن لأية دولة معالجة أو التصدي لهذه الظواهر بشكل انفرادي دون تعاون دولي صادق وفعال.

- حث القيادات التنفيذية على تقديم المزيد من المساعدات للدول الفقيرة التي تعاني من شح الموارد ومن الارتفاع الفاحش في الأسعار، وذلك على غرار ما قامت به المملكة العربية السعودية التي قدمت

د. البشري: المجالس الشورية والنيابية والمتخصصة، وكذلك مراكز البحوث والتخطيط الاستراتيجي تقدم الآراء لصناع القرار

والأمني، والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لإنقاذ الدول التي تعاني البطالة في دول أوروبا، والمشاكل الاقتصادية التي كانت سبباً في المظاهرات الشعبية بسبب ارتفاع الأسعار، وقلّة الخدمات في العالم الثالث، وتعزيز التعاون المالي وتطبيق القوانين الدولية لحقوق الإنسان.

وأيد اللواء دكتور صالح بن فارس الزهراني، عضو مجلس الشورى رأي الدكتور المليكي حول ارتفاع سقف التطلعات والمطالب من الاجتماع قائلًا: «نعم إن الآمال العريضة معقودة على هذا التجمع البرلماني الذي يضم تسع عشرة دولة رائدة في عالم اليوم بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي لما تمثله هذه المجموعة من ثقل في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، أخذاً في الاعتبار أن دوله تمثل ثلثي سكان العالم، حوالي ٨٠٪ من إجمالي التبادل التجاري العالمي وقرابة ٩٠٪ من الناتج العالمي، وبذلك فإن الآمال المعقودة تأتي بحجم هذا التجمع ومقدرته المتوقعة على الإسهام في إحداث تأثير إيجابي على سياسات الدول باتجاه عالم يسوده العدل والتفاهم ويغمره الأمن والاستقرار والنماء.

مقترحات لجملة من التوصيات

واقترح اللواء الزهراني أن يخرج عن هذا التجمع البرلماني بتوصيات جادة تدفع بالسياسات الدولية

عبر عن اعتزاز بلاده بالدور القيادي للمملكة لتحقيق السلام والأمن العالميين

رئيس مجلس الشيوخ الكندي لـ ^{Ash-shura}الننهورى : اختيار مجلس الشورى لموضوعات الاجتماع التشاوري اتسم بالدقة والحكمة

• أجرى الحوار : علي الخضير

أكد معالي رئيس مجلس الشيوخ الكندي السيناتور نويل كنسيلا أن الدبلوماسية البرلمانية على قدر كبير من الحرية في طرح الموضوعات ومناقشتها من نظيرتها الدبلوماسية التي تتبعها الأجهزة التنفيذية الحكومية، وقال إننا كبرلمانيين نتمتع بقدر أكبر من المرونة لمناقشة القضايا المثيرة للجدل بعكس الدبلوماسيين التنفيذيين. وأوضح السيناتور نويل كنسيلا الذي كان صاحب المبادرة في الدعوة لعقد الاجتماع التشاوري الأول لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين والذي تحول إلى اجتماع تشاوري دوري، أن دعوته للاجتماع التشاوري كان دافعه الرغبة في اغتنام فرصة استضافة كندا لاجتماع قمة مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠م لجمع نظرائه رؤساء برلمانات دول المجموعة معا والاستفادة من رؤيتهم الجماعية في موضوع له أهمية خاصة بالنسبة له ألا وهو موضوع الأمن الغذائي . وأثنى معاليه على حسن اختيار مجلس الشورى السعودي للموضوع الرئيس للاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي يستضيفه المجلس أواخر شهر فبراير الجاري ووصفه بأنه اتسم بالدقة والحكمة وبدرجة كبيرة من العملية نظراً لما تحظى به هذه الموضوعات من اهتمام عالمي حيث يتردد صداها في مختلف أنحاء العالم. كما عبر عن اعتزاز كندا بالدور القيادي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية لتحقيق مبادئ السلام والأمن العالميين. جاء ذلك في حوار أجرته « الشورى » مع معاليه بمناسبة استضافة مجلس الشورى للاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين فيما يلي نصه:

الاجتماع - أن اغتتم فرصة استضافة كندا لاجتماع مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠م لجمع نظرائي رؤساء برلمانات دول المجموعة معا والاستفادة من رؤيتهم الجماعية في موضوع له أهمية خاصة بالنسبة لي: ألا وهو موضوع الأمن الغذائي. ولقد أكدت أوراق العمل التي تميزت بالجودة العالية من ذوي الكفاءات، والمناقشات المثمرة التي جرت والرغبة الواضحة لتكرار التجربة، كيف كانت مبادرتي مجدية. وكان من دواعي سروري رؤية الاستفادة من الفكرة مرة أخرى وتكررت التجربة في شهر مايو ٢٠١١م في كوريا والآن تتكرر في المملكة العربية السعودية.

معالي الرئيس.. الاجتماع التشاوري

كان هدي من الدعوة للاجتماع التعرف على رؤية رؤساء البرلمانات في موضوع الأمن الغذائي

للجدل بعكس الدبلوماسيين التنفيذيين. ولقد منحتني تجربتي كرئيس لمجلس الشيوخ في كندا العديد من الفرص للتقييم والإشادة بالخبرة الواسعة التي تميز بها زملائي البرلمانيون في عدد كبير من المواضيع التي تشمل مختلف مجالات السياسة العامة. وفي الواقع كانت رغبتني - حين أطلقت مبادرة

معالي رئيس مجلس الشيوخ الكندي السيناتور نويل كنسيلا بادرتكم الى الدعوة لعقد الاجتماع التشاوري الأول لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين على ماذا تأسست هذه الدعوة وماذا كانت الأهداف الأوتية لذلك الاجتماع؟

أؤمن كثيراً بالدبلوماسية البرلمانية، وهي تختلف عن الدبلوماسية التي تتبعها الأجهزة التنفيذية الحكومية، فالبرلمانيون على قدر أكبر من الحرية في إثارة أي موضوع يرغبونه، بالإضافة إلى أن مناقشتهم تتسم بالصرامة. ونحن - كبرلمانيين - نتمتع بقدر أكبر من المرونة لمناقشة القضايا المثيرة



رئيس مجلس الشيوخ الكندي السيناتور نويل كنسيلا

تنظيم اللقاء التشاوري ساهم في إيجاد قيادة وتعاون برلماني بين المشاركين

التي سيقدمها زملائي رؤساء البرلمانات.

الاجتماع التشاوري لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين بدأ بمبادرة ثم انطلق في اجتماعات دولية سنوية، إلا

اختار مجلس الشورى السعودي مناقشتها بالدقة والحكمة وبدرجة كبيرة من العملية. وما يجمع هذه الموضوعات هو تردد صداها في جميع أنحاء العالم. وأنا أتطلع إلى سماع جميع وجهات النظر المختلفة حول القضايا التي سيتم مناقشتها عن الحوار العالمي للثقافات، والطاقة من أجل التنمية المستدامة والأزمة المالية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي. وأنا واثق أنني سوف أعاد الرضا وأنا أكثر اطلاعاً على القضايا الرئيسية التي سيتم مناقشتها وذلك بفضل الأفكار

لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين يعقد دورته الثالثة في المملكة العربية السعودية بدعوة من مجلس الشورى السعودي، ما هي التطلعات التي تودون الخروج بها من هذا الاجتماع؟

لقد ساهم تنظيم اللقاء التشاوري في إيجاد قيادة وتعاون برلماني بين المشاركين، بالإضافة إلى تعزيز روح التضامن والصداقة التي يشعر بها رؤساء برلمانات مجموعة العشرين. وتميزت المواضيع التي



سمو وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز لدى استقباله رئيس مجلس الشيوخ الكندي في زيارة سابقة للرياض

مع قادة بلادهم. لقد أصبح الاجتماع التشاوري لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين جزءاً من ظواهر العولمة، وذلك ليس فقط لمناقشته واهتمامه بالقضايا الآنية، ولكن لاستشرافه لأخرى على المدى البعيد.

برغم اختلاف النظم السياسية والبرلمانية في الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، هل نتوقع أن يتجاوز رؤساء برلمانات هذه الدول تلك الاختلافات في سبيل تعزيز وتطوير التعاون فيما بين المجالس التشريعية والبرلمانية لما فيه خير شعوبها والعالم أجمع؟

الاجتماع التشاوري أصبح جزءاً من ظواهر العولمة

فقط. والأمر متروك للمشاركين أنفسهم لاتخاذ قرار بشأن مستقبل هذا الاجتماع، وما الشكل الذي سوف يكون عليه، سواء بالاستمرارية، أو بالانضمام إلى غيره من المحافل. ولا أود استباق الاتجاه الذي سوف يقررونه.

كيف يرى معاليكم دور برلمانات دول مجموعة العشرين في التعاون الاقتصادي الدولي ومعالجة القضايا الدولية الراهنة خاصة ذات الصلة بهموم وقضايا الشعوب؟

لقد شكل وجود مثل هذا الاجتماع بالفعل نوعاً من التعاون الدولي ويكفي ما أسساه ذلك الاجتماع من حوار مشترك بين رؤساء برلمانات مجموعة العشرين. ومثلما سأفعل، فعندما يعود هؤلاء الرؤساء إلى بلادهم، عقب نهاية الاجتماع القادم، سوف يكون لديهم الجاهزية لمناقشة النتائج والأفكار المفيدة التي سيخرجون بها من هذا الحدث

الاجتماع في مرحلته الأولى وتحوله إلى شكل برلماني آخر في يد المشاركين

أنه لم يناقش حتى الآن مسألة تحويله إلى منظمة برلمانية دولية تحت مظلة الاتحاد البرلماني الدولي، هل ترون أن هذه الاجتماعات التشاورية ستكون مرحلية فقط لمسيرة الأوضاع العالمية الراهنة، أم أنه سيتحول في المستقبل إلى منظمة أو اتحاد برلماني يجمع دول المجموعة ويؤسس وفق معايير المنظمات أو اتحادات البرلمانية؟

أرى أنه بالرغم من استفادة الاجتماع التشاوري لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين بالفعل من الدورتين الأولىين، إلا أنه لا يزال في مرحلته الأولى

الاختلافات في الأنظمة السياسية لدول مجموعة العشرين تثير وجهات النظر

تبدو الحقيقة جلية ونخرج بأفكار جديدة.

كيف ينظر معاليكم إلى الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في إشاعة الحوار والتفاهم بين الشعوب واحلال السلم والأمن الدوليين؟

كرم وسخاء المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية يعتبر نموذجاً يحتذى. كما ننظر بالتقدير لما تم مؤخراً من تأسيس المملكة لكرسي الحوار بين الثقافات في جامعة تورنتو فهو خطوة هامة في طريق «ترويض» الخلافات وتعزيز السلام، فالمملكة العربية السعودية تبدو في وضع جيد لتكون في دور القيادة لتحقيق مبادئ السلام والأمن العالميين وهو ما تعزز به كندا كثيراً.

إلى أي مدى وصل التعاون بين مجلس الشيوخ الكندي ومجلس الشورى السعودي، وما هي برأيكم آليات تفعيل وتعزيز التعاون بين المجلسين سواء في إطار الاجتماع التشاوري أو منظومة الاتحاد البرلماني الدولي؟

إن بلدينا تبدلان جهوداً متزايدة لتعزيز وتدعيم العلاقات الثنائية بما يعود بالنفع المتبادل عليهما. وقد جاء تشكيل لجنة الصداقة السعودية الكندية وما أعقبها من زيارة لاحقة لخمسة من أعضائها إلى أوتاوا في ديسمبر ٢٠١٠م كإشارة لهذه العلاقة القوية. وقد سبق أن أتحت لي الفرصة لزيارة مدينتي الدمام والرياض في يناير ٢٠١١م، كما نأمل حضور وفد سعودي كبير في مدينة كيبيك للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي (١٢٧) والتي سيجري تنظيمها هناك في أكتوبر.

مساعدات المملكة الإنسانية لدول العالم

مثال يحتذى



سمووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل لدى استقبله رئيس مجلس الشيوخ الكندي



رؤساء برلمانات مجموعة العشرين في اجتماع أوتاوا ٢٠١٠م



رئيس مجلس الشيوخ الكندي في زيارة سابقة لمجلس الشورى

على العكس ممن ينظر إلى الاختلافات في عقبة، فأنا أراها مصدراً لتنوع وجهات النظر. والأنظمة السياسية في دول المجموعة باعتبارها وأعتقد أنه عندما تتباين وجهات النظر والآراء،

مقومات عضوية المملكة في مجموعة العشرين



• د. عبدالعزيز السويدي

المركزية، كما يعقد رؤساء الدول اجتماعات دورية أيضاً.

في ضوء ما تقدم وباستقراء حال المملكة العربية السعودية يمكن للمرء أن يلمح إلى أسباب انضمام المملكة إلى مجموعة العشرين، وما يمكن لبلد مثل المملكة أن يساهم به لتشكيل هذا التجمع والوصول به إلى أهدافه المرجوة والسمو بأهدافه ومخرجاته إلى آفاق أكثر إنسانية.

تتوفر في المملكة العربية السعودية سمات ومميزات تؤهلها لتدخل نوادي النخبة المتعددة، وهي كذلك،

أي عضو فاعل في عدد من تلك النوادي منها على سبيل المثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الصعيد الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج على المستوى السياسي وغيرها كثير على المستويات الأخرى، وذلك إضافة - طبعاً - إلى ما تقوم به المملكة من أدوار في المنظومات العالمية المفتوحة كمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الثقافية والاجتماعية وغيرها. ومن أهم - وليس كل - ما تنطوي عليه المملكة من مميزات ما يلي:

- مكانتها الإسلامية:

تمثل المملكة مكان القيادة في العالم الإسلامي فهي - عدا عن كونها قبلة لما يربو على ملياري مسلم في صلواتهم الخمس يومياً - محط أنظار المسلمين يتلقون من مواقفها الحكمة ويتوقعون منها الريادة، ويلتمسون عندها المبادرة. ولم تخيب المملكة آمال شعوب أو قيادات العالم الإسلامي، فلطالما كانت السباقة فعلاً إلى تسنم هذه المرتبة وإسداء النصح للجميع بل والوقوف فيصلاً عند احتدام النزاع بلا تدخل في شؤون أحد أو محاباة لأحد على حساب العدل والإنصاف ومد يد العون لمن يحتاج. وللمزيد يمكن الرجوع إلى الأدبيات المنشورة في هذا الصدد لتعذر الإسهاب هنا.

ولقد فتحت المملكة أبوابها لقاصدي الحج والعمرة لجميع المسلمين حتى عند اختلاف وجهات نظرها السياسية مع قياداتهم في بعض الأحيان. ولطالما انبهر حجاج وزوار الحرمين والمشاعر بما تبدله المملكة من إعمار وخدمات دون تحميل الحاج أو الزائر أية تكاليف مالية مقابل ذلك.

واحتضنت المملكة مؤسسات العمل الإسلامي مكاناً وتأييداً. فاتخذت أهم المنظمات الإسلامية أراضيها مقاراً لها. وأقرب مثال لذلك منظمة التعاون الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي وغيرها كثير.

ولطالما انبرت المملكة لجمع الفرقاء للتشاور والتصالح والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ويكفي الإشارة هنا إلى محاولاتها المساهمة في حل الخلافات مثل المشكلة الفلسطينية والأفغانية واليمنية وغيرها.

يخطئ من يظن أن مجموعة العشرين هي مجرد نادٍ مغلق للأثرياء أي أن الدول تنظم إلى ذلك التجمع لمجرد كونها ثرية. وإذا أعاد المحلل النظر إلى قائمة أعضاء هذا التجمع يجد أن للعضوية شروطاً أخرى تتعدى مجرد الثراء المالي. فهذه الدول تنطوي على مميزات أهلتها للانتماء لهذا النادي المتفرد، ولا بد من توافر أكبر قدر من المميزات. وهي مميزات جعلت تلك الدول عوامل مؤثرة ومحركة لمحيطها الذي تتفاعل فيه سواء كان ذلك إقليمياً أو عالمياً على المستوى الجغرافي أو ثقافياً وتنموياً على المستويات الأخرى.

وسأتجاوز مناقشة الميزة النسبية للمملكة من الناحية الاقتصادية، حيث إن هذا العنصر هو - غالباً - مجال الحديث عنها عند مناقشة انضمامها إلى مثل هذا التجمع، وفيما يورد الاقتصاديون في هذا الباب ما يفني عن التوسع فيه في مثل هذه الورقة، كما أن الحديث عن المميزات الأخرى سيكون على سبيل الإلمام فقط لتعذر الإطالة في هذه العجالة أيضاً. وأمل ملاحظة أن بعض ما أوردته من مميزات هي هبات وجدت المملكة نفسها محظية بها وبعضها هي نتاج عمل دائب من قيادتها وشعبها للرقى بها لكسب تلك المميزات والحفاظ على ما تكسبه منها. وكلا النوعين يمثلان مسؤولية ما تتحمله المملكة بقدر ما تفتخر وتعتز بهما.

وللتدليل على صحة هذه الفرضية سنأخذ مثالاً لعضو في هذه المجموعة هو: المملكة العربية السعودية. والسؤال الذي يمكن أن يوضح ما نرمي إليه هو لماذا تم دعوة المملكة العربية السعودية للانتماء لهذا التجمع؟ وما الذي يمكن للمملكة أن تساهم به لإكمال بناء المنظومة؟

وللإجابة على هذا التساؤل العريض نقول: إن المملكة العربية السعودية تنطوي على عدد من المميزات أهلتها لدخول هذه المجموعة النخبوية التي تقرر مصير العالم أجمع ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على كافة الأصعدة، ولعل من نافلة القول التقديم بإيجاز عن المنظومة نفسها.

مجموعة العشرين:

تتألف مجموعة العشرين من تسع عشرة دولة من أكبر الاقتصادات العالمية إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وتهدف المجموعة إلى معالجة الشأن الاقتصادي العالمي وترشيد مساره لما يخدم دول المنظومة والعالم أجمع على حد سواء. وقد تم إنشاء التجمع بناء على مقترح من وزير الاقتصاد الكندي الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء بلاده. وتعقد المجموعة لقاءات دورية على مستوى وزراء المال والاقتصاد ورؤساء البنوك



والمملكة برامج دائمة ومواقف مؤقته للمساعدات المالية والدبلوماسية للمجتمعات الإسلامية المحتاجة. وأمثلة البرامج الدائمة هي صندوق التنمية السعودي وبرامج المساعدات الائتمانية من خلال البرامج العالمية أو العلاقات الثنائية، أما المساعدات الآنية فأمتنتها أكثر من أن تحصى ويكفي للدلالة عليها ما تلغنه المملكة من برامج التبرعات والهبات والإعانات المقطوعة في مناسبات متعددة أو عند حدوث الكوارث. والكلام في الميزة النسبية للمملكة من الوجهة الإسلامية يطول كثيراً جداً.

٢- موقعها الجغرافي:

تقع المملكة العربية السعودية في قلب العالم تماماً وتشير الدراسات إلى أن الكعبة المشرفة هي مركز العالم، ولا سبيل إلى تواصل الشرق بالغرب والجنوب بالشمال إلا عبر أراضي وأجواء جزيرة العرب التي تحتل المملكة أكبر مساحة منها. ويمثل البحر الأحمر ممراً مائياً منفرداً لم يكن لقناة السويس أن تحظى بأية أهمية لولا أنها تفضي إليه. ويشعر العالم بكثير من الارتياح لإطلال السواحل الشرقية لهذا الممر البحري على دولة من أكثر دول العالم استقراراً وأمناً. كما أن لثقل المملكة القاري والإقليمي تأثيراً كبيراً على طرق التجارة البحرية والجوية والبرية في محيطها العام. وتمثل موانئها - بكل أنواعها - ممرات لتجارة الترانزيت تخدم أغلب إن لم يكن كل دول الجزيرة العربية وتلك الواقعة شمالاً عنها. وهكذا فالمملكة على الأقل جغرافياً منطقة متوسطة مما يؤهلها لتكون ملتقى للعالم بأسره.

٣- أهميتها العربية:

تمثل المملكة العربية السعودية ثقلاً هائلاً على المستوى العربي، وكانت ولم تزال عاملاً ومؤثراً في محاور العمل العربي المشترك وهي، ومن يستطيع من الدول العربية بحسب الظروف التي مرت بها كل دولة، تمثل صلب العمل العربي المشترك وبقية

٤- إمكانية توقع مواقفها السياسية:

لا يحتاج المرء الكثير من الجهد للتنبؤ بالموقف السعودي إزاء كل جديد وليس السبب في ذلك بساطة الموقف السعودي أو سذاجته ولكن ثباته. فالمملكة أثبتت على مدى تاريخها انتهاجها لمبادئ سياسية وليس متغيرات مصلحية مما يوفر للمراقب إمكانية استقرار الموقف السعودي من الأحداث. ولقد وقفت المملكة أحياناً بشكل ربما لا يتوافق كثيراً مع مصالحها الآنية لكنه ينطلق من ثوابتها الدينية والوطنية وكذلك قناعاتها السياسية.

٥- استدامة وتنوع سياساتها الاقتصادية:

مع أن أهم الموارد الاقتصادية في المملكة هي النفط إلا أنها لم تتركز إلى النفط باعتباره المصدر الوحيد للثروة. بل عمدت إلى تنوع اقتصادها إما باتخاذ النفط كمصدر لصناعات أساسية ولقيم منتجات أصبحت اليوم أحد دعائم الاقتصاد العالمي. أو باستحداث أنشطة اقتصادية غير نفطية. وتعتمد المملكة في خططها التنموية مؤخراً على اقتصاديات متجددة سواء في مجال الطاقة أو الاقتصاد المنتج كالاقتصاديات المعلوماتية والمعرفة والاستثمار في الثروة



اللقاء التشاوري الثالث
لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين
3rd G20 SPEAKERS' CONSULTATION MEETING
SAUDI ARABIA - RIYADH 24 - 26 FEBRUARY 2012



البشرية باعتبارها أحد مصادر الإنتاج المستدامة. وكمراحل انتقالية من الاقتصاد المعتمد على النفط إلى اقتصاد مستقل يمكن أن يمول نفسه بمعزل عن مصدر ناضب.

ولقد حظيت هذه السياسات باحترام العالم الذي تعامل معها على أساس الندية فقبل بالمملكة عضواً في منظمة التجارة العالمية وأخضعها للسياسات الاقتصادية التنافسية كتوقيع الاتفاقيات التجارية معها والتي مرت بعضها بمباحثات مضنية لا تتعرض لها الاقتصادات الهشة عادة كفرض الضرائب على صادراتها بل وفرض عقوبات عليها مثل رسوم الإغراق. باعتبارها اقتصاداً كبيراً متنوعاً ومسؤولاً دولياً.

6- تنوع السكان والبيئات والانفتاح الاجتماعي:

تمتد المملكة العربية السعودية من الشمال إلى الجنوب على مساحة شاسعة تتنوع جغرافياً ومناخياً من مناطق بلاد الشام إلى شبه الاستوائي جنوباً، مما أثمر تنوعاً مناخياً وزراعياً كبيراً جداً. وكذلك الأمر من الشرق إلى الغرب حيث تتنوع البيئات والثقافات من المنطقة الشرقية المتاخمة لسواحل الخليج العربي وصحراء الربع الخالي ونفود الدهناء إلى سواحل البحر الأحمر وجبال السروات. وتمثل منطقة الحجاز تنوعاً بشرياً قل مثيلة في العالم حيث تلتقي كل ثقافات العالم على مدار العام وتتبلور الوحدة الإنسانية الهائلة في مناسبات الحج والعمرة.

ولقد نجم عن ذلك انفتاح ثقافي واجتماعي وتقبل إنساني فتح الباب على مصراعيه لاستقدام العمالة من جميع السحنات والمذاهب والأفكار بل والديانات. وساهم الجميع في ورش عمل أقامتها المملكة لتنفيذ خططها الطموحة لتأسيس وصيانة بنائها التحتية. وقد ساهم ذلك بطرق مباشرة وغير مباشرة في إثراء المجتمعات التي وفد منها أولئك الناس سواء على الصعيد الاقتصادي أو حتى الثقافية والاجتماعية. والمدعش أن المجتمع السعودي تقبل كل ذلك دون التنازل عن قيمه أو التأثير الشديد بمن وفدوا إليه على مدى عقود متتالية. ولا تكاد تجد دولة بل مدينة أو حتى قرية في بعض دول العالم لم ينفذ منها أحد للعمل في السعودية في وقت من الأوقات. وبرغم كل شيء فإن الإيجابي المتحقق من كل ذلك يفوق ما قد يكون اعتراف من سلبيات لكلا الطرفين.

7- تنامي الدور السعودي في السياسة الدولية واتساع آفاق العلاقات الدولية:

حظيت السياسات السعودية تجاه كثير من قضايا العالم باحترام متنام في الأوساط الدولية مما نجم عنه تطور مستمر في دور المملكة على مستوى المنطقة الإسلامية والعالم أجمع. وتقيم المملكة علاقات متوازنة مع عدد من الدول تتنوع في نظمها السياسية والاقتصادية باحترام لإرادة شعوب وقيادات تلك الدول. وقد انتهجت المملكة منذ تأسيسها سياسة عدم التدخل في شؤون الغير مع عدم السماح للغير بالتدخل في الشؤون الداخلية السعودية. وقد أدى ثبات سياسات المملكة إلى فرض احترامها على الجميع. ومما أهل المملكة لعب أدوار دولية كبيرة؛ ثقلها الإسلامي والعربي وقدرتها الاقتصادية وتوازن علاقاتها وسياساتها فيما يتعلق بالطاقة إنتاجاً وتسعيماً.

هذا باختصار شديد فيما يتعلق بأسباب دعوة المملكة العربية السعودية إلى مجموعة العشرين وسأورد ما أراه بالنسبة لما يمكن أن تسهم به المملكة في بناء هذه المجموعة.

يمكن القول بشيء من الثقة إن الصوت السعودي الهادي والرزين والمبدئي يمكن

أن يصب في معين هذا التجمع لترشيد قراره وتهذيب رؤيته، بل إن المأمول أن يمزج الطرح السعودي الرؤى الاقتصادية - الصارمة أحياناً - بلسمية إنسانية منبثقة من قناعاته الإسلامية مما سيساهم في تسويق رؤى التجمع وإسباغ روح التعاون لا التنافس التي قد لا يجيد الاقتصاديون التعامل بها دائماً.

كما أن لتفاعل المملكة السلس والمقبول في فضائها الإسلامي والعربي أهمية بالغة في توجيه قرار المجموعة لما يخدم هذا اللقاء بالذات. فالمتوقع أن تكون المملكة - مع شقيقتها الإسلامية الأعضاء في التجمع - ممثلة للمجموعة الإسلامية والعربية وأن تسوق تجاربها التنموية وخبراتها التي تراكت لديها من التعامل مع المجتمعات الأقل نمواً وذلك أملاً في أن تلعب المجموعة دوراً محورياً في إعادة التوازن الاقتصادي بين المجتمعات الإنسانية. والواقع أن المملكة تحتاج إلى مساعدة الأعضاء الآخرين في التجمع لتنفيذ سياساتها التي أثبتت نجاحات لا بأس بها في هذا المضار ولكن بشكل أعمق وأكثر اتساعاً - وسوف يؤدي ذلك إلى نتائج إيجابية تنعكس على أمن واستقرار الدول الأعضاء نفسها كما أنه سيكون معيناً لها على النجاح في مساعيها لتهيئة العالم ليكون سوقاً آمنة مربحة للمسوق وللمستهلك على حد سواء. وهكذا فني انضمام المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين فائدة قصوى لهذه المجموعة باعتبارها تقيلاً اقتصادياً متميزاً وباعتبارها مجتمعاً متطلعاً للتنمية المستدامة وكذلك المساهمة في إرساء قواعد الأمن والسلام العالميين.

وهو إلى ذلك مساهمة فاعلة في تحقيق أهداف المجموعة بل وإضافة نوعية تمثل قيمة مضافة حقيقية لهذا النادي الدولي المتميز.

• عضو مجلس الشورى

دخول المملكة مجموعة العشرين اعتراف عالمي بدورها الرائد سياسياً واقتصادياً



• د . صدقة بن يحيى فاضل

هناك «تنظيمات» دولية... تنشأ فيما بين بعض دول العالم، من حين لآخر، نتيجة أحداث، ومستجدات سياسية أو اقتصادية، أو غيرها من القضايا الدولية الملحة... التي تستلزم التنسيق بين دول قليلة معنية معينة، بهدف: مواجهة أخطار مشتركة، أو دعم مصالح مشتركة، بما يخدم هذه المصالح، ويفيد - في نهاية الأمر - كل الدول المعنية. وغالباً ما تكون هذه القضايا ذات طابع دولي مشترك ومتداخل... يهتم مجموعة محددة من الدول، ولا يهتم - بشكل مباشر - كل دول العالم. وتتسم هذه القضايا بالجماعية، وبضرورة تعاون وتنسيق جميع المعنيين للتعامل معها بشكل سليم وفعال. ومن هذه الحاجة، نشأت عدة تنظيمات (مجموعات) دولية... تهدف لخدمة مصالح مشتركة مؤكدة فيما بينها، لا يمكن خدمتها دون تنسيق وتعاون دوليين. ولعل أشهر هذه التنظيمات هي: ما يعرف بـ «مجموعة الثمانية» (المكونة من أهم ثمان دول صناعية كبرى في العالم، وهي - تحديداً: اليابان، روسيا، الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا). وقد كانت هذه المجموعة تسمى «مجموعة السبعة» (Group 7). ثم أصبحت «مجموعة الثمانية» (G 8) بعد ضم روسيا إليها.

وبسبب «الأزمة المالية» العالمية، التي بدأ العالم يعاني منها نهاية التسعينات من القرن الماضي رأيت «مجموعة الثمانية»، في اجتماع لها بواشنطن، في سبتمبر ١٩٩٩م، ضرورة إنشاء مجموعة دولية أوسع... تضم مجموعة الثمانية زائداً اثنتي عشرة دولة مهمة في العالم، لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الخطيرة، التي جددت على الساحة الدولية مؤخراً. وروعي في اختيار هذه الدول إمكاناتها الاقتصادية، وتمثيلها لأقاليم العالم الكبرى. أما هذه الدول الاثنتي عشرة، فهي: الصين، الهند، كوريا الجنوبية، استراليا، السعودية، جنوب أفريقيا، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، تركيا، اندونيسيا، الاتحاد الأوروبي - ككتلة واحدة. وتضم المجموعة - إضافة إلى الدول المذكورة - بعض الهيئات الدولية ذات العلاقة، وأهمها: البرلمان الأوروبي، ممثلاً برئيسه، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

إنه منتدى دولي، الغرض منه: دعم تعاون الدول الأهم اقتصادياً، للعمل على استتباب الاستقرار المالي الدولي، والتفاهم والحوار بين البلدان الصناعية والبلدان النامية بما يخدم التنمية المستدامة في العالم، ويجنب اقتصادياته الكساد، والاضطرابات الخطيرة. وتمثل مجموعة العشرين ٦٥.٢٪ من مجموع سكان العالم، وتقوم بما يعادل ثلثي التجارة الدولية، وتحظى بامتلاك حوالي ٩٠٪ من ناتج العالم الخام. وبدأت هذه المجموعة تعقد مؤتمرات قمة (رؤساء الدول الأعضاء) ابتداء من نوفمبر ٢٠٠٨م، مرة كل سنتين. وآخر مؤتمر قمة عقد في تورنتو بكندا في يونيو ٢٠١٠م. كما تعقد لقاءات على مستوى وزراء المالية والخارجية، وكذلك رؤساء برلمانات الدول الأعضاء. وقد عقد - حتى الآن - مؤتمرات لرؤساء برلمانات هذه الدول، الأول في كندا، والثاني في كوريا الجنوبية. وسيعقد الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين في عاصمتنا العزيزة الرياض، ابتداء من يوم ٢٤ فبراير الحالي، وحتى ٢٦ منه.

وسيكون عنوان اجتماع الرياض الرئيس العام، والذي ينظمه مجلس الشورى السعودي، هو: تنمية مستدامة لعالم آمن. أما أهم محاور هذا المؤتمر، فهي: ضرورة الحوار العالمي بين الثقافات، الطاقة لتنمية مستدامة، الأزمة المالية وأثرها على الاستقرار العالمي. وهو مؤتمر عالمي مهم، ويعتبر من أهم المؤتمرات الدولية التي تستضيفها عاصمتنا الرياض.

والواقع، أن ضم المملكة إلى عضوية المجموعة العشرينية، لتمثل العالم العربي، هو اعتراف عالمي بمكانة ودور المملكة المهم في عالم اليوم. فالمملكة تحظى بثقل اقتصادي وسياسي، إقليمي وعالمي كبير، ناجم عما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية هائلة، وما تتخذه من سياسات تنمية واقتصادية حكيمة ومعتمدة... تأخذ في اعتبارها مصالح العالم أجمع، بعد المصلحة الوطنية للشعب العربي السعودي. وعضوية المملكة في هذه المجموعة تحقق لبلادنا وللعالم العربي فوائد عدة من أهمها: وجود صوت عربي قوي، يسهم مع غيره من أكبر وأقوى بلدان العالم، في رسم وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للعالم، وبما يحقق - بإذن الله، وكما هو مؤمل من هذا الجمع - الخير للبشرية جمعاء.

• عضو مجلس الشورى

سعود الشمري نائب رئيس البرلمان العربي عضو مجلس الشورى السعودي
في لقاء خاص:

«الربيع العربي» سيفير شكل ومضمون الحياة البرلمانية في الدول العربية

• أجراه: محمد الشيباني

قبل دول المجموعة وتقدير لدورها المتعاطف المشار إليه. بالنسبة للفوائد من هذا الاجتماع وكيفية توظيفها، اعتقد أن هذا الاجتماع فرصة كبيرة للمملكة لتوضيح وجهة نظرها في كثير من مشاكل المنطقة التي تعنيها مباشرة مثل القضية الفلسطينية والأمن في الخليج واستقرار إمدادات النفط.

تري ما هي أهم الملفات التي ستفرض نفسها على طاولة حوار صناع القرار في مجموعة العشرين؟

اعتقد ان المشاركين في الاجتماع مشاركين أساسيين في صناعة القرار في بلدانهم، هذا توضيح للمصطلح المستخدم فقط. أما أهم الملفات، ورغم كوني غير مشارك في أعمال الاجتماع، إلا أنه يمكنني القول ان أهم الملفات التي ستكون محل نقاش المجتمعين هي الملفات التي تعني البرلمانيين بشكل خاص مثل: ملف الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار في مجالات الأمن والسلم الدوليين.

وماذا عن الدور الإقليمي والإسلامي الحيوي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في هذا الصدد؟

المملكة كانت ولا زالت قائدة على المستوى الإقليمي والإسلامي وتلعب دوراً محورياً على هذين المستويين، والبعد الإسلامي في سياساتها المحلية والخارجية يشكل حجر الزاوية. على المستوى الدولي يشكل انضمامها إلى مجموعة العشرين مؤشراً من ضمن مؤشرات أخرى على تعاطف دورها الدولي، والمملكة في جميع الأدوار

أكد نائب رئيس البرلمان العربي عضو مجلس الشورى السعودي الأستاذ سعود بن عبدالرحمن الشمري أن انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجموعة دول العشرين مؤشر على تعاطف دورها الدولي في شتى الميادين السياسية والاقتصادية إلى جانب دورها المحوري العربي والإسلامي.

وقال إن عقد الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين في العاصمة الرياض الذي يستضيفه مجلس الشورى خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ فبراير الجاري، تعبير آخر عن احترام دول المجموعة للمملكة العربية السعودية، وتقدير لدورها الرائد في التنمية المستدامة لشعوب الدول الأقل نمواً حتى باتت المملكة في مقدمة الدول في تقديم المساعدات والإعانات للدول النامية للإسهام في برامجها التنموية، إلى جانب دورها الفاعل في تحقيق السلام والأمن في العالم عبر المبادرات التي تقدمت بها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - فضلاً عن مكانتها الاقتصادية كونها الدولة الأولى التي تعمل على استقرار السوق النفطية من خلال التزامها بتحقيق التوازن بين العرض والطلب في تلك السوق.

جاء ذلك في حوار أجرته معه مجلة ^{Arabia} النذر في مناسبة الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين.

والعالم، هذا الدور الذي لم تصل إليه عن طريق تكديس الأسلحة والتدخل بشئون الآخرين، إنما عن طريق التنمية المستدامة لشعبها، والمشاركة الفاعلة في المجتمع الدولي حتى أصبحت محل ثقة العالم اجمع في علاقاتها وسياساتها المحلية والخارجية، وعقد مثل هذا الاجتماع في المملكة تعبير آخر عن احترامها من

تستضيف المملكة العربية السعودية اجتماع برلمانات دول مجموعة العشرين.. كيف يمكن توظيف مخرجات مثل هذا المنتدى في خدمة القضايا العربية؟

لا شك بأن دخول المملكة مجموعة العشرين يعكس حجمها ودورها السياسي والاقتصادي في المنطقة



سعود الشمري يتحدث لـ «المنيرة»

منذ ثمانينات القرن العشرين رفع الاتحاد البرلماني العربي راية إنشاء البرلمان العربي أو تحويل نفسه إلى برلمان عربي موحد. وعندما شرعت جامعة الدول العربية في مطلع الألفية الثالثة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديث وتطوير أنظمة العمل العربي المشترك لتتلاءم مع أهداف العمل العربي المشترك في المرحلة المقبلة ولمواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية اتجهت إلى استحداث برلمان عربي خاصة وأن تجربة البرلمان الأوروبي بدت مغرية لجميع من تابع مسيرة التكامل الأوروبي ووقف عند إسهام هذا الجهاز في دفعها وتمييزها نحو الحالة الاتحادية. وأصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة خلال دورته العادية السابعة عشرة المنعقدة في الجزائر يومي ٢٢ و٢٣/٣/٢٠٠٥.

أ- القرار رقم ٢٩٠: بشأن إدخال تعديلات على ميثاق الجامعة، أولها إضافة مادة جديدة على النحو التالي: «ينشأ في إطار الجامعة العربية برلمان عربي. ويحدد نظامه الأساسي تشكيله ومهامه واختصاصاته». إلا أن هذه التعديلات لم تدخل حيزاً إلا خلال سنة ٢٠٠٧،

على المستوى الدولي.

كيف ترى استضافة مجلس الشورى السعودي لذلك الحدث؟ وما هي انعكاساته على ترسيخ صورة ذهنية ايجابية عن التجربة البرلمانية السعودية وعن المملكة بوجه عام؟

أحسن مجلس الشورى في طلبه استضافة هذا الاجتماع، وأحسن في انتزاع الموافقة على ذلك، وهذا يحسب له ولرئاسته، حيث ان مثل هذه الفعاليات الدولية تضع المملكة ومجلس الشورى في قلب الحدث، مما يسمح للأخريين بالاطلاع عن كنب على تجربتها الشورية التي لا تختلف نسبياً عن ما هو سائد في كثير من البرلمانات المشاركة، كذلك يسمح لأعضاء مجلس الشورى بالاطلاع على تجارب الآخرين، وتلاقح الأفكار في هذا المجال.

البرلمان العربي الانتقالي الذي تتولون منصب نائب رئيس البرلمان هل لكم أن تقدموا لنا في هذا الحيز ايجازاً عن نشأة البرلمان واختصاصاته؟

دخول المملكة مجموعة العشرين يعكس حجمها السياسي والاقتصادي في المنطقة والعالم

التي تلعبها، وعلى جميع المستويات، تستهدف الصالح العام والاستقرار وحسن الجوار والعلاقات الطيبة مع جميع الدول والمنظمات.

إلى أي مدى يمكن أن يشارك ممثلو برلمانات المجموعة في وضع حلول عاجلة للتحديات التي تواجه العالم الآن؟

إن المجتمعين والمؤسسات البرلمانية التابعين لها مشاركون حقيقيون في صناعة القرار في دولهم، وعلى هذا الأساس يمكنهم لعب دور أساسي في وضع حلول للتحديات التي تواجه العالم من خلال فرض رؤاهم وأفكارهم على القرار السياسي في بلادهم، وبالتالي تسهم دولهم في نقل هذه الأفكار والرؤى إلى المستوى الدولي عبر المنظمات الدولية المختصة باتخاذ القرار



التي تشعر العضو بأنه يمارس مهمة قومية فلا يكون صوته صدى مواقف حكومته.

وتضطلع أجهزة البرلمان بدور مهم في تسيير عمله فهي التي تتحكم في النهاية في أداء البرلمان. وقد أوكل النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي مهمة إعداد نظامه الداخلي وتشكيل أجهزته.

وتعتبر رئاسة البرلمان أهم المناصب التي قد يتولاها عضو البرلمان. وقد أسند النظام الداخلي لرئيس البرلمان العربي الانتقالي صلاحيات واسعة تجعل منه حجر الزاوية في البرلمان. فهو الذي يمثل البرلمان في علاقاته مع الغير وأمام القضاء والتحدث باسمه. ويتولى الإشراف على جميع أعمال البرلمان وعلى أعمال الأمانة العامة وهو الذي يحيل الموضوعات الواردة على البرلمان إلى اللجان. ويرأس جلسات البرلمان ويفتح دورات انعقاده وفضها ويدير المناقشات ويحفظ النظام في الجلسة..

وللرئيس أربعة نواب يتولون الرئاسة في حالة غياب الرئيس أو عدم تمكنه من مباشرة مهامه وفقاً للترتيب الذي يقره مكتب البرلمان. كما أن للرئيس أن يفوض بعض اختصاصاته لنائب أو أكثر. ويتم انتخاب الرئيس ونوابه بالاقتراع السري المباشر ما لم يحصل التوافق قبل التصويت وذلك في جلسة انتخابية لا يصح انعقادها إلا بحضور ثلثي أعضاء البرلمان على الأقل وتكون مدة الرئيس ونوابه لفترة ثلاث سنوات بداية من تاريخ الانتخاب. وإذا كان نواب الرئيس ينتخبون بالأغلبية النسبية فإن انتخاب الرئيس يتم بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين.

وتعد اللجان البرلمانية من أهم الأجهزة البرلمانية باعتبارها «البرلمان المختبر» ولا يمكن تقييم عمل البرلمان دون الوقوف عند دور لجانه، ذلك أن أغلب الأعمال التي تدخل في اختصاص البرلمان تعرض على

ح- إقرار موازنة البرلمان الانتقالي والحساب الختامي.
خ- إحاطته بمشروع الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية.

د- إقرار النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي.
- كما أسند إليه النظام الأساسي مهمة إعداد النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم قبل إقراره من مجلس الجامعة على مستوى القمة.
ونص النظام الأساسي على أن البرلمان العربي الانتقالي يتكون من أربعة أعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية.

وتتم تسمية العضو من قبل برلمانه الوطني. ويكتسب العضوية في البرلمان العربي الانتقالي من تاريخ هذه التسمية ولا تنتهي من حيث المبدأ إلا بانتهاء مدة هذا البرلمان. على أنها قد تنتهي قبل هذا الأجل بالوفاة أو بقبول الاستقالة أو بعدم تجديد انتخاب العضو ببرلمانه الوطني أو بزوال الصفة التي تمت تسميته على أساسها إذا كان غير منتخب.

وهكذا ربط النظام الداخلي بين العضوية في البرلمان العربي الانتقالي (العضوية البرلمانية القومية) بالعضوية في البرلمان الوطني (العضوية البرلمانية الوطنية). وهو نفس المنحى الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في بداياته وقبل تبني مبدأ الاقتراع المباشر. وقد نص النظام الأساسي على أن أعضاء البرلمان العربي الانتقالي يمارسون مهامهم بحرية واستقلال ذلك أنهم لا يعتبرون مندوبين ممثلين لبرلمانهم الوطنية، فالعضو كما تنص على ذلك يمثل الأمة العربية بأسرها ويرعى المصلحة العامة وهو حر فيما يبدية من آراء وأفكار بالبرلمان أو لجانه. ولا تجوز مساءلته عن ذلك مطلقاً (المادة ٧ من النظام الداخلي). وفي ذلك تأكيد على الطبيعة التمثيلية الشعبية للبرلمان العربي الانتقالي. وإشارة إلى الضمانات القانونية والإجرائية

بعد أن تمت المصادقة عليها من قبل البرلمانات أو الجهات المختصة في أكثر من نصف الدول الأعضاء في الجامعة. وعندما انتهت الدول الأعضاء من إرسال أسماء ممثليها في البرلمان العربي الانتقالي إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية انعقدت دورته الأولى يومي ٢٧ و ٢٨/١٢/٢٠٠٥، في مقر الجامعة وانتخب رئيسه ونوابه ومكتبه وشكلت لجنة خاصة تولت وضع مشروع نظامه الداخلي الذي أقره البرلمان في جلسة ٢٠٠٦/٣/١٧.

ومن اختصاصات البرلمان:

- أ- البحث في سبيل تعزيز العلاقات العربية في إطار ميثاق الجامعة وأظمتها والمواثيق والاتفاقيات العربية السارية.
- ب- مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك، وإصدار آراء وتوصيات بشأنها، وإيلاء الاهتمام إلى التحديات التي تواجه الوطن العربي وعملية التنمية فيه. وخاصة في المجالات الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي.
- ت- مناقشة المسائل التي يحيلها إليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو الأمين العام للجامعة. وإبداء الرأي فيها ويحق له إصدار توصيات بشأنها تتؤخذ في الاعتبار عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة.
- ث- مناقشة مشاريع الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية التي يحيلها مجلس الجامعة إليه.
- ج- إقامة علاقات تعاون مع الاتحادات البرلمانية والبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية، بما يخدم مصالح الأمة العربية والأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.



ملفات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية على قمة أولويات الاجتماع

اللجان لدراستها بتأن وعمق وتقديم تقارير بشأنها إلى الهيئة العامة. واللجان الدائمة في البرلمان العربي الانتقالي أربع:

- ١- لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي.
- ٢- لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.
- ٣- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان.
- ٤- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب.

وللبرلمان من جهة أخرى أن يشكل لجاناً وقتية أو خاصة أو مشتركة تنتهي بانتهاء الغرض الذي شكلت من أجله. ويتم اختيار أعضاء اللجان عادة على أساس الاختصاص العلمي أو المهني أو المؤهلات الشخصية للعض

في ظل ما يسمى بظاهرة «الربيع العربي» كيف ترون تأثير ذلك على أدوار المؤسسات البرلمانية في الدول العربية؟

بلا شك سوف يكون له تأثير كبير جداً، من حيث الشكل والمضمون. من حيث الشكل سيكون هناك برلمانات منتخبة مباشرة من الشعب وفق المعايير الديمقراطية المقبولة محلياً ودولياً تتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية كاملة منبثقة من إرادة شعبية ومن خلال جمعيات تأسيسية منتخبة. من حيث المضمون سوف يدخل إلى هذه المؤسسات البرلمانية شخصيات سياسية متمرسة في العمل السياسي لها علاقات مع الشعب أفراد وجماعات ومنظمات مجتمع مدني، ولها وزن شعبي يعطيها وزناً تمثيلاً يسمح بترشيد القرار الوطني على مستوى الأمة.

ما هي قراءتكم لمستقبل العمل العربي المشترك؟

الحقيقة ومن خلال تجربتي البسيطة في العمل العربي المشترك، كعضو ونائب لرئيس البرلمان العربي، أرى أن هذا العمل يحتاج إلى غربة كاملة وإعادة توجيه مساراته وفق رؤية إستراتيجية محددة وموحدة، تكون حائزة على الحد الأدنى من الاتفاق والالتزام من الدول العربية، حيث تعاملنا مع أغلب مؤسسات العمل العربي المشترك وعلى رأسها الجامعة العربية وأمانتها العامة، ولم نجد فيها جميعاً ما يجعلنا مطمئنين إلى

مستقبل العمل العربي المشترك، حيث لم نلاحظ وجود توجه استراتيجي لهذه المؤسسات، والعمل فيها قائم على المجاملة والمحاصرة أكثر من الكفاءة والشفافية، والغريب أن العبء المالي الرئيس قائم على دول مجلس التعاون الخليجي دون أن يكون لهذه الدول أو مواطنيها حضور حقيقي على مستوى الإدارة التنفيذية في هذه المؤسسات.

كيف تفسر تفوق التيار الاسلامي في انتخابات المؤسسات التشريعية في عدد من الدول العربية؟

من الطبيعي من وجهة نظري فوز التيارات الإسلامية في انتخابات المؤسسات التشريعية لبلدان الربيع العربي، حيث إن هذه التيارات هي الوحيدة التي كانت مقصدة عن العمل السياسي بقرارات دكتاتورية من النظم الحاكمة، وهي الوحيدة التي بقيت في ساحة المعارضة لسنين طويلة، تحملت خلالها كل أنواع القمع والإقصاء والتهميش السياسي لها ولؤيديها، كذلك من المعروف في جميع الديمقراطيات، التي يتم فيها تداول السلطة عن طريق الانتخاب، أن الأحزاب الحاكمة أو المشاركة في السلطة تخضع أثناء فترة الانتخابات لتقييم من الناخبين لتجربتها في الحكم، فإذا كان هذا التقييم سالباً يجب الناخب الثقة عنها ويمنحها إلى الأحزاب التي لم يجربها أملاً في الحصول على إنجازات جديدة وأسلوب حكم مختلف، واعتقد أن هذا ما حدث مع التيارات الإسلامية، فالناخب في بلدان الربيع العربي منحها الفرصة كعقوبة للتيارات اليسارية واليمينية

الليبرالية على إساءتها استعمال السلطة، ورغبة منه في منح هذه التيارات فرصة لتحقيق برامجها التي نادت بها، ولكن الأمر لن يكون شيكاً على بياض لهذه التيارات، التي ستواجه خلال السنوات القادمة مشاكل الحكم وصعوباته مما يجعلها أمام تقييم الناخب مثلها مثل غيرها.

تعرض المؤسسات البرلمانية في عالمنا العربي لأزمة ثقة في الشارع العربي.. ما أسباب ذلك في اعتقادك؟ وكيف يمكن معالجة تلك السبلات؟

طبعي أن تكون هناك أزمة ثقة بين الشارع والمؤسسات البرلمانية العربية ناتجة عن التناقض بين الدور المعلن عنه دستورياً للبرلمان والدور الذي تلعبه هذه المؤسسة التشريعية والرقابية على أرض الواقع، حيث نجد أن تشكيل أغلبها ناتج عن انتخابات مزورة أو غير نزيهة على أقل تقدير، والأعمال التي تقوم بها ليس لها علاقة بالعملية التشريعية أو الرقابية المناطة بالبرلمان وفق نصوص الدستور، الذي لا يسلم هو الآخر من التعديل لأي سبب وفي أسرع وقت ممكن متى ما دعت حاجة النظام إلى ذلك، كما حدث أن عدل في إحدى البلاد العربية خلال جلسة لم تتجاوز الساعة للسماح بالتوريث السياسي وتعيين نجل الرئيس محل والده رغم عدم انطباق النصوص الدستورية عليه! أما معالجة السبلات فيمكن اختصارها بتطبيق مبدئين هما نزاهة الانتخابات، وحرية الاختيار، والبرلمان الناتج عن هذين المبدئين كفيل بمعالجة بقية السبلات.



د. سعيد الشيخ

الأزمة المالية وأثرها على «الاقتصاد العالمي» الديون السيادية في تحدي السياسة المالية

المالي والتجاري الكبيرين، فضلاً عن انخفاض أسعار الفائدة والانحدار في تقييم الديون السيادية. وفي الوقت نفسه شهدت الأشهر القليلة الماضية ارتفاعاً حاداً في المخاطرة، كما كان رد فعل المستثمرين سلبياً تجاه مخاوف الركود والتراجع المزودج في الاقتصاديات المتقدمة، والخوف من مشاكل الديون في أوروبا.

وتهدف الخطط التي حددها الاتحاد الأوروبي مؤخراً إلى معالجة أزمة الديون في جلب بعض الاستقرار لأسواق العملات الأجنبية، ولكن ذلك يثبت أنه مجرد علاج قصير الأجل. ومنذ ذلك الحين أخذت المخاطر المرتبطة بالديون السيادية منعطفاً للأسوأ مع عائدات السندات الإيطالية والفرنسية القادمة تحت ضغط شديد. لا يبدو قريباً في الأفق حدوث آلية للدعم المالي الحالي في أوروبا والاستقرار في صندوق المالية بما يكفي لتوفير ضمان لإيطاليا التي يبلغ دينها ١,٩ تريليون يورو. وبصرف النظر عن كل هذا، فالأسواق تتماشى مع انحدار آفاق النمو العالمي بما في ذلك مخاوف تحرك العودة إلى الركود الاقتصادي في منطقة اليورو. ونتيجة لذلك عاودت البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة أو إدخال آليات الدعم الجديدة مثل التسهيلات الإضافية. ويعد هذا أزمة مخاطر للجنه الإستراتيجي، وكثير من عملات السوق الناشئة تبحث عن بدائل كمالذ أمن مثل الدولار الأمريكي والين الياباني والفرنك السويسري. وكشفت الأزمة المالية أن الآليات المؤسسية للسيطرة على المخاطر النظامية لم تواكب وتيرة العولة المالية. فالسلطات التنظيمية الوطنية لم تكن جاهزة لتنظيم المؤسسات المالية المعولة، وأظهر هذا ضرورة لإجراء إصلاحات عميقة للنظام المالي الدولي والأنظمة الرقابية والإشرافية خاصة من أجل ضمان المزيد من الاستقرار المالي العالمي. ونتيجة لذلك فإن الحاجة لتابعة عملية تنظيمية جديدة للنظم المالية لا تزال قيد الدراسة من قبل الهيئات الدولية ذات الصلة والجهات التنظيمية في العديد من البلدان. وأصبح من الواضح أنه من

تحولت الأزمة التي تفجرت في منتصف عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة، مؤخراً إلى أزمة اقتصادية عالمية أدت إلى تصاعد الدين العام في الاقتصاديات المتقدمة، مما اضطر الحكومات إلى إعادة شراء عدة مصارف متعثرة وعرض حوافز ضريبية ضخمة لبرامج تغذية النمو الاقتصادي. ومن أهم الوقائع المستجدة منذ ثلاث سنوات أن الدين العام قد زاد في البلدان التي ظل فيها منخفضاً نسبياً قبل الأزمة. هذه المجموعة لا تضم فقط الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن أيضاً إسبانيا وإيرلندا. وبينما كان ارتفاع معدلات الديون صغيراً نسبياً في بلدان لها سجل ديون ضخمة كإيطاليا واليونان إلا أن الأزمة الاقتصادية شكلت تفاقماً لمشاكل ديونها.

الفائدة حالياً منخفضة للغاية، وتشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة ما زال ضعيفاً. وفي الوقت نفسه سيطلب المستثمرون نظراً لغياب الانضباط المالي لارتفاع معدل عائد المخاطر بالاحتفاظ بمبالغ كبيرة ومتزايدة من الدين العام الذي ستصدره الحكومات لتمويل الإنفاق المفرط في القطاع العام. ويبدو أن السياسات المالية التوسعية كالمسقة من قبل مجموعة الـ ٢٠ قد نجحت في تقادي ركود اقتصادي عالمي أعمق، ولكن يجب معالجة العواقب المالية للأزمة قبل أن تعرقل الانتعاش الاقتصادي الهش.

تقلب العملات الأجنبية ومستقبل النظام المالي العالمي: الخوف من تعرض المصارف الأوروبية الرئيسية إلى الديون السيادية الهامشية يمكن أن يززع استقرار النظام المالي العالمي بشكل كبير ويؤثر على التصرفات في السوق، مع الوضع في الاعتبار محاولات الخزنة الأمريكية للضغط النزولي على اليورو.

وعلاوة على ذلك استفاد الدولار من مركزه كعملة ملاذ في هذه البيئة شديدة التذبذب، وتظل الأوضاع في أسواق العملات الأجنبية متقلبة للغاية، بالعمليتين الرئيسيتين المتضررتين من مجموعة القوى المتناقضة، والحكم عليها بمفردها. والدولار الأمريكي لا يبدو شديد الجاذبية نظراً لخيبة الأمل ووتيرة الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، وكذلك بالعجز

وعلى الرغم من أن التكاليف المباشرة للأزمة المالية على الحكومة قد تبدو كبيرة إلا أنها في الواقع ضئيلة نسبياً بالمقارنة مع التكاليف غير المباشرة الناتجة عن الخسائر في عائدات الضرائب وارتفاع نفقات توفير حوافز اقتصادية، مما زاد من العجز المالي. أما برامج الإنقاذ المالي، ومنها حقن الخزينة وشراء الأصول فضلاً عن التمويل الحكومي الذي يقدر بأكثر من ١٢٪ من الاقتصاديات المتقدمة في الناتج المحلي، فتشير إحصاءات مصرف التسويات الدولية في عام ٢٠٠٧ بأن وضع الديون الحكومية في العالم يقارب ٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد شهدت بعض الاقتصاديات المتطورة أعلى مستويات للدين العام على الإطلاق، لكن لم يسفر ذلك عن أي عجز.

وباستعراض أطول للتطورات الأخيرة فإن انعكاس أزمة الديون السيادية تواصل مضاعفة المشكلة المالية في الاقتصاديات المتقدمة إلى مرحلة محفوفة بالمخاطر. ففي السنوات الأخيرة تم تدعيم النظام المالي الناجح في أكثر من مرة ومع ذلك، تميل السياسة المالية إلى تقديم مستوى مستقر من الديون، ولكن نادراً ما يقلل ذلك من الديون بشكل كبير. والأكثر خطورة أن العجز يتأرجح من فائض إلى هبوط أسعار الفائدة الاسمية وارتفاع النمو الاقتصادي الحقيقي أو كليهما. وأسعار



المحتمل أن يحدث تغيير طريقة التنظيم والإشراف على النظم المالية في كل دولة، وأنه إلى جانب قوانين التنظيم الوطنية هناك حاجة إلى إطار تنظيمي عالمي لترشيد عمليات المؤسسات المالية الدولية.

وهذا النظام يجب أن يكون أقوى مع معايير متسقة عبر البلدان، ويكتسب أهمية حيوية ليس فقط كوسيلة لمنع التحكيم التنظيمي، ولكن أيضا التعامل مع المخاطر النظامية وتوفير الاستقرار المالي على الصعيد العالمي. وسيطلب هذا جهوداً لتنسيق حركة النظم المالية بين البلدان وترتيبات مراقبة أقوى متعددة الأطراف للمؤسسات المالية يعتبر عناصره هامة. وهناك درجة من توافق الآراء فيما يتعلق بالحاجة إلى تنفيذ آلية إنذار مبكر عالمية فعالة. حيث إن الاتجاه على الصعيد الوطني والعالمي نحو الرقابة والتنظيم أكثر شمولية في محاولة لسد الثغرات التي كانت موجودة قبل الأزمة.

تحديات ارتفاع معدلات البطالة:

لقد انتقلت تطورات أزمة الديون السيادية في أوروبا إلى الاقتصاد العالمي من خلال عدد من القنوات، وقد صاحب ذلك الحدث تقلبات كبيرة في سعر الصرف، وهبوط في أسعار الأسهم، وانخفاض كبير في أسعار بعض السلع المصدرة الرئيسية، وضعف في مجال

الأعمال، بالإضافة إلى انخفاض في ثقة المستهلكين. كما أن هنالك علامات متزايدة من الآثار غير المباشرة أو الآثار التبعية على الاقتصاد الحقيقي في أوروبا، والتي أدت إلى تداعيات على شركائها التجاريين الرئيسيين.

وقد ساهم ذلك في خفض الزخم أو القوة الدافعة للاقتصاد الأوروبي وأجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي مما أدى إلى حدوث تباطؤ في نمو فرص العمل. وبما أن النزعة الاقتصادية الضعيفة في البلدان الأوروبية غير الرئيسية تبدو في حالة استمرار فإن صادرات البلدان الرئيسية، مثل ألمانيا وفرنسا، يُتوقع لها أن تنخفض. ونتيجة لذلك فإنه من غير المحتمل أن يكون هناك تحسن في معدلات البطالة في الأعوام القادمة. وقد تزامن هذا التدهور في أوروبا مع ضعف في النمو في الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي أزهق آمال النمو العالمي في وقت تعتبر فيه السياسات النقدية والمالية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية مقيدة بشكل كبير.

وتعتبر الإجراءات التقشفية الكبيرة والتقصير المدى التي تم إقرارها في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الشكوك حول ما إذا كان يمكن الاتفاق على خطة دمج مالي متوسطة المدى تتسم بالواقعية، من المسائل التي زادت من الغموض وعدم اليقين في الأسواق

المالية العالمية. ويجري نقل هذه التطورات السلبية في الاقتصادات المتقدمة إلى كل أرجاء المعمورة من خلال السوق المالية ومن خلال القنوات المتعلقة بالثقة والتبادل التجاري. وفي الوقت الذي من المتوقع فيه أن يكون للضعف في أوروبا والولايات المتحدة آثار سلبية على الاقتصادات الناشئة، إلا أنه من المرجح ألا ينخفض النمو في قارة آسيا بصورة شديدة، ولم يكن ذلك ليحدث لولا الدعم الذي يأتي من الطلب المحلي من نفس القارة. ومع هذا كله، فإن ما ذكرناه من إشكالات يمكن أن يتغير في حال لو تم توجيه الجهود في أوروبا نحو تقليص المديونية في الأسواق المالية العالمية أو نحو القيام بتهدئة النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة الكبرى بصورة أكبر مما هي عليه في التوقعات المحسوبة في الوقت الحاضر. وفي المحصلة النهائية فإن احتمالية تسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية في اضطراب في الأسواق المالية العالمية - الذي سيولد بدوره تدهوراً كبيراً في نمو الاقتصادات المتقدمة الرئيسية بالإضافة إلى انتقال الضعف إلى الأسواق الناشئة - تمثل خطراً كبيراً على مستقبل الاقتصاد العالمي مصاحب بضغط على نمو فرص العمل.

سياسات التنمية للاقتصادات الناشئة ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي العالمي



على الاستدامة المالية طويلة الأجل. وبالتالي فإنه يجب أن يكون لدى الاقتصادات الناشئة ذات الفوائض سياسة مالية حكيمة ومتوازنة - أي للاقتصادات القائمة على الطفرات الاقتصادية المبنية على تدفقات رأس المال التي قد لا تكون دائمة - تقوم ببناء الاحتياطيات التي تكون كبيرة بما يكفي لمواجهة الإفلاس إلى حد ما في نهاية المطاف.

• عضو مجلس الشورى

ورقة عمل مقدمة للاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين.

وعلى المدى المتوسط، وفي حين أن بعض الاقتصادات الناشئة ستحتاج لإصلاحات اقتصادية لغرض زيادة الاستهلاك، نجد أن البعض الآخر سيكون بحاجة إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والمادية. وبعض هذه البلدان تخطط لزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية وذلك بهدف رفع مستوى التغطية والوصول للخدمة، في حين أن غيرها من البلدان لديها خطط لتحسين شبكات الأمان الاجتماعي من أجل دعم الفقراء والحد من ظاهرة عدم المساواة.

والتحدي الرئيسي بالنسبة للاقتصادات الناشئة يكمن في تنفيذ البرامج الاجتماعية المتعلقة بها، مع الحفاظ

وبالنظر إلى كثير من الاقتصادات الرئيسية الناشئة نجد أن الوضع مختلف تماماً. فعلى الرغم من أن الاستدامة المالية ليست مصدر قلق كبير على المدى القريب، إلا أن السياسات النقدية والمالية ما زالت تتسم بالتوسعية في كثير من الاقتصادات الناشئة. وفي الوقت ذاته، تزداد علامات التدهور والتضخم المبكرة وضوحاً في الاقتصادات الناشئة، مما يستلزم ضرورة التعديلات القصيرة المدى في السياسات المالية والنقدية. وللوهلة الأولى نجد أن العجز المالي قد انخفض في الاقتصادات الناشئة في عام 2010، بمتوسط 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أن نسب الدين العام أقل بكثير مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة بنحو 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه يجب التنبيه إلى أنه على الرغم من أن الوضع المالي قد يبدو أقل إثارة للقلق، إلا أنه ليس قوياً كما يبدو. ففي بعض الحالات، نجد أن هذا المناخ الجذاب للقيام بالأعمال التي تتوافر فيها التدفقات الرأسمالية القوية، ومعدلات الفائدة المنخفضة وأسعار الأصول القوية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلا أنه ومع هذا كله نجد الضغوط التضخمية أخذت في التوسع الذي يتعدى حيز المواد الغذائية والطاقة ولا سيما في البلدان الآسيوية. وللحماية ضد الهروب العكسي المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال، ينبغي إدخال ما يسمى بالتدابير المالية العازلة وتفعيلها. ولكي يتسنى ذلك، ستكون هناك حاجة على المدى القريب لسياسة مالية أكثر تشدداً من المعمول بها حالياً في الاقتصادات الناشئة. كما يجب التأكيد على أنه لا بد من حماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع من خلال تدابير الدعم التي تستهدفهم، وذلك في سبيل مواجهة ارتفاع أسعار السلع الأساسية من أجل ضمان التماسك الاجتماعي.



ماضٍ راسخ ومستقبل واعد



• فالنتينو سيمونيتي

في إطار الجهود التي تبذلها بلدان مجموعة العشرين عالمياً نحو الاستقرار الاقتصادي والسياسي العالمي، فإنني أقدر بشكل خاص الدور الهام الذي تضطلع به برلمانات مجموعة الـ ٢٠ في تعزيز الحوار بينها. وجاءت مبادرة مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية لاستضافة الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢٠ في الرياض في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ فبراير ٢٠١٢ لتؤكد مدى أهمية تبادل الخبرات المشتركة ووجهات النظر لمصلحة الجميع. وسوف يشارك وفد على مستوى عالٍ من مجلس الشيوخ الإيطالي في الاجتماع، برئاسة نائب رئيس المجلس السناتور فانينو تشيتي، وستكون الفرصة سانحة لتعزيز العلاقات السعودية الإيطالية.

ولقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الطاحنة التي حدثت في السنوات الأخيرة وما صاحبها من تكهنات، مدى أهمية التعاون المشترك بين الدول. فكل دولة لها الحق في الاستقرار والأمن. وكل شعب له الحق في تحقيق الرخاء. نتقاسم ماضياً عظيماً وسيكون لدينا مستقبل واعد، اذا كانت لدينا الشجاعة لنبلغ شعوبنا أننا لا نستطيع أن ندع سفننا تتحدى العاصفة في البحر وحدها، ولكن ينبغي أن نؤسس حواراً حقيقياً قائم على الثقة. لقد كانت إيطاليا واحدة من أوائل الدول القليلة التي قامت علاقات دبلوماسية وتجارية مع المملكة العربية السعودية عندما افتتحت قنصليتها في جدة ووقعت اتفاق تعاون لمدة عشر سنوات مع المملكة في عام ١٩٢٣، أي بعد وقت قصير من اعلان المملكة كدولة حديثة موحدة من قبل الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود. وعلى مدى تاريخها، ظلت العلاقات الإيطالية السعودية مستقرة ومقاومة للزلازل السياسية التي اجتاحت العالم ودرجات متفاوتة، ويعود الفضل في قوة تلك العلاقة بشكل عام إلى التوافق السياسي والرؤية المشتركة لاستراتيجية محبة للسلام. وتتميز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيطاليا والمملكة بقدر متساوٍ من القوة والنمو في عصر العولمة. وليس هذا بمستغرب نظراً للتقدير السعودي لجمال وجودة المنتجات الإيطالية، سواء كانت هذه المنتجات من المواد الاستهلاكية العادية أو المعدات الثقيلة. وتشير البيانات الأولية للعام المنتهي ٢٠١١م إلى زيادة ملحوظة في حجم التجارة الثنائية بين البلدين، والتي تقارب ١٠ مليار يورو. وذهبت الدولتان أبعد من ذلك فيما يتعلق بتنشيط التبادل الثقافي بينهما، على الأقل ليتوازن مع التعاون الاقتصادي والسياسي الذي تحقق. ووضع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز في زيارة تاريخية إلى إيطاليا في عام ٢٠٠٧ الأساس لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات التعليم والتدريب المهني والقطاعات الصحية. ومنذ ذلك الحين دعمت اجتماعات رسمية بين مسؤولين ذوي مستوى رفيع من البلدين قوة هذه العلاقات، وشجعت على استكشاف آفاق جديدة للتبادل الاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي. ومن بين تلك الآفاق أود أن أشير إلى الزيارات التي قام بها رؤساء الوزراء السابقين في السنوات القليلة الماضية للمملكة العربية السعودية، والدورة العاشرة للجنة السعودية الإيطالية المشتركة، والزيارة المشتركة في عام ٢٠١٠ من قبل وزير الخارجية ووزير التنمية الاقتصادية الإيطاليين وبرهقتهما أكثر من مائة شركة إيطالية تنتمي لاتحاد (كونفندوستريا). وبشكل لافت شهدنا حضوراً للشركات الإيطالية في المملكة كمثال شديد الوضوح على العديد من النجاحات. وأعبر هنا عن تمنياتي المخلصة بمستقبل باهر لعلاقتنا، بما يماثل النتائج الكبيرة التي حدثت في العلاقات الثنائية خلال العقود الأخيرة. وأتمنى كل الخير وجلسات عمل مثمرة للوفود المشاركة في الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات مجموعة الـ ٢٠. وأود أن أشكر بشكل خاص مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية لتنظيم مثل هذا الحدث.

• السفير الإيطالي لدى المملكة العربية السعودية



د. سعد البازعي

ديمقراطية الصحراء وشورى التنمية

أشهر. وما يستخلصه من ذلك كله هو النتيجة الهامة التالية: «إن أصداء ما سمعته يوحى برؤية سعودية للديمقراطية في جذورها الصحراوية، رؤية تجعلها نقاشاً مفتوحاً ومتصلاً يرن عبر المجتمع الكبير». ذلك النقاش المفتوح والمتصل يمكن سماعه أيضاً، كما يقول كاتب المجلة، تحت «القبة الضخمة» لمجلس

الشورى، المجلس الاستشاري الذي أسسه الملك عبدالعزيز عام 1243هـ/1924م ثم أعيد إلى العمل عام 1412هـ/1992م في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله (ولم يكن الملك فهد هو مؤسس المجلس كما يفهم مما ذكره الكاتب). فعجلس الشورى تجلٍ لرؤية سياسية واجتماعية انطلقت من القناعة بأن

في أكتوبر من عام 2003 نشرت مجلة «ناشيونال جيوغرافيك» تحقيقاً موسعاً حول المملكة العربية السعودية كان الموضوع الرئيس في ذلك العدد وواحداً من عدة تحقيقات دأبت المجلة على نشرها منذ سنوات. وكسابقه سُلط التحقيق الضوء على بلاد طالما استرعت الانتباه وأثارت التساؤلات لدى العديد من المراقبين الأجانب. ولاشك أن العدد اكتسب أهمية خاصة لكونه جاء في أعقاب الأحداث المأساوية للحادي عشر من سبتمبر من عام 2001م وما نتج عنها من مفاهيم مغلوطة حول الإسلام والمملكة بشكل خاص. ويتضح من العدد أنه هدف لإزالة الكثير من تلك المفاهيم بالنظر عن قرب إلى المجتمع السعودي ومؤسساته المختلفة. فقد تضمن التحقيق أن المجتمع السعودي «قد يبدو صامتاً من بعيد - عبر فجوة الجهل والتصوير الكاريكاتيري الذي يغلف النظرة الغربية للملكة - أو أن يبدو ذلك المجتمع كما لو أنه يتحدث من خلال نظام أتوقراطي». هذا الانطباع تقول المجلة إنه لم يعد ممكناً أو قابلاً للتداول: «إن المملكة العربية السعودية عن قرب مزيج من الآراء المختلفة، حتى في أصقاعها الصحراوية النائية».

ويدعم فرانك فيفيانو، كاتب المجلة الذي يقف خلف التحقيق، آراءه وما اوضح له بالعديد من الأمثلة. ومن بين تلك حوار سمعه بينما هو محاط بعدد من أبناء البادية الرحل القاطنين على أطراف الربع الخالي. يقول فيفيانو إن أحد أولئك عبر عن رأي يؤكد قيمة القبيلة والأسلاف في حياة الفرد. غير أن رجلاً آخر أكبر سناً انبرى له ليعبر عن رؤية مخالفة. قال ذلك الرجل المسن، وكان يجلس إلى جانب محدثه: «لا، لا أتفق معك. المهم هو أنت في هذه الحياة، وليس ما كان عليه أجدادك. إنك أنت الذي عليك أن تختار بين الخير والشر».

يخبرنا الصحفي الأمريكي أنه سمع رؤى مشابهة حيثما ذهب في المحافظات الإحدى عشر التي زارها من بين محافظات المملكة الثلاث عشرة وذلك على مدى أربعة



البلاد في تلك المرحلة من تطورها بحاجة إلى مجلس يتألف من عدد من المختصين والعلماء وأهل الخبرة يسهمون في دفع مسيرتها على كافة الأصعدة. والمجلس بأعضائه المائة والخمسين (وكانوا مائة وعشرين حين نشر تحقيق المجلة الأمريكية) يواصل سيره على النحو الذي جاء وصفه في التحقيق: «يمكن القول إن مجلس الشورى أكثر المجالس الحكومية تعليماً على مدى التاريخ». واستند الوصف على حقيقة معروفة تتمثل في عدد حملة الشهادات العليا في المجلس وفي مختلف التخصصات: الطبية والهندسية والشرعية والقانونية إلى جانب الإنسانية والاقتصادية والإدارية. وهو من هذه الزاوية، وكما ذكرت المجلة، أعلى، أو من أعلى، المجالس المماثلة تأهيلاً سواء أكانت معينة أم منتخبة. إن ثمة مؤشرات عديدة تقول بأن القيادة السعودية وكذلك العديد من السعوديين بشكل عام وعبر مختلف

أوجه النشاط في المملكة مقتنعون بأن البلاد في الوقت الحالي بحاجة إلى كل تلك الوفرة من الخبرات لتطورها وللانتمتال بها إلى مرحلة قد تكون فيها الانتخابات مطلوبة. ومع أن هذه الرؤية ليست بالضرورة ما سيتفق معه الجميع، فإن الكثيرين سيتفقون على أن مجلس الشورى استطاع عبر العقدين الماضيين اللذين يشكلان عمر المجلس أن يكون فاعلاً في وضع الأسس لعدد من النقلات والتعديلات في بناء المؤسسة الحكومية السعودية وكذلك في التشريع لعدد من الأنظمة أو القوانين التي تؤثر في الحياة العامة وما تحتاجه البلاد تنظيمياً وتنموياً. ولقد أسهمت الصلاحيات التي حصل عليها المجلس عبر الأعوام الماضية في المضي به من موضعه المبدئي بوصفه كياناً استشارياً (بالمعنى الحر في المفهوم الإسلامي للشورى) أي بوصفه مجلساً يكتفي بتقديم الاستشارات للملك، ليصبح مؤسسة ذات صلاحيات تآظر وإن لم تشابه صلاحيات مجلس الوزراء. فحسب التنظيم المتبع حالياً، يقوم مجلس الشورى بدوره في الإشراف على الأجهزة الحكومية إلى جانب مهامه التشريعية ويتخذ قراراته التي قد تتفق أو تتعارض مع ما يراه مجلس الوزراء.

لقد كانت إحدى المنعطفات في تاريخ مجلس الشورى في المملكة ما جاء به المرسوم الملكي الذي سمح لعضو واحد من أعضاء المجلس، بدلاً من عشرة أعضاء في التنظيم السابق، أن يتقدم بمشروع يؤسس لنظام جديد أو يعدل نظاماً قائماً. المشروع يأخذ طريقه إلى اللجنة المختصة وإذا وجدته صالحاً للمناقشة عرضته على المجلس في جلسته العامة فإن وافق عليه أصبح قراراً. وفي حالة اعتراض مجلس الوزراء على القرار فإنه يعيده إلى مجلس الشورى الذي يمكنه عندئذٍ إما أن يوافق على مراثيات مجلس الوزراء أو يصير على قراره ليكون الملك عندئذٍ هو الحكم بين المجلسين.

ومع ذلك فإن تأثير مجلس الشورى في السنوات القليلة الماضية اتخذ صوراً تميزه عن غيره من المجالس ومنها مجلس الوزراء. فبوصف المجلس مؤسسة مفتوحة إلى حد كبير على أجهزة الدولة المختلفة والمواطنين إلى جانب وسائل الإعلام، فقد أدى هذا إلى تمكين المجلس من ممارسة دور مؤثر في الحياة العامة من حيث هو منبر ضخم للحوار حول قضايا تتصل بالشأن العام. فألى جانب صلاحياته كمشروع ومشرف على الحكومة، يتيح المجلس الفرصة للآراء المختلفة لكي تعبر عن نفسها أمام المسؤولين الحكوميين وضيوف المجلس الأجانب وكذلك المواطنين السعوديين والإعلاميين. ونتيجة لذلك سرعان ما تنتقل القضايا التي يناقشها

المجلس إلى الصحف والمواقع الإلكترونية وغيرها من وسائل الإعلام فتتسع بذلك دائرة النقاش.

ويتعزز دور وسائل الإعلام حين يقوم المجلس بممارسة إحدى صلاحياته المتمثلة بدعوة أحد الوزراء لمناقشته حول سياسات وزارته وأدائها وتلقي أسئلة الأعضاء حول ذلك. مجيء الوزير يخضع لموافقة الملك، حسب نظام المجلس، ولكن بمجرد مجيء الموافقة، وهي أمر معتاد، فإن المناقشة تصبح هامة ليس لعمل المجلس فحسب وإنما للرأي العام الذي يتاح له التعرف عن كثب على منجزات الحكومة ومستوى أدائها وما قد تواجهه من مشكلات. ومجلس الشورى من هذه الزاوية يؤدي إحدى مهامه الرئيسية على المستويين الحكومي والعام: التحدث باسم المواطنين في قضايا تهمهم وتؤثر في حياتهم. وبالطبع فإن الأمر لا يتوقف عند التحدث وإنما يتعداه إلى الفعل فيما يتعلق بصنع السياسات وكيفية تطبيقها أو تعديلها.

لربما بدت التقاليد والأعراف المحلية مختلفة عن الممارسات الديمقراطية الحديثة، لكنها بكل تأكيد تتضمن الوعي بأثر التشاور المفتوح والحر في حياة الناس. ومن هنا فقد اتسعت قبة الشورى عبر السنوات الماضية لتجمع الماضي بالحاضر والتقليدي بالحديث في مسيرة تنظر إلى مستقبل أكثر إشراقاً وبعين واقفة ومؤمنة بالثقة ثم بإمكانيات البلاد وقيادتها.

الاتساع المشار إليه سيكتسب مزيداً من الأهمية والحساسية دون شك حين تتضمن المرأة إلى المجلس بوصفها عضوة كاملة العضوية في الدورة القادمة. فحسب الأمر الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله في كلمته أمام المجلس مؤخراً، ستتجاوز المرأة مرحلة كانت فيها مستشارة في المجلس ليس إلا. ولاشك أن دخولها سيعني دخول المجتمع السعودي ككل مرحلة جديدة في الممارسة الديمقراطية التي تجتمع فيها الحدأة بالتقاليد في تجاور فريد آخر يحقق المزيد من العدالة الاجتماعية. غير أن التخوف من نتائج ذلك التجاور لن يكون مبرراً في ظل الخطوات التي حققتها المرأة السعودية في السنوات الأخيرة، وما دخولها إلى قبة مجلس يعد الرائد في تأصيل الممارسة الديمقراطية في البلاد سوى تبييد للمخاوف التي يشعر بها البعض عند كل خطوة تطويرية تمس تقاليد المجتمع. إن تمثيل المرأة نفسها والمجتمع معاً سيزيد من الثقة ليس بدور المرأة الأساسي فحسب وإنما أيضاً بعمل مجلس الشورى الذي سيجد نفسه مرة أخرى مؤسسة تقود المجتمع وتقف به على تخوم النهضة التحديثية التي تعم أرجاء البلاد.

• عضو مجلس الشورى



المجلس يلعب دوراً مؤثراً في دعم سياسات المملكة الخارجية زيارات «الشورى» ساهمت في شرح الرؤى السعودية وتعزيز العلاقات الثنائية

في الدورتين الأولى والثانية زارت وفود المجلس كلاً من دول الصين وباكستان وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والهند وإيطاليا واليابان والسنتغال وإيران والتمسا وبولندا ورومانيا، بالإضافة إلى معظم الدول العربية. وخلال الدورة الثالثة من عمر المجلس قامت وفود المجلس بزيارات إلى سويسرا بتاريخ ١٤٢٤/٨/٧هـ وذلك لحضور الاجتماع ١٠٩ للاتحاد البرلماني الدولي، وجمهورية الصين الشعبية بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢٧هـ لحضور المؤتمر العام الثالث لاتحاد برلمانات آسيا من أجل السلام، وكوريا - سيئول بتاريخ ١٤٢٤/٦/٣٠هـ لحضور الاجتماع التأسيسي (لاتحاد البرلمانيين الدولي للخدمة الاجتماعية)، والفلبين بتاريخ ١٤٢٤/٧/٨هـ لحضور مؤتمر اتحاد البرلمانات الآسيوية من أجل السلام (الرابع)، والسودان بتاريخ ١٤٢٤/٧/١٣هـ لحضور اجتماع اللجنتين القانونية

مثلت مشاركات وزيارات المجلس إلى دول العالم وبرلماناته ركناً مهماً من أركان الدبلوماسية البرلمانية التي أداها المجلس على مدى دوراته، فمنذ الدورة الأولى والمجلس يرسل وفوده للتباحث والتشاور وشرح وجهة نظر المملكة في العديد من القضايا خاصة العربية والإسلامية منها.

وإذا كانت الزيارات الخارجية لدول العالم من قبل المجلس في دورتيه الأولى والثانية قد تميزت بكونها جاءت بناء على دعوات رسمية من تلك الدول وبرلماناتها، إلا أنها خلال الدورتين الثالثة والرابعة والسنوات الثلاث الماضية من الدورة الخامسة تميزت كما وكيفا، حيث كانت جميعها للمشاركة في اجتماعات ومؤتمرات برلمانية دولية وإقليمية وكذلك كزيارات برلمانية شملت مقابلات مع رؤساء تلك الدول ومسؤوليها، وعملت على شرح ودعم المواقف السعودية تجاه العديد من القضايا. ونقدم فيما يلي بياناً لبعض تلك الزيارات التي قامت بها وفود المجلس إلى دول العالم المختلفة.





وكيل وزارة الخارجية الألمانية يلتقي بوفد مجلس الشورى

وذلك للمشاركة في مؤتمر السياحة العالمي، وإيران في ١٠/٩/١٤٢٩هـ وذلك للمشاركة في اجتماع المجلس التنفيذي الآسيوي، وجنيف في ١٥/١٠/١٤٢٩هـ وذلك للمشاركة في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي، وتركيا في ١٨/١/١٤٢٠هـ، بوفد برئاسة معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى السابق وذلك للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمناقشة العدوان الإسرائيلي على غزة.

اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي (١٢٠) أديس أبابا - أثيوبيا ١٤٢٠هـ، المؤتمر البرلماني حول الأزمة الاقتصادية العالمية، جنيف - سويسرا ١٤٢٠هـ، اجتماع الأمناء العامين بمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت ١٤٢٠هـ، اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية في البرلمانات العربية، دمشق - سوريا ١٤٢٠هـ، الاجتماع الحادي والعشرين للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، الجزائر ١٤٢٠هـ، مؤتمر البرلماني الدولي حول الطاقة والتغيرات المناخية، لندن- المملكة المتحدة ١٤٢٠هـ، المؤتمر الثاني للبرلمانيين العرب حول الطفولة، القاهرة - مصر ١٤٢٠هـ، اجتماع البرلمانيين لأجل اليونسكو والملتقى العام لشركاء اليونسكو،

العام (٢٤) لليونسكو، ومصر في ١٣/٦/١٤٢٧هـ وذلك للمشاركة في مؤتمر الإرهاب والأبعاد القانونية، ومصر مرة أخرى خلال الفترة من ٢٢-٢٥/٦/١٤٢٧هـ وذلك للمشاركة في اجتماع الدورة الأولى للبرلمان العربي الانتقالي، وكوريا في ١-٧/٨/١٤٢٧هـ وذلك للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي للخدمة الاجتماعية، وقطر في ١٢/١١/١٤٢٨هـ وذلك للمشاركة في الاجتماع الأول لرؤساء مجالس الشورى والوطني والأمة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونيجيريا في ٢/٢/١٤٢٨هـ وذلك للمشاركة في اجتماع رابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي لجنة السلام وحل النزاعات، وتركيا في ١٦-١٧/٣/١٤٢٩هـ وذلك لاجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، وجنوب أفريقيا في ١٢/٤/١٤٢٩هـ وذلك للمشاركة في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي، وأبو ظبي في ٢/٥/١٤٢٩هـ وذلك للمشاركة في حلقة العمل الموجهة للبرلمانيين حول اتفاقيات التجارة الدولية، وجنيف في ١٠/٥/١٤٢٩هـ وذلك للمشاركة في منتدى تشكيل مجتمع المعلومات ودور البرلمانات والمشرعين، وزيارة رسمية إلى كل من أيسلندا والبرتغال في الفترة من ١٨-٢٤/٦/١٤٢٩هـ بوفد برئاسة معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى السابق، وفرنسا في ١٧/٩/١٤٢٩هـ

والسياسية البرلمانية لاتحاد البرلمان العربي، وبروكسل بتاريخ ١٢/٤/١٤٢٣هـ لحضور الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي الأوروبي، والمغرب في ٢٠/١٢/٢٠١٤هـ لحضور المؤتمر ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي، وجمهورية مصر العربية في ٢٤/١/١٤٢٣هـ لحضور الدولة ٤١ الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي.

وشهدت الدورة الرابعة للمجلس مشاركات مكثفة للمجلس في جميع المؤتمرات والاجتماعات العربية والإقليمية والدولية وشهدت زيارات رسمية عديدة نذكر منها:

زيارة رسمية إلى كل من كندا والبوسنة والهرسك في الفترة من ٨-١٢/٤/١٤٢٦هـ، والجزائر في ٦/٢/١٤٢٦هـ وذلك للمشاركة في اجتماع الدورة السادسة والأربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، وباكستان في ١٨/٧/١٤٢٦هـ للمشاركة في المجلس التنفيذي لاتحاد البرلمانات الآسيوية من أجل السلام، والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١-٥/٨/١٤٢٦هـ وذلك للمشاركة في المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات لاتحاد البرلمان الدولي. والجزائر مرة أخرى في ١٨/٨/١٤٢٦هـ وذلك للمشاركة في الندوة العربية حول تعزيز قدرات البرلمانيين العرب، وسوريا في ٢٢/٨/١٤٢٦هـ وذلك للمشاركة في المؤتمر الثاني للأمناء العامين للبرلمانات العربية، وفرنسا في ١٠/٩/١٤٢٦هـ وذلك للمشاركة في اجتماع الجمعية



اللقاء التشاوري الثالث
لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين
3rd G20 SPEAKERS' CONSULTATION MEETING
SAUDI ARABIA - RIYADH 24 - 26 FEBRUARY 2012



باريس- فرنسا ١٤٢٠هـ، اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي (١٢١) والاجتماع النصف سنوي للأمناء العاميين، جنيف - سويسرا ١٤٢٠هـ، المؤتمر الدولي الرابع للبرلمانيين لعام ٢٠٠٩ المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في أديس أبابا- أثيوبيا ١٤٢٠هـ، اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي واجتماع اللجنة القانونية للاتحاد، الرباط- المغرب ١٤٢٠هـ، مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، كمبالا- يوغندا ١٤٢٠هـ، اجتماع رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت ١٤٢٠هـ، المؤتمر الرابع للأمناء العاميين للبرلمانات العربية، القاهرة - مصر ١٤٢٠هـ، المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي، القاهرة- مصر ١٤٢١هـ، الاجتماع الرابع لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدولة المجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة ١٤٢١هـ، وفد المجلس يشارك في المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي، الدوحة- قطر ١٤٢٢هـ، المجلس يشارك في أعمال الدورة الثالثة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، أبو ظبي- الإمارات ١٤٢٢هـ.

كما زار وفد المجلس برئاسة الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ جمهورية روسيا الاتحادية، وزار معالي رئيس المجلس وعدد من أعضاء المجلس جمهورية النمسا والتقى رئيس الجمهورية ورئيسة وأعضاء المجلس الوطني ووزير الخارجية ومسؤولين حكوميين كباراً، زيارة رئيس المجلس على رأس وفد من أعضاء المجلس بزيارة إلى تركيا استقبله خلالها الرئيس التركي عبد الله غول، ورئيس مجلس الأمة التركي ورئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان ومسؤولون برلمانيون، لجنة الصداقة السعودية الألمانية تزور جمهورية ألمانيا الاتحادية ١٤٢٢هـ، لجنة الصداقة الجمهوريتي التشيك والمجر ١٤٢٢هـ، معالي رئيس المجلس ووفد المجلس يزور مملكة الأردن واستقبله الملك عبد الله الثاني والمسؤولون الحكوميون والبرلمانيون، لجنة الصداقة السعودية البلجيكية تزور مملكة بلجيكا والبرلمان الأوروبي ودوقية لوكسمبورغ ١٤٢١هـ، وفد المجلس برئاسة معالي الرئيس يزور مملكة أسبانيا ويلتقي ملكها ووزير خارجيتها ورئيس مجلس الشيوخ الأسباني وأعضاء المجلس، ١٤٢١هـ، وفد مجلس الشورى يزور جمهورية سنغافورة وإمبراطورية اليابان ويلتقي كبار المسؤولين والوزراء في البلدين ١٤٢١هـ، لجنة الصداقة السعودية السويسرية تزور جمهورية سويسرا ١٤٢١هـ، أعضاء لجنة الصداقة السعودية الكندية تزور جمهورية كندا ١٤٢١هـ.

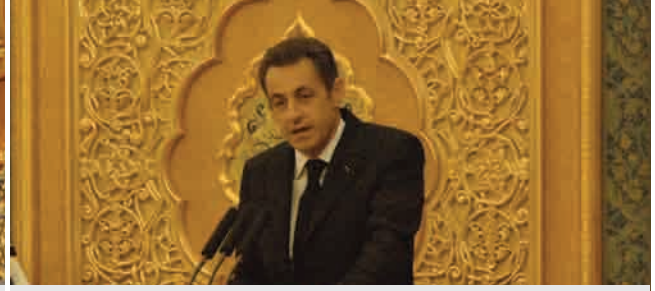
البرلمان السويدي، ووفد كبار مساعدي أعضاء اللجان في الكونجرس الأمريكي، ووفد البرلمان السويسري، ووفد البرلمان الألماني، ووفد البرلمان الإيراني، ووفد البرلمان البريطاني، ووفد البرلمان الهندي، ووفد مجلس النواب الماليزي، ووفد حلف الناتو، ووفد مجلس الشيوخ البولندي، والبرلمان الروماني، ومجلس النواب التونسي، ومجلس النواب الياباني، بالإضافة إلى زيارات من كل من رئيسة البرلمان الألباني، ونانسي بلوسي رئيسة مجلس النواب الأمريكي، رئيس مجلس الشيوخ الروماني، عمدة بعض المدن الفرنسية، وفد اتحاد المؤسسات العربية في أمريكا اللاتينية، وفد من عمدة بعض المدن الأمريكية، رئيس وأعضاء البرلمان الفلبيني، مفتي كوسوفا نعيم فربانه، وفد مجلس الشيوخ الإيطالي، وفد البرلمان الأوكراني برئاسة نائب رئيس المجلس الأعلى الأوكراني، وفد نادي مدريد السياسي، وشهدت الدورة الخامسة الحالية زيارة العديد من الوفود البرلمانية والدولية للمجلس ومنها: استقبال مساعد رئيس المجلس لوفد المحققين العسكريين لدى المملكة واستقباله أيضاً وفد برلماني بريطاني، كما استقبلت لجان الصداقة بالمجلس وفد جنوب أفريقيا، ووفد البرلمان الألماني، ووفوداً من كل من: اليابان وتشيكيا وهولندا، ووفد عمدة المدن الفرنسية، ووفد مشرعي أمريكا، وغيرها وعدداً كبيراً من السفراء الأجانب المعتمدين لدى المملكة.

وكانت من أبرز الزيارات التي قام بها وفود البرلمانات أو المسؤولين والدبلوماسيين إلى المجلس في الدورة الأولى وفود كل من البرلمان الأوروبي، والبرلمان البريطاني، ومجلس الدوما الروسي، والبرلمان الهندي، والبرلمان الألماني. أما في الدورة الثانية فزار المجلس وفود من: البرلمان البريطاني، والبرلمان البلجيكي، ومجلس النواب الإيطالي، ومجلس الشورى العماني، والجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)، ومجلس الأمة الكويتي، ووفد البرلمان الألماني. وشهدت الدورة الثالثة زيارات وفود برلمانية بارزة منها: مجلس النواب البلجيكي، ومجلس الشيوخ البولندي، ومجلس الشيوخ الكندي، والبرلمان البوسني، ومجلس الشعب السوري، والمجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس النواب في الأرجواي، والوفد الأمريكي، والبرلمان السويدي. وشهدت الدورة الرابعة والتي استمرت من ١٤٢٦/٢/٣هـ وحتى ١٤٢٠/٣/٢هـ زيادة ملحوظة في عدد الزيارات المتبادلة مع عدد كبير من برلمانات العالم، كما قام عدد كبير من وفود تلك البرلمانات بزيارة المجلس ومنها: مجلس الشيوخ الفرنسي، ولجنة الصداقة البرلمانية الكورية، والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، ومجلس العموم البريطاني، والبرلمان المكسيكي، والبرلمان المجري، ووفد اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية في البرلمان النرويجي، ووفد مجلس الشيوخ الفرنسي، ووفد

أجروا مباحثات مع الرئيس وخطبوا الشعب السعودي قبة المجلس تحتضن رؤساء الدول ومسؤوليها ووفودها



رئيس جمهورية الصين الشعبية



رئيس الجمهورية الفرنسية



رئيس جمهورية اليونان



رئيس الجمهورية التركية



رئيسة مجلس النواب الأمريكي



رئيس الوزراء الهندي

البارزين ملك إسبانيا، الرئيس الصيني، الرئيس التركي عبدالله جول، الرئيس الكوري، الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الرئيس الفرنسي نيولا ساركوزي، رئيس وزراء إيطاليا، وولي عهد بريطانيا، رئيس وزراء الهند الدكتور منموهان سينغ، الرئيس الفيتنامي نغوين منيه جيت. كما زار المجلس رئيس البرلمان السنغافوري ورئيس البرلمان التركي.

العربية السعودية وأعضاء المجلس. الزائرون على اختلافهم أجروا مباحثات مع المسؤولين في مجلس الشورى واطلعوا على آلية عمل المجلس واستمعوا من المجلس وأعضائه خلال تلك الزيارات إلى شرح عن وجهة النظر السعودية في القضايا السياسية الإقليمية منها والدولية. ومن أبرز ضيوف مجلس الشورى على مدى دورات المجلس المختلفة من رؤساء الدول والمسؤولين

زار مجلس الشورى على مدى دوراته الأربع والسنوات الثلاث من الدورة الحالية عدداً من رؤساء الدول البارزين وعدد كبير من رؤساء البرلمانات ومسؤولون كبار من مختلف دول العالم على اتساعه شرقاً وغرباً. وقد حرص عدد من رؤساء الدول والحكومات أن يكون من ضمن برنامج زيارتهم للمملكة إلقاء كلمة تحت قبة المجلس يخاطبون من خلالها شعب المملكة

قرارات مجلس الشورى: بين أولوية القضايا المحلية والاهتمام بمكانة المملكة خارجياً

أصدر مجلس الشورى على مدى دوراته الأربع وما مضي من الدورة الخامسة الحالية العديد من القرارات بشأن الموضوعات والأنظمة والاتفاقيات التي نظرها ونوقشت تحت قبته. وتناولت القرارات الشأن المحلي كما تضمنت الموافقة على اتفاقيات دولية وبروتوكولات وعدد من الأنظمة التي أصدرتها المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وغيرها. وفيما يلي موجز لأبرز تلك القرارات:



المرحلة الثالثة: وتمثل المرحلة المتميزة بالتحديث والتطوير في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - حيث صدرت توجيهاته الكريمة بإصدار نظام جديد لمجلس الشورى، وهو بمثابة تحديث وتطوير للنظام السابق، مواكباً لمتطلبات العصر الحديث تم الجمع فيه بين الممارسة والتطوير محققاً بإذن الله طموحات هذه البلاد وأبنائها التنموية والحضارية، ويقع النظام الجديد لمجلس الشورى في (٣٠) مادة.

وصدرت التوجيهات الكريمة أيضاً باللائحة الداخلية لمجلس الشورى في (٣٤) مادة ولائحة حقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم في ست مواد وقواعد تنظيم الشؤون المالية والوظيفية للمجلس في عشر مواد، وأخيراً قواعد التحقيق والمناقشة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها في خمس مواد.

وبذلك يكتمل عقد المجلس من الناحية التنظيمية، أما من الناحية الفنية فقد برز اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - بالمجلس من خلال أمره الكريم ببناء مقر للمجلس ضمن مجمع الدواوين الملكية بالرياض، وفق أحدث التصاميم المعمارية ومزوداً بأحدث التجهيزات الفنية. وجاء تكوين المجلس في دورته الأولى من (٦٠) عضواً، وبلغ عدد جلسات المجلس (١٤١) جلسة، أصدرت خلالها (١٤٤) قراراً، وفي ١٤١٨/٣/٢هـ، صدر الأمر السامي الكريم بتكوين مجلس الشورى في دورته الثانية من (٩٠) عضواً، وكانت هذه الزيادة رغبة من جلالاته في دعم مسيرة المجلس، ولضرورة سرعة إنجاز

الكريم بتولي المجلس صلاحية لجنة الترقية والتأديب العليا طبقاً للنظام الخاص بذلك، وصدر في العام ١٣٥٥هـ الأمر السامي بتشكيل جديد للمجلس من (١٢) عضواً.

وفي العام ١٣٦٥هـ أصبحت لجان المجلس ست لجان وذلك بإضافة لجنة الاقتراحات. واستمر مجلس الشورى في عقد جلساته في جهود موفقة، وعمل متواصل دؤوب حتى جاء العام ١٣٧٢هـ بصدور الإرادة الملكية بزيادة أعضاء المجلس إلى عشرين عضواً وهو آخر تشكيل للمجلس في عهد الملك عبدالعزيز - يرحمه الله -.

وفي العام ١٣٧٢هـ أضيف لجنة جديدة هي لجنة الشؤون الثقافية ليصبح عدد اللجان سبع لجان. واصل مجلس الشورى عقد جلساته وأداء ما يوكل إليه من مهام في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز، وفي العام ١٣٧٥هـ تم إعادة تكوين المجلس وزيادة عدد أعضائه إلى (٢٥) عضواً، وأنهى المجلس القديم (٥٩٦٣) جلسة، أصدر فيها (٨٥٨٣) قراراً لموازنات وأنظمة وتعليمات وقرارات إدارية مختلفة.

والتابع لمسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية يجد أنها مرت بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: مرحلة البناء والتطبيق في عهد الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - وهي أهم المراحل في تاريخ الشورى في المملكة العربية السعودية.

المرحلة الثانية: وهي الفترة التي يمكن وصفها بمرحلة المراجعة والتقييم التي امتدت منذ بداية عهد الملك سعود حتى نهاية عهد الملك خالد - يرحمهما الله -.

على مدى أكثر من ثمانية عقود رسخ مجلس الشورى دوره في الحياة السياسية والتشريعية، وفي المشاركة في صناعة القرار في المملكة. في ظل اهتمام ودعم القيادة السياسية وثقة المجتمع، وما يتمتع به أعضاؤه من خبرات وكفاءات.

وإذا رجعنا لبيدات النواة الشورية في المملكة لوجدنا أنه في العام ١٣٤٤هـ أمر الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - بتأليف هيئة تأسيسية لوضع التعليمات الأساسية لتشكيلات الحكومة، ودعا لتكوين المجالس الاستشارية بموجب بلاغ رسمي، ومن ضمن تلك المجالس مجلس عام يدعى «مجلس الشورى العام» ولما جاء العام ١٣٤٥هـ حيث أنهت الهيئة التأسيسية وضع المواد الأساسية لنظام الحكم والإدارة، ومن ضمنها ما ورد في القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنها ما يتعلق بمجلس الشورى، غير أن العام ١٣٤٦هـ تميز بصدور أمر ملكي كريم بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية التي تتعلق بمجلس الشورى، وذلك في ١٣٤٦/١/٩هـ حيث صدر نظام مجلس الشورى في (١٥) مادة، ومن أعضاء متفرغين عددهم (٨) أعضاء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز النائب الأول لجلالة الملك.

وفي العام ١٣٥١هـ صدرت الموافقة على منح صلاحية تمييز الصكوك التجارية للمجلس، وتشكلت ذلك العام أيضاً هيئة العرائض من بعض أعضاء المجلس والمسؤولين من خارجه للنظر في الشكاوى التي ترفع لجلالة الملك، وفي العام ١٣٥٤هـ صدر الأمر السامي



بين المفاوض الأجنبي ووكيله السعودي، الموافقة على مشروع نظام العلامات التجارية، الموافقة على مشروع نظام مراقبة أعمال شركات التأمين التعاوني في المملكة، الموافقة على مشروع نظام حماية حقوق المؤلف، الموافقة على نظام «القانون» الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون ومذكرته الإيضاحية، الموافقة على مشروع نظام السوق المالية، الموافقة على مشروع نظام الرهن التجاري، الموافقة على مشروع التدابير السعودية الخاصة بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية، الموافقة على انضمام المملكة للنظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني، الموافقة على الإستراتيجية الأمنية الموحدة لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب لدول مجلس التعاون لدول الخليج، الموافقة على مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، الموافقة على مشروع اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الموافقة على مشروع نظام مكافحة غسل الأموال، مشروع النظام الأساسي للهيئة السعودية العليا للإغاثة وإعادة تدويرهم إلى بلادهم، الموافقة على مشروع نظام المنافسة، الموافقة على مشروع نظام المراعي والغابات، الموافقة على مشروع نظام إمدادات الغاز وتسعيره، الموافقة على مشروع نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة، دراسة ظاهرة

بين المملكة وإيطاليا ضد الإرهاب، الضمان الصحي للأجانب المقيمين في المملكة، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، طلب انضمام المملكة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، إعادة دراسة موضوع خروج السيارات ذات اللوحات السعودية التي يمتلكها الأجانب، البروتوكول الخاص بالتحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها، تعديل المادة الثانية من النظام الجزائي الخاص بتزيف وتقليد النقود، طلب الموافقة على الإستراتيجية العمرانية الوطنية، مشروع نظام مياه الصرف الصحي المنقاة وإعادة استخدامها، طلب الموافقة على مشروع نظامي تصنيف المقاولين السعوديين وغير السعوديين، مشروع النظام الأساس لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظام تملك غير السعوديين للعقار في المملكة العربية السعودية، مشروع نظام الاستثمار الأجنبي، طلب انضمام المملكة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الاتفاقية الدولية ذات الرقم (١٨٢) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، طلب الموافقة على انضمام المملكة إلى (بروتوكول) معاهدة منع تلوث البحار بإفراغ النفايات وغيرها من المواد في البحر لعام ١٩٩٦م، الانضمام إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، مشروع نظام التسجيل العيني للعقار بالمملكة، مشروع قواعد الاستعانة بالمكاتب والشركات الاستشارية الهندسية الأجنبية، القواعد المقترحة لتنظيم العلاقة

الأعمال الموكلة إليه وفق التطلعات والأهداف السامية. هذا وقد عقد المجلس في دورته الثانية (١٤١٨/٣/٣) - (١٤٢٢/٣/٢) (٣٠٥) جلسات، أصدر خلالها (٢٩٦) قراراً. وفي الدورة الثالثة التي بدأت في ١٤٢٢/٣/٣هـ وانتهت في ١٤٢٦/٣/٢هـ بلغ عدد أعضاء المجلس (١٢٠) عضواً وعقد المجلس (٢٢٨) جلسة، وأصدر (٣٧٤) قراراً، في حين زاد عدد الأعضاء مرة أخرى في الدورة الرابعة التي بدأت في ١٤٢٦/٣/٣هـ، وانتهت في ١٤٣٠/٣/٢هـ فأصبح (١٥٠) عضواً، وعقد المجلس خلال تلك الدورة (٢١٨) جلسة وأصدر (٤٨٨) قراراً. الموافقة على مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية، الموافقة على التوقيع النهائي على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الموافقة على مصادقة المملكة على نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموافقة على مشروع اتفاقية حقوق الطفل الدولية، الموافقة على مشروع الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة وثيقة خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠هـ، انضمام المملكة إلى وثيقة إنشاء مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا التابع للأمم المتحدة، الاتفاقية العربية لمكافحة الإبتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الموافقة على مشروع الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب الذي تم إقراره في المؤتمر التاسع عشر لقادة الشرطة والأمن العرب، تحديد مسؤولية الأجهزة المعنية والدور المناط بكل جهاز في حالة حدوث اختطاف الطائرات، مذكرة التفاهم



G20
القائه التشاوري الثالث
لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين
3rd ARAB SPEAKERS' CONSULTATION MEETING
SAUDI ARABIA - RIYADH 24 - 26 FEBRUARY 2012



العنف بكل جوانبه الفكرية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية، الموافقة على إدخال تعديلات على بعض مواد مشروع نظام الاستثمار التعديني، الموافقة على النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية بدول الخليج العربية، الموافقة على مشروع نظام العمل، الموافقة على مشروع نظام الأسلحة والذخائر، الموافقة على مشروع نظام البحث العلمي، الموافقة على تعديل بعض مواد مشروع نظام تصنيف المقاولين، مشروع نظام الحماية والحد من الاختراقات عبر شبكة الإنترنت، الموافقة على مشروع نظام الطيران المدني، الموافقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، الموافقة على مشروع الهيئة العامة للغذاء والدواء، الموافقة على مشروع نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها، الموافقة على مشروع خطة إدارة المناطق الساحلية، الموافقة على مشروع نظام المتفجرات والمفرقات والمواد المقيدة الاستخدام، الموافقة على مشروع نظام المرور، الموافقة على مشروع نظام نشاطات المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية بالمنجعات السياحية، الموافقة على مشروع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، مشروع نظام جرائم المعلومات والحاسب الآلي والإنترنت، الموافقة على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، الاتفاقية الدولية لمنع الهجمات الإرهابية بالقنابل، مشروع الاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي، مشروع نظام الغرف التجارية والصناعية، إجراء بعض التعديلات على مشروع نظام مكافحة الغش التجاري، الموافقة على مشروع نظام أخلاقيات البحث عن المخoloقات الحية، مشروع نظام المعلومات الأثمانية، مشروع نظام التنفيذ، مشروع نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، مشروع الخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، مشروع الإستراتيجية الوطنية للصناعة، المشروع الوطني للتعامل مع ذوي اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة.

الموافقة على مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كازاخستان للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، الموافقة على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة اليابان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ومشروع البروتوكول المرافق لها، الموافقة على مشروع نظام الشركات، الموافقة على مشروع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموافقة على مشروع اتفاقية التجارة الحرة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)، الموافقة على مشروع نظام تنفيذ اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتوكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الموافقة على مشروع الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وماليزيا، الموافقة على مشروع بروتوكول ملحق بالاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الفرنسية من أجل تجنب الازدواج الضريبي بشأن الضرائب على الدخل والإرث والتركات ورأس المال، الموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووحدة التحريات المالية بدولة هولندا للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الموافقة على مشروع مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصحة بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، وزارة الصحة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الموافقة على مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير، الموافقة على مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتقنية في اليابان.

وجمهورية سنغافورة، الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاقية تجارة الحبوب لعام ١٩٩٥م اعتباراً من الأول من سبتمبر ٢٠١٠م، والسعي لدى مجلس الحبوب العالمي لتسجيل منتجات التمور الغذائية المؤهلة للتوريد كمساعدات غذائية بموجب الاتفاقية، الموافقة على مشروع مذكرة تفاهم الرياض الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن في موانئ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة الكندية ووكالة الصحة العامة الكندية، الموافقة على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أوكرانيا للتعاون في البحوث والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، الموافقة على مشروع نظام المناطق البحرية بالمملكة العربية السعودية، الموافقة على مشروع مذكرة تعاون بين معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية والمدرسة الوطنية للإدارة في الجمهورية الفرنسية، الموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية (وحدة التحريات المالية السعودية) ووحدة تحريات مالية دولة أندورا للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية (وحدة التحريات المالية السعودية) ووحدة تحريات مالية دولة إستونيا للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة

مجموعة العشرين والاقتصاد المتوازن



• محمد صادق جعفر

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي مشاركتكم في الإصدار الخاص بمناسبة الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين والمقرر عقده بالمملكة العربية السعودية.

لقد أفاد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ بأن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يدعم أي تجمع دولي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي من خلال التعاون الذي يضمن التنمية المتوازنة والمستدامة. إن جنوب أفريقيا تدعم وتؤيد بصورة كاملة هذا المبدأ.

ويسعدني أن أنتهز هذه السانحة لأتقدم بأطيب التهاني للمملكة العربية السعودية بمناسبة اختيارها كأول دولة نامية لاستضافة الاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين. وإنه يتحتم علينا أن نضع نصب أعيننا أهمية استعادة توازن الاقتصاد الدولي. ومثل هذا التوجه يزيد من أهمية دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على جميع الأوجه والمستويات.

لقد تضمن البيان الختامي لاجتماع قادة دول مجموعة العشرين الذي عقد بمدينة كانفرنسا في ٤ نوفمبر ٢٠١١ تأكيد القادة بالتزامهم بالعمل معاً على اتخاذ قرارات لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف وضمان الاستقرار المالي مع الترويج للاندماج الاجتماعي وجعل العولمة تخدم احتياجات الشعوب.

لقد أصبح الاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين يشكل عنصراً أساسياً ضمن مداولات ومشاورات دول مجموعة العشرين، حيث أن هناك حاجة لمشاركة أكثر فاعلية من قبل البرلمانات لتحقيق الأهداف المشتركة لاجتماعات قادة دول مجموعة العشرين.

• سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى المملكة العربية السعودية



اللقاء التشاوري الثالث
لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين
3rd G20 SPEAKERS' CONSULTATION MEETING
SAUDI ARABIA - RIYADH 24 - 26 FEBRUARY 2012

تبوأ المركز التاسع عالمياً من حيث الاستقرار الاقتصادي المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر عشرين اقتصاداً عالمياً



• د. ماجد عبدالله المنيف

اقتصادها فقد أصبح لها دور مهم في الاقتصاد العالمي من خلال مركزها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعضويتها في مجموعة العشرين ومساهماتها في مؤسسات العون الإنمائي الإقليمي والدولي والمبادرات التجارية والاقتصادية التي اتخذتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إذ تعتبر المملكة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للبتترول في العالم وساهم حجم إنتاجها وطاقتها الإنتاجية إضافة لحجم احتياطيها البترولي وسياساتها الإنتاجية والتصديرية وموثوقية إمداداتها إلى العالم ودور البتترول في استهلاك الطاقة بأن تصبح المملكة طوال العقود الماضية ركناً أساسياً في ميزان الطاقة العالمي ومساهماتاً في أمن الإمدادات إلى العالم وفي استقرار الأسواق لمصلحة الدول المنتجة والمستهلكة وسلامة ورخاء الاقتصاد العالمي. ولم تسخر المملكة ثرواتها من البتترول والغاز لتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني فحسب بل وفي استقرار السوق ونمو الاقتصاد العالمي.

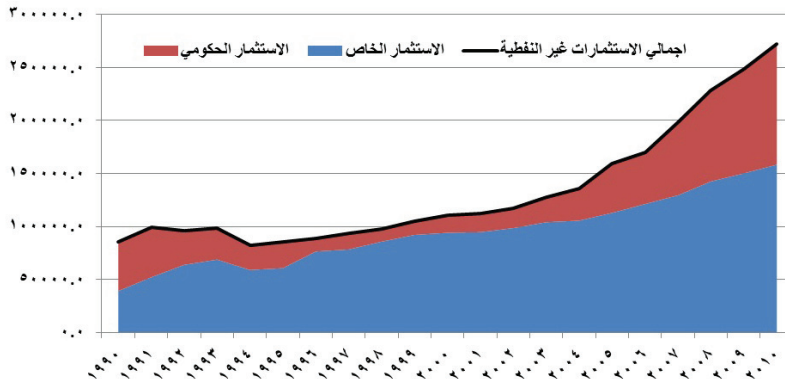
إن المملكة وباحتياطيها من البتترول البالغ ٢٦٥ بليون برميل ومن الغاز البالغ ٨ تريليون متر مكعب بنهاية ٢٠١١ تعتبر الأولى والرابعة عالمياً على التوالي. أما إنتاجها لذلك العام فقد بلغ ٣,٩ مليون برميل يومياً من البتترول الخام وحوالي مليون برميل يومياً من سوائل الغاز و٩,١ مليون برميل يومياً من المنتجات المكررة

تمكنت المملكة خلال العقود الماضية من تحقيق العديد من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تحسين ظروف معيشة مواطنيها وتعزيز قوة ومثانة الاقتصاد السعودي. وجرى تبني العديد من الاستراتيجيات والبرامج والتشريعات في كافة المحاور واستثمار الموارد المالية وتطوير الموارد البشرية لتحقيق أهداف خطط التنمية. وكان من نتائجها تحقيق إنجازات ملموسة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك سواء في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته القطاعية، والتوسع في حجم ونوعية الخدمات العامة التعليمية والصحية، والرعاية الاجتماعية، وتنمية البحث والتطوير، والمحافظة على البيئة، وتطوير الإنتاج الصناعي، وزيادة المطردة في حجم الصادرات غير النفطية وتنوعها، والتحسين المستمر في مؤشرات مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين.

ونظراً لمكانة المملكة في سوق الطاقة العالمي وحجم اقتصادها في منطقة الشرق الأوسط والاستقرار الذي تنعم به والسياسات البترولية والاقتصادية والمالية التي اتبعتها على مر العقود وفوق هذا وذاك انفتاح

٩٧ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. وعلى الرغم من تذبذب إنتاجها من الخام وسوائل الغاز بسبب تذبذب السوق إلا أنها وطوال الفترة حافظت على أعلى مستوى من الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في العالم مما أعطاه قوة وتأثيراً على مجريات السوق النفطية. أما إنتاجها من الغاز فقد استمر بالتزايد بغض النظر عن تطورات سوق النفط وإنتاج الزيت حيث تمكنت من تطوير احتياطيات وإنتاج الغاز غير المصاحب حتى وصلت نسبته من الإنتاج والاحتياطي إلى حوالي ٥٠ بالمائة نهاية العقد الحالي.

ويعود المركز المتميز للمملكة في سوق وعلاقات الطاقة العالمية إلى حجم إنتاجها وصادراتها حيث تبوأَت المملكة طوال العقود الأربعة الماضية صدارة الدول المصدرة للبتترول بمتوسط حصة ١٥ بالمائة عالمياً وتنوع زيوتها من الخفيف جداً إلى الثقيل وتنوع أسواقها إلى القارات كافة وتنوع مرافق التصدير على البحر الأحمر والخليج العربي وكذلك السياسة التي اختطتها منذ عقدين





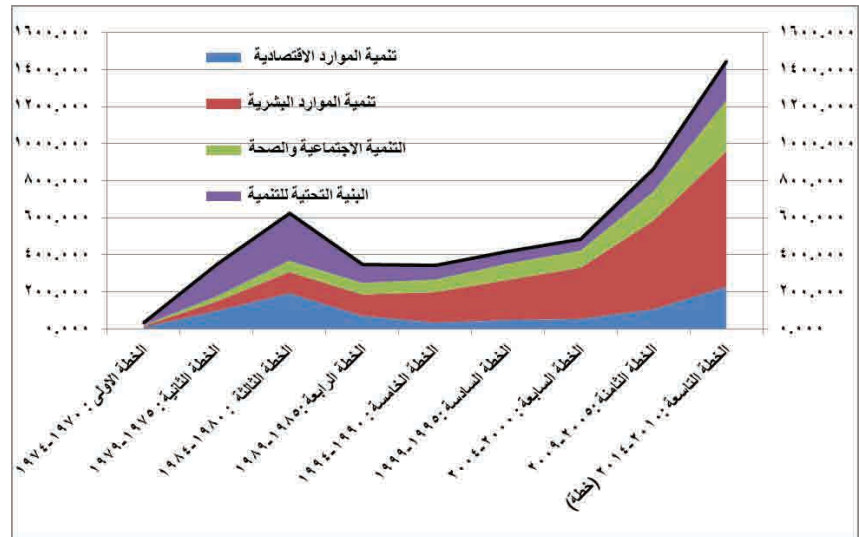
بالاحتفاظ بطاقة إنتاجية غير مستغلة لاستخدامها في حال انقطاع الإمدادات أو جنوح الطلب. وبلغ متوسط هذه القدرة الإنتاجية غير المستغلة ٣٥ في المائة من إنتاج النفط السعودي خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠، وحوالي ١٢ في المائة خلال التسعينات، و١٤ في المائة خلال ٢٠٠٠-٢٠١٠ بينما كانت المعدلات الإنتاجية غير المستغلة لأوبك عموماً خلال الفترات الثلاث أقل من المملكة عند ١٧ و٦ و٤ في المائة على التوالي. وتبنت المملكة سياسة رسمية منذ منتصف التسعينات تسعى للحفاظ على ما يتراوح بين ١,٥ و٢ مليون برميل يومياً كطاقة إنتاجية فائضة دوماً لاستخدامها عند الحاجة. وقد ساعد هذا الفائض في الطاقة الإنتاجية طوال التسعينات وما بعدها على إبقاء الأسواق متوازنة ومستقرة وأكد على دور المملكة العربية السعودية باعتبارها الملاذ الأخير للإمدادات النفطية في العالم.

وساهمت السياسة البترولية المعتدلة للمملكة على مر السنوات سواء داخل منظمة أوبك أو في المحافل والمؤسسات الدولية ذات العلاقة على تسنمها ذلك الدور. كما ودعمت علاقات التحالف التجاري والاستثمارات المشتركة التي أقامتها شركتها الوطنية (أرامكو السعودية) مع الشركات العالمية سواء بمشاريع تكرير وإنتاج غاز داخل المملكة أو مشاريع تكرير وتسويق في عدة أسواق كالولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية من ذلك الدور. كما وأولت المملكة اهتماماً للحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة تم تتويجه عام ٢٠٠٣ بإنشاء منتدى الطاقة الدولي بمدينة الرياض بناءً على مبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز للارتقاء بالحوار والتعاون الدولي في مجال الطاقة.

وقد تطور الحوار ودور ومجالات عمل أمانته العامة في السنوات الماضية نتيجة مبادرات المملكة وحرصها على استمرار وتأطير الحوار. وبسبب هيكل الاقتصاد السعودي المعتمد على قطاع النفط كمصدر أساس للإيرادات العامة وكمحرك للنشاط الاقتصادي ولتأثر اقتصادها بالتغيرات والتطورات الاقتصادية والمالية والعالمية، فقد مر اقتصاد المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية بتحويلات عدة اكتسبت تنوعاً ومناعة وانفتاحاً أكبر. وانعكست تلك التحويلات على الأنظمة والقوانين والسياسات والهيكل المعنى بالشأن الاقتصادي. واتخذت المملكة منذ عام ٢٠٠٠ برنامجاً للإصلاح

الاقتصادي استجابة لتغير بنية الاقتصاد السعودي وعلاقاته وسوق العمل والتطورات التجارية والمالية والعالمية، وشمل برنامج الإصلاح إعادة النظر وسن أنظمه وتشريعات عدة لتسهيل بيئة الأعمال وحفز النمو الاقتصادي وكان لمجلس الشورى دور فيها من خلال دراستها ومناقشتها والموافقة عليها، منها نظام ضريبة الدخل ونظام السوق المالي ونظام الاستثمار الأجنبي ونظام المرافعات وأنظمة الرهن العقاري ونظام الشركات وغيرها. وتم تبني استراتيجيات عدة منها إستراتيجية التخصيص، والإستراتيجية الوطنية للصناعة، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والإستراتيجية الوطنية للنقل، وإستراتيجية الرعاية الصحية، والإستراتيجية الوطنية للنمو الاجتماعي، والإستراتيجية العمرانية الوطنية، وإستراتيجية التوظيف السعودية وغيرها كما وشمل برنامج الإصلاح هيكله مستويات اتخاذ القرار الاقتصادي سواء بإنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى أو إعادة هيكلة الأجهزة التنفيذية المعنية بالقرار الاقتصادي. وكان لتلك الأنظمة والبرامج إلى حد كبير دور في تسهيل انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥م.

ففي مجال هيكله ونمو وتنوع الناتج المحلي يلاحظ أنه على الرغم من أن هدف تنوع قاعدة الاقتصاد السعودي كان وسيظل أهم أهداف التخطيط التنموي في المملكة، إلا أن قطاع النفط لعب ولا يزال دوراً محورياً



في التنمية والتنوع الاقتصادي. لقد شكلت الإيرادات النفطية منذ بداية التخطيط التنموي عام ١٩٧٠ وحتى الآن حوالي ٨٠ بالمائة من الإيرادات العامة. ومع أن مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الحقيقي انخفضت من متوسط سنوي حوالي ٦٠ بالمائة في عقد التسعينات إلى حوالي ٢٢ بالمائة خلال العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠ بسبب تحقيق إنجازات ملموسة في تنوع القاعدة الاقتصادية، إلا أنه وعند تلك النسبة لا يزال قطاع النفط يستحوذ على أعلى حصة في الناتج المحلي الحقيقي.

وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العقدين الماضيين بمتوسط سنوي ٢,٥ بالمائة أما الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي فقد نما خلال العقد الماضي بمعدل سنوي أعلى عند ٤,٥ بالمائة مدفوعاً بالإصلاحات الاقتصادية وتحسن بيئة الأعمال وتدفع الاستثمارات الخارجية. وكان من نتائج ذلك النمو زيادة نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى متوسط ٦٩,٤ بالمائة خلال العقد الحالي من متوسط ٦٢,٧ بالمائة في العقد السابق. وضمن قطاعات الناتج غير النفطي نما القطاع الخاص بمعدل ٤,٧ بالمائة سنوياً خلال العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠ مقارنة بمعدل نمو سنوي ٢,٦ بالمائة للقطاع الحكومي غير النفطي. كما ونما الناتج الصناعي بمعدل سنوي ٥,٢ بالمائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ مما عزز من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) من أقل من ٨ بالمائة بداية التسعينات إلى حوالي ١٢ بالمائة عام ٢٠١٠.

واستمر إجمالي الاستثمار بالزيادة طوال العقدين الماضيين بمعدل ٦,٢ بالمائة سنوياً وتزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ بمعدل ١١,٢ بالمائة سنوياً، وبلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمار خلال الفترة حوالي ٧٢ بالمائة مرتفعاً من ٤٦ بالمائة عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٨٥ بالمائة عام ٢٠٠٠ متزايداً بنسبة ٧,٧ بالمائة سنوياً خلال العقدين، ولكن تراجع مساهمته في العقد الحالي بسبب زيادة الاستثمار الحكومي الناتج عن تزايد الإيرادات من جهة وبرامج الحفز المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية من جهة أخرى.

إجمالي استثمار القطاعين الحكومي والخاص خلاف قطاع النفط (بلايين الريالات) ومن أهم تلك التحديات التي تواجه عملية التنوع الاقتصادي استمرار هيمنة القطاع النفطي على الإيرادات الحكومية وبالتالي الإنفاق الحكومي

وتأثيراتها المضاعفة على الاقتصاد من جهة أو على هيكل الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، سواء من ناحية مساهمة القطاعات الاستخراجية (النفط والغاز) مباشرة أو من خلال مساهمته في قطاع الصناعات التحويلية (تكرير النفط وصناعة البتروكيماويات) أو مساهمته في توفير الطاقة الرخيصة لقطاع المرافق العامة (الكهرباء والمياه) وتأثير ذلك على نمو القطاعات الخدمية، وهذا النمط من المتوقع استمراره على المدى المنظور. ومع أن دور القطاع النفطي في عملية التنوع الاقتصادي مبرر وناتج عن استغلال الميزات النسبية للمملكة، إلا أن التحدي الثاني الذي يواجهه متخذ السياسات الاقتصادية هو في الانتقال من مرحلة الصناعات الأساسية المرتبطة بالنفط والغاز إلى صناعات أكثر تنوعاً وذات إمكانات توظيف أعلى وتقنيات أكثر تقدماً، وقد بادرت المملكة بإطلاق البرنامج الوطني للتجمعات الصناعية الذي يسعى إلى اجتذاب صناعات تستفيد من الميزات النسبية المتوفرة وتستفيد من منتجات الصناعات الأساسية الحالية القائمة على النفط والغاز، وقام البرنامج بالتعرف على خمسة تجمعات صناعية: الصناعات التعدينية، صناعات قطع غيار السيارات، صناعات التغليف والتعبئة، صناعات الأجهزة المنزلية والصناعات المساندة للطاقة الشمسية. وبإشراف البرنامج باقتراح السياسات وإجراء الاتصالات لاجتذاب تلك الصناعات إلى المملكة. أما التحدي الثالث فيتمثل في توفير البيئة التقنية والعلمية وإعداد القوى العاملة المدربة والمؤهلة لقيادة عملية التنوع الصناعي. لذلك قامت المملكة خلال العقد الماضي بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير والتدريب واتخاذ مبادرات عدة في هذا المجال سيأتي ذكرها لاحقاً.

وقد أخذت المملكة منذ عام ١٩٧٠ بأسلوب التخطيط التنموي متوسط المدى وأنجزت حتى الآن ثمان خطط للتنمية وأقرت عام ٢٠١٠ خطة التنمية التاسعة. وركزت خطط التنمية المتعاقبة على أهداف عامة عده منها تحسين مستويات المعيشة وتطوير الموارد البشرية والتنمية المتوازنة بين المناطق وتنوع الاقتصاد الوطني وإيجاد البيئة المناسبة للقطاع الخاص. واختلف تركيز كل خطة اعتماداً على ظروف الاقتصاد ودرجة تطوره. على سبيل المثال اتسمت خطة التنمية الثامنة بتبني سياسة مالية توسعية مدعومة بارتفاع الإيرادات العامة النفطية، كما اتسمت بالاعتماد على العديد من الاستراتيجيات القطاعية.

ولكن يلاحظ أن تحقيق أهداف كل خطة ارتبط بشكل

أو بأخر بدور الإنفاق الحكومي الذي اعتمد بدوره على دورة الإيرادات البترولية المتقلبة. ولكن بشكل عام يلاحظ أن تنمية الموارد البشرية استحوذت على ما نسبته ٢٩ بالمائة من الإنفاق خلال الخطط المتعاقبة ووصل إلى أعلاه خلال خطة التنمية السابعة عند ٥٧ بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي بينما استحوذ الإنفاق على البنية الأساسية المركز الثاني بمتوسط ٢٧ بالمائة طوال الفترة وبلغ أعلاه خلال خطة التنمية الثانية بحصة ٤٩ بالمائة من إجمالي الإنفاق التنموي كما يتضح من الشكل التالي.

إجمالي الإنفاق الحكومي على القطاعات الرئيسية خلال خطط التنمية الخمسية (بليون ريال)

ومن التحديات التي تواجه التخطيط التنموي في المملكة الاعتماد على دورة الإيرادات والنفقات الحكومية الدائمة التذبذب بسبب التطورات العالمية التي تؤثر على مسار أسواق الطاقة وأسعارها وصادرات المملكة منها. أما التحدي الثاني فيتمثل في إيجاد آليات التنسيق والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لتحفيز استثمار الأخير وإيجاد البيئة المناسبة لإطلاق مبادراته ومساهمته في تحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية. هذا وقد كان بناء التجهيزات الأساسية حجر الزاوية لزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد وتنوع مصادر الدخل الوطني وتحسين بيئة الأعمال وتوفير الماء والكهرباء وتحسين مستويات المعيشة. وكان بناء مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين على الخليج العربي والبحر الأحمر واكتماهما أوائل الثمانينات وإمدادهما بمختلف المرافق من مياه وكهرباء وغاز طبيعي من أهم حوافز زيادة الاستثمارات الصناعية وتوطين صناعة البتروكيماويات العالمية في المملكة.

ومع بداية العقد الحالي شرعت المملكة ببناء الجيل الثاني من التجهيزات الأساسية ليتناسب مع النمو السكاني والحضري وتنوع النشاط الاقتصادي والتركيز على التنمية الإقليمية. ومن أهم ملامح هذا التطور بناء خط سكك الحديد الشمال-الوسط-الشرق لنقل الخامات المعدنية من الشمال إلى ساحل الخليج العربي وبناء مدينة للصناعات التعدينية في رأس الخير على ساحل الخليج. ومن ملامحه أيضاً بناء مدن اقتصادية في مناطق عدة. كما وجرى توسعة وتحديث البنية الأساسية القائمة كبناء محطات توليد كهرباء وتحلية المياه المالحة بمشاركة من القطاع الخاص، هذا إضافة للتوسع في الطرق والمطارات وسكك الحديد والاتصالات. وإضافة لذلك استمرت المملكة ومن



تأهيل وإعداد يختلف عن القوى العاملة المواطنة. أما التحدي الثالث فيتمثل بالمواكبة بين التنمية الإقليمية من جهة وخلق فرص عمل تتناسب مع متطلبات تلك التنمية.

وتعتبر السياسة المالية حجر الزاوية في تحفيز النمو وبناء التجهيزات الأساسية وإيجاد البيئة المناسبة للأعمال. ويعتبر دور الإيرادات البترولية محورياً في الميزانية العامة للدولة حيث ساهمت عام ٢٠١١ بحوالي ٩٢ بالمائة من الإيرادات العامة و٤٨ بالمائة من الناتج المحلي الاسمي وشكل الإنفاق العام ٢٧ بالمائة من الناتج المحلي العام. وقد استخدم الفائض الذي تحقق منذ عام ٢٠٠٢ في سداد الدين العام الحكومي لصناديق التقاعد والمؤسسات شبه الحكومية والبنوك المحلية مما أدى إلى انخفاض معدل الدين إلى الناتج من أكثر من ١٠٠ بالمائة من الناتج في السبعينات إلى حوالي ٦ بالمائة بنهاية ٢٠١١ الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في تحسين التصنيف الائتماني للمملكة.

وتأثرت المالية العامة بتقلب الإيرادات البترولية بسبب ظروف سوق الطاقة العالمية وقد أثر ذلك على تقديرات وخطط الإنفاق، على سبيل المثال تراوح الفرق بين تقديرات الإيرادات التفضلية في الميزانية والمتحقق فعلاً خلال العقد الماضي ٢٠٠٠-٢٠١٠ ما بين ٢٢ و٦١٢ بليون ريال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨ على التوالي وبمتوسط فائض سنوي في تلك التقديرات ٢٠٨ بليون ريال خلال العقد. وقد واكب الإنفاق العام تذبذب الإيرادات وإن كان بشكل أقل، بسبب حصافة السياسة المالية إذ تراوح الفرق بين تقديرات الإنفاق العام في الميزانية والإنفاق الفعلي خلال العقد ما بين ٢٢ و ١١٠ بليون ريال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ على التوالي وبمتوسط ٦٦

وإدراكاً لمركزية التنمية البشرية والاجتماعية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة والوضع الديموغرافي فيها فقد أولت جميع خطط التنمية ذلك الجانب اهتماماً خاصاً. وانعكس ذلك على مستوى الإنفاق العام على التعليم والتدريب والخدمات الصحية والاجتماعية. وقد استحوذ الإنفاق على تنمية الموارد البشرية على أعلى نصيب من الإنفاق العام عند ٥٤ بالمائة منذ عام ١٩٩٠ لغاية ٢٠١٠. وبلغ متوسط الإنفاق على التعليم والتدريب خلال العقد الماضي ٢٥,٢ بالمائة من إجمالي الإنفاق العام وكان يتزايد بمعدل سنوي ١١ بالمائة مرتفعاً من ٤٩,٣ بليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٨,٤ بليون ريال عام ٢٠١١. أما ثاني أعلى حصة من الإنفاق العام بعد التنمية البشرية خلال ١٩٩٠-٢٠١٠ فكانت تلك الموجهة للخدمات الصحية والاجتماعية التي استحوذت على ١٩ بالمائة من الإنفاق. وخلال العقد المنتهي عام ٢٠١٠ كان ينمو الإنفاق الحكومي على تلك الخدمات بمعدل ١١,٣ بالمائة سنوياً مما أدى إلى تحسن في العديد من المؤشرات الاجتماعية والصحية.

ومن التحديات التي تواجه التنمية البشرية توقع تزايد أعداد المواطنين الداخلين سوق العمل على ضوء الخصائص الديموغرافية المشار إليها ومستوى تأهيلهم وتأثير ذلك على موارد مؤسسات التقاعد الحالية والتزاماتها المستقبلية. أما التحدي الثاني فيتمثل بثنائية سوق العمل (وربما ثلاثية إذا أضفنا الاختلاف بين الذكور والإناث) بين سوق عمل مواطنة تدخل تدريجياً إلى السوق وبأعداد متزايدة وسوق عمل وافدة في القطاع الخاص (بسبب الانفتاح النسبي لسوق العمل مع العالم الخارجي) بمستويات أجور ومستويات

موقعها كحاضنة للحرمين الشريفيين بتوجيه الموارد لتوسعة الحرم المكي وتوسعة وتحديث البنية الأساسية للمشاعر المقدسة من طرق وأنفاق وسكك حديد وغيرها لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الحجاج والمعتمرين. ومن التحديات التي تواجه قطاع التجهيزات الأساسية الموائمة بين العرض والطلب على تلك التجهيزات في ظل الدورات التي يمر بها الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ترشيد استخدام تلك التجهيزات وصيانتها وتشغيلها واتخاذ السياسات والآليات اللازمة لذلك بما فيها الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص. هذا وتشهد المملكة منذ عام ٢٠٠٢ بطفرة اقتصادية وإنشائية إحدى سماتها توسعة التجهيزات الأساسية القائمة وبناء تجهيزات إضافية، الأمر الذي أثر على تكلفة بناء تلك التجهيزات والمدى الزمني لتنفيذها وتشغيلها.

ويعتبر العامل الديموغرافي أحد أهم المؤثرات على عملية التنمية إذ أن من أهم الخصائص الديموغرافية في المملكة ارتفاع معدلات نمو السكان المواطنين. فني خلال العقدين الماضيين ارتفع أعداد المواطنين السعوديين بمعدل ٢,٦ بالمائة سنوياً متزايداً من حوالي ١١ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ١٩ مليون نسمة عام ٢٠١٠ ومعدل النمو هذا يقارب ضعف متوسط المعدل في الاقتصادات الصاعدة والنامية وأربعة أضعاف المعدل في الاقتصادات المتقدمة. أما الخاصية الثانية فهي تزايد أعداد العمالة الوافدة ومرافقتهم بمعدل ٤,٢ بالمائة سنوياً طوال العقدين. أما الخاصية الثالثة فتتمثل في تميز مستويات التوزيع العمري لصالح الفئات العمرية اليافعة، إذ تشكل المستويات العمرية دون الثالثة والعشرين حوالي نصف عدد السكان.



G20
اللقاء التشاوري الثالث
لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين
3rd G20 SPEAKERS' CONSULTATION MEETING
SAUDI ARABIA - RIYADH 24 - 26 FEBRUARY 2012



بليون ريال خلال العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠. ويلاحظ أيضاً أن الإنفاق الرأسمالي اتبع بشكل أو بآخر التغير في الإيرادات النفطية إذ توسع في مرحلة تزايدها وتراجع في مرحلة تباطؤها .

أما السياسة النقدية فتضطلع بها مؤسسة النقد العربي السعودي، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار في الأسعار وذلك من خلال متابعة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وتطورات السيولة النقدية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها. وبسبب تزايد الإيرادات العامة واتساع النشاط الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ كان عرض النقود ينمو بمعدل سنوي ١٢ بالمائة وهو ضعف معدل النمو السنوي الذي تحقق خلال العقد السابق له. أما بالنسبة للتطورات المصرفية فقد نمت الودائع بمعدل ٤,٤ بالمائة سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ مقارنة بمعدل نمو ٦,٥ بالمائة في عقد التسعينات. وبالنسبة للقرروض فقد كانت معدلات النمو السنوية للفترتين ٧,٧ و ١٤,٧ بالمائة على التوالي. وبينما كانت المطلوبات من القطاع الخاص تنمو بمعدل ١١ بالمائة سنوياً خلال عقد التسعينات أخذت تنمو بمعدل ١٦ بالمائة سنوياً خلال العقد التالي لذلك. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في موجودات المصارف التجارية خلال العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠ حوالي ١٢ بالمائة مقارنة بمتوسط معدل نمو سنوي ٦,٧ بالمائة في عقد التسعينات.

وفيما يتعلق بالضغوط التضخمية، فقد نجحت المملكة في تجنبها والإبقاء على معدلات التضخم عند أدنى المستويات على مدار الثلاثة عقود الماضية باستثناء الأربعة أعوام الأخيرة، فقد ارتفع معدل التضخم في عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٢,٢ بالمائة مقارنة بمتوسط ٠,٢ بالمائة خلال العشر سنوات السابقة لذلك. وشهد هذا المعدل زيادة مطردة خلال السنوات اللاحقة إلى أن بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨ متجاوزاً ١٠ بالمائة بسبب أزمة الغذاء العالمية وزيادة تأثير التضخم المستورد بالإضافة إلى عوامل داخلية وانخفض إلى ٦,٥ بالمائة عام ٢٠١٠.

وتنجم عن ارتفاع إيرادات البترول خلال السنوات القليلة الماضية ارتفاعاً في الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد من ١٥٥ بليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٥٢٤ بليون دولار في سبتمبر ٢٠١١ واتجه حوالي ٧٠ بالمائة منها إلى استثمارات في أوراق مالية بالخارج والباقي احتياطي ذهب واحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وودائع بالخارج. وبسبب دور المملكة في مجموعة العشرين ومركزها المالي

فقد انضمت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى مجلس الاستقرار المالي الذي يضم إضافة لمجموعة العشرين هولندا وسنغافورة وسويسرا وبعض المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والذي تم تأسيسه في عام ٢٠٠٩، ويهدف المجلس تنسيق عمل مؤسسات الرقابة المالية على المستوى الدولي وكذلك دعم وتطوير الرقابة المالية الفاعلة، وإلى لجنة بازل للرقابة المصرفية الفاعلة التي تضم ٢٦ دولة ومقاطعة بما فيها مجموعة العشرين، وتعتبر هذه اللجنة منتدى مناقشة قضايا الرقابة المصرفية والتعاون بين الجهات الرقابية المصرفية بهدف تعزيز الرقابة المصرفية وتعزيز إدارة المخاطر على مستوى الاقتصاد العالمي.

وبالنسبة لموقع اقتصاد المملكة في محيطها الإقليمي والعالمي فيعتبر اقتصادها الأكبر في منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية ومجلس التعاون الخليجي بوجه خاص حيث يمثل ناتجها الإجمالي لعام ٢٠١٠ حوالي ١٥ و ٢٦ و ٤٦ بالمائة من النواتج المحلية للشرق الأوسط والمنطقة العربية ومجلس التعاون على التوالي. أما في قطاع التجارة الخارجية فقد تمتعت لعقود بفائض في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري (الذي يشمل الخدمات والتحويلات) طوال العقد الماضي. وقد عزز الاقتصاد السعودي في الآونة الأخيرة موقعه عالمياً في مختلف المؤشرات الدولية. إذ إضافة لمركزها البترولي، فقد تم تصنيف المملكة كواحدة من أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم. واحتلت المملكة المركز التاسع عالمياً من حيث الاستقرار الاقتصادي،

والمرتبة ١٥ بين أكبر المصدرين للسلع في العالم، والمرتبة ٢١ بين أكبر المستوردين للسلع في العالم (باستثناء التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي) والمرتبة ٢٨ بين أكبر المستوردين للخدمات في العالم، إضافة إلى احتلال المرتبة السابعة في مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية. ويعود جانب من هذا الأداء بشكل عام على خلفية انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية ٢٠٠٥ وما صاحب ذلك من تحسينات وتطويرات للقوانين والتشريعات الاقتصادية.

وتساهم المملكة من خلال برامج ومؤسسات المساعدات الإنمائية لديها أو البرامج والمؤسسات الإقليمية والدولية التي هي عضو فيها في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية. وتتبوأ المملكة منذ ثلاثة عقود الصدارة عالمياً في حجم المساعدات الإنمائية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ إجمالي مساعداتها الإنمائية مائة بليون دولار وبنسبة ١,١ بالمائة من ناتجها الإجمالي متجاوزة نسبة الـ ٠,٧ بالمائة المستهدفة من الأمم المتحدة كمعونات من الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية. وقد أطلقت المملكة عام ٢٠٠٨ مبادرة مكافحة فقر الطاقة في الدول النامية التي تعاني من ذلك وخصصت موارد مالية في برامج الإقراض لدى الصندوق السعودي للتنمية ودعم الصناديق الإقليمية والدولية التي تساهم فيها بنصيب الأسد كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت وبنك التنمية الإسلامي في جدة وصندوق أوبك للتنمية الدولية في فيينا وغيرها من المؤسسات.

• عضو مجلس الشورى

رؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين المفتاح الرئيس لتحقيق الالتزامات المرسومة



• غاتوت عبدالله منصور

شعرت بالفخر باختيار المملكة العربية السعودية ممثلة بمجلس الشورى لاستضافة الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين خلال الفترة من ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠١٢م، كما إنني على ثقة تامة بأن مجلس الشورى يقوم بكل ما في وسعه لإنجاح هذا الاجتماع. كما هو معروف بأن الاجتماع التشاوري الثاني لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين المنعقد خلال الفترة من ١٨-٢٠ مايو ٢٠١١م، قد أصدر البيان المشترك لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين والذي يعكس في مضمونه مسؤولية برلمانات دول مجموعة العشرين للبحث عن نهج مشترك في حل القضايا العالمية التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية العامة والأمن والسلام العالميين. فمختلف القضايا ذات الصلة بتحقيق الرفاهية العامة وتحقيق الأمن والسلام العالميين المذكور تتطلب بالضرورة إلى تعاون بين برلمانات دول مجموعة العشرين للرد على مشاكل الأزمة الاقتصادية والفقر وتغير المناخ والحوادث النووية والجريمة العابرة للحدود والإرهاب والتفاوت الاقتصادي وإدارة الكوارث وغيرها.

وإن الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين خلال الفترة من ٢٤-٢٦ من شهر فبراير الجاري بطبيعة الحال سيؤكد أكثر ما تضمنه البيان المشترك المذكور وسيدخل مرحلة البحث عن خطة عمل مشترك، حيث سيصبح التفاهم والعزم المشترك لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين، مفتاحاً رئيساً لتحقيق الالتزامات المرسومة.

وتود إندونيسيا نفسها من خلال نظام مجموعة العشرين، المساهمة في إدارة الاقتصاد العالمي بما فيها معالجة الأزمة في منطقة أوروبا وبعض الدول الأخرى في وقتنا الراهن. وكما هو معروف بأن الأزمة العالمية الحالية أثار بعضها عدم التوازن في الاقتصاد العالمي. لذا فإن المجتمع الدولي يجب أن يتحد في جعل الاقتصاد العالمي أكثر توازناً، حيث ستعرب إندونيسيا دوراً مهماً في دفع عملية إعادة التوازن العالمي.

وأود في هذه المناسبة أن أشير بكل اعتزاز إلى العلاقات الثنائية بين إندونيسيا والمملكة العربية السعودية التي تسير على نحو متزايد من القوة والمتانة، وذلك بوجود مؤشرات من تطور مهم في الحجم التجاري خلال العامين الأخيرين، من ٤,٠٩٢ بليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٩م إلى ٥,٥٢ بليون دولار أمريكي عام ٢٠١٠م، وحتى يناير - أكتوبر ٢٠١١م، بلغ الحجم التجاري بين البلدين ٥,٦٥ بليون دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١٠م عانت إندونيسيا من عجز بلغ حوالي ٣,١٩ بليون دولار، في حين أن العجز خلال فترة يناير - أكتوبر ٢٠١١م، بلغ ٣,٢٥ بليون دولار أمريكي، وذلك بسبب زيادة استيراد البترول والغاز من المملكة العربية السعودية بمقدار بلغ ٤,٤ بليون دولار أمريكي، ومع ذلك حصلت زيادة مهمة نوعاً ما في الصادرات غير البترولية لإندونيسيا بمقدار بلغ ١,٢ بليون دولار أمريكي.

إضافة إلى ذلك يمكن أيضاً الإشارة بتطور زيارة السياح السعوديين إلى إندونيسيا، حيث بلغ عددهم عام ٢٠٠٩م ٤٧ ألف سائح، وخلال عام ٢٠١٠م بلغ عددهم ٥٣ ألف سائح وفي عام ٢٠١١م بلغ عدد السياح السعوديين ٩٠ ألف سائح، تجاوز العدد المستهدف من قبل وزارة السياحة والصناعات الإبداعية بالجمهورية الإندونيسية وهو ٧٠ ألف سائح، ويتوقع في عام ٢٠١٢م أن يزداد عدد السياح السعوديين مقارنة بالعالم الماضي، وتماشياً بهذا يمكن الإشارة بأن الاستثمار السعودي بإندونيسيا بلغ ٨,٦ بليون دولار أمريكي.

ونحن نرى أن المملكة العربية السعودية كبلد مستقر ومزدهر وقوي وسخي سيعود بالنفع الكبير له ولشعبه وللدول العربية والإسلامية، بل للعالم كله. أسأل الله العلي القدير ونيابة عن شعب وحكومة الجمهورية الإندونيسية لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ولصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، موفور الصحة والسعادة والتوفيق في تحقيق ما تصبو إليه قيادة هذا البلد من تقدم وازدهار ورخاء لشعبهم النبيل.

ونعرب مرة أخرى أصالة عن نفسي ونيابة عن شعب وحكومة الجمهورية الإندونيسية عن أخلص تهانينا على الثقة التي منحت للمملكة العربية السعودية ممثلة بمجلس الشورى لاستضافة الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين، سائلين الله عز وجل أن يبارك ويوفق هذه الدولة وقادتها بحيث تكون قادرة على تحقيق تطلعاتهم نحو بلدة طيبة ورب غفور.

• سفير الجمهورية الإندونيسية لدى المملكة العربية السعودية

مبادرات لدعم التنمية في بلدان العالم المملكة تؤدي دور المرجح الإقليمي من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في العالم

المرتبطة بعضها ببعض انطلاقاً من الإطار المحدود في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الجامعة العربية وانتهاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ففي كل من هذه الدوائر أدت المملكة دوراً حاسماً في عملية التأسيس، كما شكلت ضماناً أساسية لاستمرار تلك المنظمات في القيام بدورها والنجاح في مهماتها. وترتبط هذه المكانة بالأساس بالدور الذي أدته المملكة على مر التاريخ لكونها حارساً أميناً للحرمين الشريفين، والجهود المثلثة التي بذلتها في خدمة حجاج بيت الله سواء على مستوى إعداد البنىات الضرورية للاستقبال، أو توفير كل الخدمات مما أصبح مصدر تنويه وإعجاب في كل بقاع العالم الإسلامي. وقد أضفت مسؤوليتها حراسة الحرمين الشريفين وخدمتهما على المملكة شعوراً بالثقة والاطمئنان لدى كل أطراف الجوار الإقليمي سواء منطقة الخليج أو مختلف بقاع العالمين العربي والإسلامي.

وانطلاقاً من هذا الموقع الاستثنائي الذي دعمته حكمة القيادة السعودية وبعد رؤيتها للمشكلات الإقليمية والدولية، فقد أصبحت المملكة تؤدي دور المرجح الإقليمي من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار، بل وتمارس بشأن الكثير من القضايا دور الوسيط الناجح في تحقيق التسوية السلمية للنزاعات، وهي وضعية أصبحت معها الدبلوماسية السعودية تتمتع بالثقة والمصداقية في مختلف المنتديات. وقد دعم هذا المركز بالتأكيد توافر المملكة على ما يناهز ٢٥ بالمائة من الاحتياطي النفطي العالمي، وتوافرها منذ تاريخ الصدمة النفطية لسنة ١٩٧٣م على فائض مهم من عائدات النفط وسيولة نقدية أعطتها الفرصة المناسبة لدعم مشاريعها بالوسائل المادية الكفيلة بوصولها إلى حيز التنفيذ.

وهكذا وفي الإطار الخليجي فقد أسهمت المملكة بشكل مؤثر في جمع كل من دول البحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي قامت الأطراف المتعاقدة بتوقيع دستوره

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة مهمة في التنظيم الدولي الحديث. فعلى الصعيد الإقليمي كانت المملكة من بين البلدان القليلة التي أسهمت في تأسيس جامعة الدول العربية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. كما أنها سعت بعد دعوة العاهل المغربي الملك الحسن الثاني إلى عقد مؤتمر إسلامي لتدارس نتائج إحراق المسجد الأقصى سنة ١٩٦٩م إلى التمسك بإضفاء صبغة الدوام والاستمرارية على هذه المبادرة، وذلك باستضافة مقر منظمة التعاون الإسلامي ابتداء من سنة ١٩٧٢م في جدة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة كانت المملكة العربية السعودية من البلدان العربية القليلة التي وقعت ميثاق سان فرانسيسكو الذي تأسست بمقتضاه منظمة الأمم المتحدة.



الكبير في دور كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي أصبحت تركز في مختلف أنشطتها على قضايا التنمية المستدامة لبلدان الجنوب. ويلقي التقرير التالي الضوء على الدور الذي أدته المملكة في إطار التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام العالمي ودورها داخل التنظيمات الاقتصادية لتحقيق التنمية والرخاء في عدد من بلدان العالم.

الإسهام في التنظيم الدولي لأجل السلام:

أولاً: الدور السعودي من خلال التنظيمات الإقليمية: تبدو علاقات المملكة في محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي وكأنها قطب الرحى لمجموعة من الدوائر

وبغض النظر عن الدور الذي قامت به المملكة في العديد من المنظمات المتخصصة، فإنها أعطت قضية التنمية المستدامة لبلدان الجنوب مركزاً أولياً في سياستها الخارجية، ولهذه الغاية فقد ركزت جهودها على دعم المنظمات الاقتصادية القائمة، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية. وقد استطاعت المملكة بفضل دورها الخاص والمؤثر داخل المنظمين أن تكون الدولة الوحيدة في العالم العربي والإسلامي، التي تحتل مركز العضوية الدائمة داخل المؤسساتين، وذلك من خلال مجلسي إدارة الصندوق والبنك.

وقد مكنتها هذا الدور بامتياز من أن تكون الناطق باسم بلدان الجنوب، والمدافع عنها داخل المنتديات الدولية، وهي إستراتيجية أثبتت نجاحها من خلال التحول



الأطراف الفلسطينية يؤدون مناسك العمرة عقب توقيع المصالحة برعاية سعودية

بعد أن أصبح غارقاً في الحرب الأهلية، أما القضية الفلسطينية وهي أعقد مشكلات العالم العربي والمجتمع الدولي على الإطلاق فقد حاولت المملكة من خلال مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية العرب ومختلف اللجان وعلى رأسها القمة السبوعية أن توحد أصوات المجموعة العربية بخصوص التوصل إلى حل عادل ومنصف للنزاع متتبعة طريق الحكمة والواقعية، وهكذا أسهمت في إقرار اعتراف عربي مطلق بمنظمة التحرير الفلسطينية وعدها الممثل الوحيد والمشروع للشعب الفلسطيني.

إن المملكة ترى في هذا الإطار أن الوسيلة الوحيدة لتجنب احتمال الوقوع في آفة الحرب هي الرجوع إلى الأسس والمبادئ التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، إضافة إلى الوفاء بالتعهدات والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو. وأن الأمن الذي تسعى إليه إسرائيل لا يمكن بلوغه إلا في إطار سلام شامل وعادل يكفل لجميع الأطراف الأمن المتوازن والمتكامل وتحقيق الاستقرار والنماء لجميع شعوب المنطقة.

كما أن المملكة بذلت في إطار الجامعة العربية جهوداً مشكورة من أجل نزع جميع أسلحة الدمار الشامل من

بذلت المملكة داخل الجامعة العربية دوراً محموداً في التقريب بين وجهات نظر مختلف البلدان العربية وذلك من أجل حقن الدماء وتفادي تدهور العلاقات

الكثيرون هذا التقهقر إلى البنية المؤسسية للمنظمة ونظام التصويت فيها الذي يرتكز على الإجماع بدل الأغلبية، وكذلك إلى عدم الانضباط في عقد مؤتمرات القمة التي فقدت صبغتها الدورية، وكذلك إلى عدم الالتزام بالمقررات والتوصيات.

وعلى الرغم من ذلك فقد بذلت المملكة داخل منظمة الجامعة العربية دوراً محموداً في التقريب بين وجهات نظر مختلف البلدان العربية، وذلك من أجل حقن الدماء وتفادي تدهور العلاقات نحو حافة الحرب. وهكذا دأبت على بذل وساطتها ومساعدتها الحميدة لتسوية المنازعات بين بلدان الخليج، كما تأبرت بوصفها عضواً في الجامعة للعمل على تحسين الوضع في لبنان

بتاريخ ٢٢ رجب ١٤٠١هـ / ٢٥ / ٥ / ١٩٨١م.

وتستضيف المملكة مقر الأمانة العامة لهذه المنظمة الفتية إلا أنها وعلى الرغم من أهميتها لكونها أكبر دولة داخل المنظمة إلا أن العلاقات بين الأعضاء منظمة بشكل ديمقراطي حيث تتناوب الدول الأعضاء رئاسة المجلس الأعلى الذي يضم قادة الدول الست، كما أن القرارات تتخذ بأغلبية الأصوات.

ويمارس المجلس الأعلى بحكم أهميته دور لجنة تسوية المنازعات حيث أثبتت المملكة كلما تعلق الأمر بنزاع حدودي أو تضارب في المصالح بين أعضاء المجلس قدرتها على القيام بدور المرجح والحافظ للتوازن، ومن المؤكد أن ممارسة هذا الدور بامتياز أحدثت أثراً محموداً على تسريع وتيرة الاندماج داخل المجلس وعلى تسوية كل المشكلات القائمة بين أعضائه بشكل سلمي وبفعالية يندر توافرها في منظمات إقليمية مماثلة.

وفي الإطار الأوسع كانت المملكة من بين البلدان العربية المؤسسة لجامعة الدول العربية وذلك في سنة ١٣٦٥هـ / ١٩٤٥م، وإذا كان الهدف الأساسي من تأسيس هذه المنظمة هو تعزيز التعاون والوحدة بين العرب والدفاع عن مصالحهم المشتركة إلا أنها لم تتمكن بشكل مؤثر من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ويرجع



احترام سيادة الدول الأعضاء:

ترى المملكة منذ مشاركتها في تأسيس المنظمة العالمية أن العلاقات بين الدول الأعضاء يجب أن تكون مطبوعة بالاحترام المتبادل والتعاون في إطار المبادئ التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

تسوية المنازعات بالطرق السلمية:

لقد دأبت المملكة في سياستها الخارجية وباستمرار على نبذ اللجوء إلى القوة أو دعم أعمال العدوان عادة أن كل المنازعات الدولية يجب أن تخضع للتسوية عن طريق الوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من ميثاق المنظمة العالمية والمتمثلة في الوساطة والتوفيق والتحكيم واللجوء إلى القضاء الدولي.

لكن المملكة ويقدر ما تحبذ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية إلا أنها ترى أن المجتمع الدولي يجب أن يتوافر على الإرادة السياسية الكاملة لتمكين المنظمة العالمية من القيام بدورها في تطبيق مبادئ ميثاقها.

تطبيق مبادئ الشرعية الدولية لتكون وسيلة لتحقيق السلام:

ترى المملكة أنه لا يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تحقق النجاح المنشود في تحقيق السلام إلا إذا عملت على نقل المبادئ المضمنة في قراراتها وتوصياتها من إطارها النظري إلى الواقع العملي، فعدم احترام القرارات

توحيد أرجاء المملكة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية المرتكزة على العدالة والسلام والمساواة والإخاء بين الناس بادر إلى المشاركة في تأسيس أكبر هيئة دولية تسعى إلى إرساء المبادئ نفسها على نطاق عالمي. ولأنها واحدة من الخمسين دولة الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة فقد أسهمت المملكة في ٣ مجالات أساسية من ميزانية الأمم المتحدة:

الميزانية العامة للمنظمة.

في مجال قوات حفظ السلام الدولي.

ميزانيات المنظمات المتخصصة.

وهذه المساهمة لم تكن مادية فحسب بل كانت مقرونة بدور قيادي أطره الدبلوماسيون ورجال الدولة وعلى رأسهم وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل. ويمكن القول بكل اقتناع أن المملكة انتهجت إستراتيجية شمولية تعتمد مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل ثوابت مركزية في سياستها الخارجية، وذلك من أجل تحقيق عالم أفضل يسوده السلام والاستقرار.

ويمكن اختصار تلك المبادئ الرئيسة لإستراتيجية المملكة داخل الأمم المتحدة في ميدان السلام فيما يأتي:

المملكة ستبقى المركز الديني الذي تهوي إليه أفئدة المسلمين

منطقة الشرق الأوسط، وبفضل هذه الجهود أصدرت الجامعة في دورتها ١٠١ قراراً يدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة بمختلف أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية، وهذا الموقف ليس إلا تذكيراً بالمخاطر المحدقة بالمنطقة نتيجة احتكار إسرائيل للسلاح النووي، وسعي بعض البلدان الأخرى لامتلاك أسلحة بيولوجية وكيميائية من أجل تحقيق الردع وتحدي التفوق الإسرائيلي.

أما بالنسبة للعالم الإسلامي فالمملكة العربية السعودية ستبقى أهدى الدهر ذلك المركز الديني والحضاري الذي تهفو إليه قلوب المسلمين من كل مكان، وبالإضافة إلى ذلك فقد استضافت المملكة مقر منظمة التعاون الإسلامي بمدينة جدة ابتداء من سنة ١٩٧٢م بعد أن كانت من أول المشاركين في مؤتمر الرباط الإسلامي لسنة ١٩٦٩م، وبعد أن كانت من أول المشاركين في تأسيس المنظمة الجديدة ودعمها.

ثانياً: الدور السعودي في إطار منظمة الأمم المتحدة:

منذ أكثر من خمسين سنة مضت قام الملك فيصل ومعه أخوه الملك فهد -يرحمهما الله- برحلة إلى نيويورك حاملين توجيهات الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة، وذلك بقصد المشاركة في تأسيس المنظمة العالمية، وهكذا وبعد أن نجح الملك عبد العزيز في إعادة



والتوصيات يترتب عليه شعور بعدم المبالاة وعدم احترام المنظمة بجميع مؤسساتها.

الإلحاح على النزع الكامل لأسلحة الدمار الشامل:

ترى المملكة أن كل جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام ستبقى مشلولة إذا استمر السباق المحموم بين أعضاء المجتمع الدولي من أجل امتلاك أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

وترى المملكة في هذا المجال أن احتكار إسرائيل للأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بالذات نذير شؤم بالنسبة لمستقبل السلام في المنطقة، بل وحافزاً يدفع باقي الدول نحو تحطيم هذا الاحتكار أو امتلاك أسلحة دمار بديلة.

التصدي للإرهاب الدولي:

لقد تميز موقف المملكة العربية السعودية في هذا المجال بالإدانة الصريحة والمطلقة لكل أشكال الممارسات الإرهابية، وهو موقف عُبر عنه بوضوح أمام مؤسسات الأمم المتحدة، وضمن البيانات الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية.

وتتضح حكمة هذا الموقف السعودي من خلال التركيز على عنصرين أساسيين:

أ- الإلحاح على الصبغة العالمية والشمولية للظاهرة الإرهابية، وهو ما يعني رفض المزايم الغربية التي تجعل من هذه الظاهرة خصوصية تطبع البلدان العربية والإسلامية على وجه الخصوص.

ب- دعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة البحث في دوافع الظاهرة وأسبابها دون الاكتفاء بالتركيز على الردع والعقاب.

ج- العمل من أجل تضافر الجهود في إطار الأمم المتحدة لتعقب مجرمي الحرب ومحاكمتهم جزاء لما يقترفونه من جرائم ضد الإنسانية.

تفعيل دور المنظمة ووضع ميثاقها موضع التطبيق: لقد كانت المملكة دائماً ومنذ مشاركتها في عملية

مع التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد. ولذلك فقد دعمت الاقتراحات التي قدمها الأمين العامان السابق بطرس غالي ضمن تقريره المعروف بـ "أجندة السلام"، وكوي في عنان الهادفة إلى إعادة هيكلة مؤسسات الأمم المتحدة وأجهزتها الإدارية.

المملكة قدمت الصورة الحقيقية للإسلام من خلال إغاثتها للمحتاجين في مختلف دول العالم

أ- دور المملكة في التنظيمات الدولية بشكل عام: لقد عملت المملكة ابتداء من عقد السبعينيات على توظيف فوائضها النقدية بشكل مكثف في الميدان التنموي.

التأسيس الأولي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥م حريصة على دعم كل الجهود الهادفة إلى إضفاء مزيد من الفعالية على دور المنظمة وتحسين أدائها وخاصة منها الجمعية العامة التي تعد الجهاز الديمقراطي للمنظمة.

وهكذا دعمت منذ سنة ١٩٥٠م قرار "الاتحاد من أجل السلام" الذي أعطى الجمعية العامة فرصة التصدي لحالات العدوان واتخاذ كل التدابير الضرورية بما فيها استعمال القوة المسلحة إذا فشل مجلس الأمن في القيام بدوره، كما أنها أسهمت منذ سنة ١٩٦٥م في إنشاء مجموعة من اللجان الأممية الهادفة إلى تفعيل دور الأمم المتحدة أو إعادة النظر في الميثاق.

وترى المملكة الآن أن من واجب الأمم المتحدة أن تتكيف

الدبلوماسية السعودية تتمتع بالكثير من المصداقية في مختلف المنتديات



طائرة سعودية تحمل مواد إغاثة إلى أندونيسيا

وقد بلغ الإسهام السعودي في الصندوق أوجه في أواخر سنة ١٩٨١م عندما رفع المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين توصية بزيادة حصة المملكة لتصل إلى ٢١٠٠ مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة؛ أي ما يعادل ٢.٥ مليار من الدولارات، وكانت النتيجة المباشرة لذلك زيادة القوة التصويتية للمملكة من ١.٧٤٪ إلى ٢.٥٪ مما أصبحت معه تحتل المركز السادس بصفقتها مساهمة في رأس مال الصندوق. وبعد:

إن المملكة العربية السعودية أقامت صرحاً خالداً يرتكز على مجموعة من الثوابت محلياً وإقليمياً ودولياً. فانطلاقاً من تمسكها الثابت بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء والتزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها التام للشرعية الدولية وقراراتها وتشبثها بمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع الدولي، فإن المملكة أعطت كل أعضاء المجموعة الدولية نموذجاً رائعاً تعزز كل بلدان الجنوب باحتذائه، والسير على منهجه، إنه نموذج الخصوصية العربية الإسلامية التي تقدم للإسلام أمام العالم أجمع صورة مختلفة عن تلك التي تشيع لها أبواق الدعاية الرخيصة في الغرب، فالإسلام كما تقدمه المملكة من خلال سلوكها ومبادراتها وإسهامها داخل المنظومة الدولية يرفض العنف والإرهاب، ويدعو إلى التأخي والسلام، وإلى حل المنازعات بالطرق السلمية، وتحكم مبادئ العدالة والإنصاف، وهو إلى كل ذلك يدعو إلى التضامن والتآزر بين كل أطراف المجتمع الدولي.

عقب احتلال إسرائيل لفلسطين، وهكذا وتقديراً من المملكة للدور الذي أدته هذه الوكالة في حق أكثر من مليون من اللاجئين الفلسطينيين فقد دأبت على الإسهام سنوياً في ميزانيتها، كما أنها تدخلت مراراً لتغطية العجز الذي أصبحت تعانيه.

وفي الإطار الإنساني نفسه دعمت المملكة الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهلاله، حيث دأبت على دعم ميزانيتها السنوية، كما قدمت لها مساعدات استثنائية بلغت حوالي ٨٠ مليون دولار. وبصفة عامة فيمكن القول إن المملكة أسهمت بشكل مكثف في دعم كل المنظمات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية والرخاء لبلدان الجنوب، بل إنها كانت في كثير من الأحيان من العاملين على تأسيسها وإخراجها إلى حيز الوجود.

ب- دور المملكة في المؤسسات الدولية:

لقد اختارت المملكة العربية السعودية أسلوباً واعياً في توظيف فوائضها المالية التي أفرزتها الطفرة النفطية مع بداية السبعينيات، وهكذا واعتباراً للاحترام الذي يحظى به صندوق النقد الدولي بوصفه منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وبصفته مؤسسة ضابطة وموجهة للنظام النقدي والاقتصاد العالمي، فقد رأت المملكة أن توجه إليه جزءاً مهماً من فوائضها خدمة بالأساس لمصالح البلدان النامية وللإقتصاد العالمي.

وهكذا عملت على دعم جهود برنامج الغذاء العالمي في إيصال المواد الغذائية إلى المحتاجين عبر كل بلدان العالم، وهي تبرعات نقدية وأخرى عينية، وذلك بمعدل يزيد عن ١٠٠ مليون ريال في السنة. كما وضعت إلى جانب البلدان الخليجية الأخرى ابتداءً من سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م برنامج الخليج لمؤازرة المنظمات الإنسانية والإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وقد قدمت المملكة بمفردها نحو ٧٨٪ من موارد هذا البرنامج الذي رصد ٤٠٪ من موارده لدعم منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، كما استفادت منه العديد من المنظمات الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج البيئة واليونيسكو وصندوق الأمم المتحدة للأمن السكاني.

وفي مجال مساعدة اللاجئين، وتقديراً من المملكة للدور الإنساني الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد اعتادت أن تقدم لها إسهاماً سنوياً لدعم نشاطها، كما تبرعت لفائدتها بشكل جزائي خلال المؤتمر الأول والمؤتمرات الموالية بمبالغ مالية مهمة وبكميات ضخمة من الحبوب خصصت لمساعدة اللاجئين في إفريقيا، وخاصة اللاجئين في الصومال.

وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص فقد سبق للمملكة أن أسهمت في إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى (الأونروا) التي أنشأتها الأمم المتحدة

مجلس الشورى حلقة رئيسة في منظومة الدولة



• البروفيسور داتوء سيد عمر السقاف

يستضيف مجلس الشورى السعودي الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين في نهاية شهر فبراير الجاري، ومجلس الشورى السعودي يخطو نحو عامه العشرين في عهده الحديث في أداء دوره التشريعي والرقابي كشريك للدولة في صناعة القرار لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والأمن والعدل للوطن والمواطن، إضافة إلى دوره المهم على صعيد السياسة الخارجية السعودية.

وقد انتهجت المملكة مبدأ الشورى كقاعدة في إدارة الحكم وتدير شؤون البلاد منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه معتمداً على النهج القويم لكتاب الله وسنة رسوله الكريم. ولا يسعني إلا أن أشيد بالمبادرات تبناها المجلس في خدمة الوطن والمواطنين والتي تبناها المجلس في خدمة الوطن وصيانة مقدرات الوطن ليتجاوز المفهوم الضيق لإبداء الرأي إلى آفاق أوسع كشريك في صناعة القرار، وقد أصبح بذلك سنداً قوياً للدولة، و حلقة رئيسة في منظومة مؤسسات السلطة التنظيمية، بالإضافة إلى ما تحقق من عضوية المجلس في الكثير من الاتحادات البرلمانية سواء على المستوى العالمي أو القاري أو الإقليمي، وتفاعله مع نظرائه الأعضاء في هذه الاتحادات تفاعلاً إيجابياً يعطي ويأخذ ما يراه مفيداً لتطوير عمله وآلياته، مما يحقق أهدافه السامية.

وحيث إن مجلس الشورى وهو يخطو نحو عامه العشرين في عهده الحديث يعيش مرحلة من النضج اتسمت بتطوير آليات عمله وتعزيز تواصله مع قطاعات المجتمع كافة، فإن ذلك يمكنه من أداء دوره التنظيمي (التشريعي) والرقابي، ليكون ركيزة أساسية في كيان الوطن، وسنداً لقيادة الدولة وأجهزتها لتحقيق التنمية الشاملة.

وقد ترجمت استضافة مجلس الشورى في المملكة للاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات مجموعة الدول العشرين المكانة الاقتصادية المتميزة للمملكة وما تمثله من ركيزة مهمة في حفظ الاستقرار الاقتصادي العالمي وإدراك دورها الرائد تجاه السلم العالمي وما تبدله من جهود للحيلولة دون وقوع دول العالم في ظروف اقتصادية صعبة.

• السفير الماليزي لدى المملكة العربية السعودية

المملكة داعم رئيس للتنمية ونموذج لمنهج الاعتدال في السياسة الخارجية



• أ.د. محسن بن علي الحازمي

اجتماعات مكونات دول العشرين:

تعقد مؤتمرات قمة (اجتماعات رؤساء الدول الأعضاء) كل سنتين، حيث عقد أول اجتماع في عام ٢٠٠٨م، كما تعقد اجتماعات لوزراء المالية والخارجية ومؤتمرات لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء.

الاجتماعات التشاورية لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين:

عقد رؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الاجتماع التشاوري الأول في مدينة أوتاوا العاصمة الكندية في عام ٢٠١٠م (١٤٣١هـ) لمناقشة جوانب أساسية في جدول عملها تتمثل في:

١- إستراتيجية التعاون الدولي لسد احتياجات إنتاج وتوزيع الغذاء.

٢- النماذج الجديدة للسلام والأمن الغذائي.

٣- النماذج المالية والاقتصادية العالمية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

شارك في الاجتماع معالي رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وعضوين من المجلس، وداخل فيه معالي رئيس المجلس وعضوا المجلس، حيث أظهر معالي الرئيس وعضوا الوفد مساهمات المملكة في دعم الاقتصاد العالمي من خلال مبادرة المملكة في الاستثمار الزراعي في الخارج كنموذج لتحقيق الأمن الغذائي وكذلك مشكلة التصحر والتغيير المناخي وتأثيرهما على المنتجات الزراعية والحيوانية ووسائل مجابهة هاتين المشكلتين.

وعقد الاجتماع التشاوري الثاني لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين في العاصمة الكورية الجنوبية سيؤول في عام ٢٠١١م (١٤٣٢هـ)، وعني المنتدى والاجتماع التشاوري بمواضيع الساعة في المجال الاقتصادي على المستوى العالمي وتركزت جلساته على التطوير الاقتصادي المبنية على الخبرات التنموية للدول المتقدمة والتعاون الدولي من أجل النمو المشترك والأمن الغذائي بعد الأزمة المالية

تأسست مجموعة العشرين G-20 عام ١٩٩٩م - عقب اجتماع مجموعة الثمانية في واشنطن في شهر سبتمبر- من وزراء مالية ورؤساء البنوك المركزية لأعضائها الذين يمثلون كبرى اقتصاديات العالم، بناءً على الحاجة إلى مواجهة الأزمات المالية بدءاً من تلك التي حدثت في التسعينات، واستجابة للمؤشرات والتقديرات وإدراك مدى أهمية مشاركة الدول النامية الرئيسة بشكل فعال لبلورة القضايا الاقتصادية العالمية.

وتطلق مجموعة العشرين في أعمالها من أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي وترسيخ الحوار بين أهم الدول الصناعية والدول النامية وزيادة فاعلية دعم التنمية والتطور في سائر أنحاء العالم (جدول ١).

جدول (١): الدول المكونة لمجموعة العشرين*

مجموعة دول العشرين	
الأرجنتين	استراليا
البرازيل	* كندا
الصين	* فرنسا
الهند	اندونيسيا
* ايطاليا	* اليابان
المكسيك	* روسيا
المملكة العربية السعودية	جنوب أفريقيا
كوريا الجنوبية	تركيا
* المملكة المتحدة	* الولايات المتحدة الأمريكية
* ألمانيا	الاتحاد الأوروبي-كتلة واحدة-

* مجموعة الثمانية

وتكوّن مجموعة العشرين ٢, ٦٥٪ من سكان العالم وحوالي ٨٠٪ من إجمالي التبادل التجاري العالمي، ويبلغ ناتجها القومي الإجمالي حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج العالمي. -يضاف إلى مجموعة العشرين هيئات دولية ذات علاقة، أهمها: البرلمان الأوروبي (ممثلًا برئيسه)، البنك المركزي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وروعي في تكوين المجموعة إمكاناتها الاقتصادية وتمثيلها للأقاليم الكبرى في العالم، وفي هذا الإطار فإن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة في المجموعة. وهي تحظى بمكانة قيادية في العالمين العربي والإسلامي بكل ما يمثلانه من تنوع سياسي وثقافي..

العالمية، ودور البرلمانات في هذه المجالات، وإستراتيجية التعاون البرلماني الدولي لتحقيق السلام ومكافحة الإرهاب.

وأبرز معالي رئيس المجلس دور المملكة - ممثلة بمجلس الشورى - في دفع عجلة التعاون الدولي من خلال ما يقوم به المجلس من دور أساسي يتمثل في إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة والمصادقة على الاتفاقيات الدولية والمشاركة الفاعلة في المناشط البرلمانية الخارجية ولجان الصداقة البرلمانية الدولية والزيارات المتبادلة ودعم أنشطة الحكومة في برامج التعاون الدولي وسياسة التنمية الشاملة والمستدامة لمصلحة الجميع، إلى جانب المساهمة في صنع القرارات وإعداد الأنظمة

ودور المملكة في دعم الاقتصاد وصولاً إلى إحلالها المرتبة الأولى بين الدول العربية لأربع سنوات متتالية والمرتبة السادسة عشرة على مستوى العالم في تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» الذي يصدره البنك الدولي، واستمرارية سياسات اقتصادية ثابتة ومستقرة ومستدامة تضمن نمو الاقتصاد وتوفير الأجواء الآمنة لرأس المال وتنفيذ برامجها الاستثمارية بالإتفاق على المشاريع والخدمات الأساسية، ومن المتوقع أن يتجاوز برنامج الاستثمار للقطاعين الحكومي والنفطي ١٤٠٠ مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة (جدول ٤،٣،٢).

جدول (٢): الاجتماعات التشاورية لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين:

الاجتماع	المكان	المحاور الرئيسية
الاجتماع التشاوري الأول	اوتاوا/كندا	١ - إجراء مباحثات بين الوفود البرلمانية المشاركة. ٢ - تبادل الحوار حول القضايا التي تواجه دول مجموعة العشرين وشعوبها. ٣ - تعزيز الدور الدبلوماسي البرلماني.
الاجتماع التشاوري الثاني	سيئول/كوريا ج	١ - استراتيجيات التطوير الاقتصادي المبني على الخبرات التنموية للدول المتقدمة. ٢ - التعاون الدولي من أجل النمو المشترك. ٣ - الأمن الغذائي بعد الأزمة المالية العالمية ودور البرلمانات في ذلك. ٤ - التعاون البرلماني الدولي لتحقيق السلام ومكافحة الإرهاب.
الاجتماع التشاوري الثالث	الرياض/ المملكة العربية السعودية ٢٤-٢٦/٢/٢٠١٢م	١ - ضرورة الحوار العالمي بين الثقافات. ٢ - الطاقة لتنمية مستدامة. ٣ - الأزمة العالمية وأثرها على الاستقرار العالمي.

جدول (٣): أهم اقتراحات الاجتماعات التشاورية لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين الماضية:

أ- إنشاء صندوق عالمي لصالح المساعدات الغذائية وقت الأزمات.
ب- إضفاء مبدأ الشفافية والعدالة في التوزيع.
ج- اليقظة وتحسين مهارات الإدارة والخدمات في سلاسل إنتاج الغذاء والتصنيع

جدول (٤): أهم مواضيع مداخلة وفد مجلس الشورى السعودي في الاجتماعات التشاورية الثانية:

أ- أن يتحول المنتدى إلى منتدى عالمي دوري يعقد في إحدى دول المجموعة، يكون قابلاً للتطوير في الإجراءات ومتابعة التوصيات.
ب- أن تكون اجتماعات القادة من آليات التعاون الدولي على مستوى البرلمانات وتأسيس مبدأ الشراكة في العمل ضمن مجموعة متكاملة.
ج- مبادرة المملكة في الاستثمار الزراعي في الخارج كنموذج لتحقيق الأمن الغذائي.
د- معالجة مشكلة التصحر والتغير المناخي الذي يهدد الأراضي الزراعية في بعض مناطق العالم من خلال توفير أساليب الري والمحافظة على التربة الزراعية ورفع معدلات الإنتاج الزراعي وتحسين سلالته وطرق تصنيعه وتوزيعها.

وحيث إن ضمان توازن واستقرار الاقتصاد العالمي وتحقيق نمو متوازن قوي ومستدام، يتطلب جهوداً مشتركة تراعي المصالح الوطنية من جهة، وتعزز الاقتصاد المالي والتقني الذي يعد الركيزة الرئيسية للشراكة بين دول العالم والرقى باقتصادياتها من جهة أخرى، ولدعم الاقتصاد العالمي.

وقد برزت المملكة بصفة خاصة في الجوانب التالية:

١- الالتزام بسياسة نفطية معتدلة في التسعير والإنتاج، وتبنت سياسة توفيقية في منظمة الأوبك لتحقيق مصالح الدول المنتجة من جهة والمستهلك من جهة أخرى، على المدى الطويل، والعمل على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب

العالمي للنفط.

٢- تبني منهج الاعتدال في سياساتها الخارجية والمشاركة في تذليل الصعاب والمشاكل العالمية الأساسية.

٣- إيجاد مناخ للحوار بين المنتج والمستهلك كطريقة مثلى لإحداث استقرار حقيقي في أسواق النفط، وحظيت جهود المملكة في هذا الصدد باستجابة من المنظمات الدولية، حيث أقرت (٨٧) دولة مشاركة في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمنتدى «الطاقة الدولي» «ميثاق منتدى الطاقة الدولي» لتعزيز الفهم الأكمل والأمل للتفاهم والحوار وتقريب وجهات النظر.

٤- مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في عام ٢٠٠٨م بعنوان «الطاقة من أجل الفقراء» والتي دعمتها المملكة حتى تجاوزت المساعدات التي تقدمها النسبة التي قررتها الأمم المتحدة للمساعدات من الدول المتقدمة، وقد بلغ إجمالي المساعدات والقروض الخارجية المقدمة من المملكة نحو ١٢٦ مليار ريال خلال الفترة من ١٩٩١م إلى ٢٠٠٩م.

حجم التعاون الدولي في المجال الاقتصادي ودور المملكة في تعزيزه: المملكة العربية السعودية من أكبر الدول الداعمة للتعاون الدولي ودعم المجتمعات النامية، والمملكة العربية السعودية عضو مؤسس لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وعضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تضطلع بمهمة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول النامية. والمملكة من أكبر الدول المانحة في العالم وتعد شريكاً رئيساً في التنمية الدولية، إذ بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة إلى الدول النامية خلال الفترة ١٣٩٣-

١٤٣١هـ (١٩٧٣-٢٠١٠) أكثر من (١٠٢.٥) مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه المساعدات أكثر من (٩٥) دولة نامية في مختلف العالم في شكل مساعدات غير مستردة، ومساعدات غير مقيدة وقروض إنمائية ميسرة.

قنوات المساعدات الخارجية السعودية:

وتقدم المملكة مساعداتها عبر قنوات مختلفة أبرزها المساعدات التي يقوم بتنفيذها الصندوق السعودي للتنمية - القناة الرئيسية للمساعدات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية - وتسهم المملكة العربية السعودية في العديد من مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية (جدول ٥). كما تسهم المملكة في مؤسسات وصناديق التنمية الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، ومنها: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وغيرها.

الجدول (٥): مساهمات المملكة العربية السعودية في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية حتى نهاية عام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠). (مليون دولار)

المؤسسات	رأس المال	مساهمة المملكة	مساهمة المملكة (نسبة من رأس المال) (%)
صندوق النقد العربي	٢٨٠٨.٠	٤١٦.٢	١٤.٨
صندوق النقد الدولي	٣٣٤٨٤٤.٨	١٠٧٥٧.٧	٣.٢
صندوق التنمية الأفريقي (*)	*	٣٣٦.٢	٠.٥
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	٣٤٣٥.٠	١٠٣٣.٣	٣٠.١
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	١٠٠٠٠.٠	١٠٠٠.٠	١٠.٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٦٥٢.٠	٤٣٩.٨	١٢.٠
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٦٩٩٣.٠	١٦٧٧.٧	٢٤.٠
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	٢٨٠٠.٠	٦٨٥.٠	٢٤.٥
البنك الإسلامي للتنمية	٢٧٨٤٦.٠	٦٥٧٤.١	٢٣.٦
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٨٩٩٤٣.٠	٥٤٠٣.٨	٢.٨
بنك التنمية الأفريقي	١٠١٩٥.٣	١٨٨.١	٠.٢
هيئة التنمية الدولية	١٩٩١٣٠.٩	٣٣٤٨.٥	١.٢
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	٣٥٠.٤	٧٨.٧	٢٢.٥
مؤسسة التمويل الدولية	٢٣٦٩.٤	٣٠.١	١.٢
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٩٤.٥	١٣.١	٦.٨
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وأثمان الصادرات	٢٣٢.٠	٢٠.٩	٩.٠
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	١٠٠٠.٠	٧٦.٢	٧.٦
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٧٥٠.٠	١٢٠.٠	١٦.٠
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	١٩١٢.٨	٥٩.٨	٣.١
الحساب الخاص لدعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	٢٠٠٠.٠	٥٠٠.٠	٢٥.٠

(*) صندوق التنمية الأفريقي ليس له رأس مال وإنما يعتمد على الهبات المدفوعة من الدول المانحة.

المصدر: التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية لعام ١٤٣٢/٣١هـ (٢٠١٠).

والمملكة أكبر مساهم في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، حيث بلغ حجم عمليات التمويل المتراكمة الموافق عليها نحو (٧٠.٢) مليار دولار أمريكي خلال الفترة ١٢٩٦-١٤٣١هـ

(١٩٧٦-٢٠١٠). كما تُعد المملكة مساهماً رئيساً في صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي تم إنشاؤه عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦) من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كمؤسسة تعنى بتمويل التنمية.

جدول (٦): أمثلة للمساعدات التي تقدمها المملكة العربية السعودية عبر الجهات الحكومية.

- المساعدات الطبية المقدمة من وزارة الصحة.
- المساعدات الغذائية المقدمة من وزارة الزراعة.
- الزمالات الجامعية المقدمة من وزارة التعليم العالي.
- خدمات هيئة الهلال الأحمر السعودي التي تسهم مع الجهات الحكومية المختصة في إيصال مساعدات الطوارئ والمساعدات الإنسانية للدول التي تتعرض لكوارث وأزمات.
- المساعدات التي يتم جمعها وتقديمها تحت إشراف الحكومة ومن خلال لجان يتم تشكيلها استجابة لأحداث طارئة، مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية الناتجة عن نزاعات مسلحة أو مجاعات.
- مساهمة القطاع الأهلي في المملكة في تأسيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) والذي يتولى تقديم المساعدات والدعم الفني للعديد من الدول النامية.

المساعدات قطاع النقل والاتصالات (٣٠،٤٪)، وقطاع البنية الاجتماعية (٢٤،٢٪)، وقطاع الطاقة (٢٠،٤٪)، وقطاع الزراعة (١٥،٨٪)، والصناعة والتعدين (٥،٤٪)، والقطاعات الأخرى (٣،٥٪) (جدول ٧).

ويتنوع التمويل بتنوع القطاعات. حيث توجه المساعدات الخارجية السعودية لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية في الدول النامية والتي تهدف إلى تطوير البنية الأساسية مما ساهم في مساعدة تلك الدول في النهوض باقتصادياتها. وقد نال أعلى حصة من تلك



جدول (٧): قطاعات التمويل.

قطاع الطاقة: تم تمويل (٥) مشاريع بمبلغ إجمالي قدره (٩٤٩) مليون ريال ونسبة (٣٨،٩٪) من إجمالي تمويل الصندوق للعام
قطاع الزراعة: تم تمويل (٢) مشاريع بمبلغ (٢٩٦،٣) مليون ريال ونسبة (١٢،٢٪) من إجمالي التمويل.
قطاع النقل والاتصالات: تم تمويل (٣) مشاريع بمبلغ (١٣٣،٥) مليون ريال ونسبة (٥،٥٪) من إجمالي التمويل.
قطاعات أخرى: تم تمويل مشروعين بمبلغ (١٧٠) مليون ريال ونسبة (٧٪) من إجمالي التمويل.
المساعدات المتعددة الأطراف: شاركت المملكة من خلال الصندوق السعودي للتنمية في تمويل (١٥) مشروعاً إنمائياً بقيمة (١٧٩١،٣) مليون ريال في عام ١٤٣٢/٢١هـ (٢٠١٠)، توزعت على (١٤) دولة نامية.

ويأتي الاجتماع التشاوري الثالث بعنوان: «تنمية مستدامة لعالم آمن». ويعكس مكان عقد الاجتماع (الرياض) مدى الاعتراف العالمي بمكانة ودور المملكة العربية السعودية - بصفة خاصة - في التنمية المستدامة وفي الأمن العالمي فضلاً عن دورها في الجوانب الأخرى. والأمل معقود على أن يكون للمملكة الصوت الأقوى في رسم وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية وآليات العمل المشتركة والجهود البناءة لتحقيق رفاهية الشعوب ونمائها والخير للبشرية جمعاء - بمشية الله وتوفيقه - في ضوء السياسة الحكيمة ورؤية خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله -.

المراجع

- ١- تقارير رئيس وأعضاء المجلس عن الاجتماعين التشاوريين الأول والثاني.
- ٢- التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية لعام ١٤٣٢/٢١هـ (٢٠١٠).

• عضو مجلس الشورى

جلسات للحوار الوطني ومؤتمرات دولية للحوار بين أتباع الأديان والثقافات المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين ترسخ نهج الحوار محلياً ودولياً

أولاً: تكريس الوحدة الوطنية في إطار العقيدة الإسلامية وتعميقها عن طريق الحوار الفكري الهادف.
ثانياً: الإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح المبني على الوسطية والاعتدال داخل المملكة وخارجها من خلال الحوار البناء.
ثالثاً: معالجة القضايا الوطنية من اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وتربوية وغيرها وطرحها من خلال قنوات الحوار الفكري وآلياته.

ضمن منظومة الإصلاح والتطوير التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز برزت مبادراته للحوار الوطني كنهج غير مسبوق حظي بتقدير وإشادة على الصعيدين المحلي والدولي، ولتفعيل تلك الرؤية كنهج علمي مؤسسي أمر أيده الله عام ١٤٢٤هـ بإنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني والذي يسعى إلى توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين أفراد المجتمع وفتاته (من الذكور والإناث) بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على الوحدة الوطنية المبنية على العقيدة الإسلامية، وحددت أهداف المركز في الآتي:





رابعاً: ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته في المجتمع ليصبح أسلوباً للحياة ومنهجاً للتعامل مع مختلف القضايا.

خامساً: توسيع المشاركة لأفراد المجتمع وفئاته في الحوار الوطني وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير في إطار الشريعة الإسلامية.

سادساً: تفعيل الحوار الوطني بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.

سابعاً: تعزيز قنوات الاتصال والحوار الفكري مع المؤسسات والأفراد في الخارج.

ثامناً: بلورة رؤى إستراتيجية للحوار الوطني وضمان تفعيل مخرجاته.

وعلى مدى السنوات الماضية نجح المركز في تبني العديد من البرامج والأنشطة الحوارية والتوعوية والثقافية تناولت عدة محاور منها: الوحدة الوطنية وأثر العلماء فيها، العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية، الغلو والاعتدال.. رؤية منهجية شاملة، كما طرح المركز قضية المرأة: حقوقها وواجباتها وعلاقة التعليم - وذلك بهدف تهيئة البيئة المناسبة لنخبة من المفكرين وقادة الرأي والمهتمين بقضايا المرأة لمناقشة واقع المرأة في المجتمع السعودي وسبل تطويره وفق الثوابت الشرعية. للخروج بأليات ومقترحات تساعد صاحب القرار ومؤسسات المجتمع ذات الصلة في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز دور المرأة في المجتمع والتغلب على المشكلات التي تواجه مسيرتها.

وناقش المركز قضايا الشباب كواقع وتطلعات - وذلك سعياً لتشخيص قضايا الشباب ومشكلاتهم ومناقشتها. وتحديد مسؤولية الشباب تجاه الوطن والتنمية وتفعيل مسيرة الحوار الوطني ونشر ثقافته وإشاعة مفاهيم الحوار بين الشباب، للخروج بنتائج

عليها أطراف متحاوره من مختلف أطياف المجتمع السعودي وشرائحه.

ولقد أصبح الحوار حقيقة واقعة لا مراء فيها، وأصبح من أهم السبل التي تتحقق فيها مقولات تحت على التواصل والائتلاف الوطني وتأكيد الهوية الدينية والوطنية وثوابتها. عبر مقولات التسامح والاعتدال والوسطية.

إن الثقافة الحوارية أضحت تسمو وتعمل وتثمر، وبرز حضور الحوار الوطني في مختلف مناطق المملكة، ووصوله لمختلف الشرائح الاجتماعية لدى الطبيب والمهندس والمفكر والباحث والمعلم وطالب العلم والمقيم ولدى مختلف المؤسسات والوزارات.

وأكد الحوار الوطني على دور الإعلام لأثره الكبير، ومن هنا فإن جهد الإعلام في إيصال ثقافة الحوار سوف يسهم بلا شك في تقديم النماذج والتجارب الحوارية، وسوف يميظ اللثام عن أفكار جديدة وتصورات مشرقة تهدف إلى النهضة والتطوير والتقدم.

وقد شملت جلسات الحوار الوطني من ضمن ما شملت من محاور الوحدة الوطنية وأثر العلماء فيها، والذي اشتمل على تعريف الوحدة الوطنية وأهميتها والأصول الشرعية التي تبني عليها والدور الريادي للعلم والعلماء في المملكة العربية السعودية في ضمان الوحدة الوطنية، التنوع الفكري بين شرائح المجتمع، حقوق المرأة وواجباتها ودورها في الجمع، حرية التعبير، الفتوى المعاصرة وربطها بالواقع الاجتماعي.

وتوصيات تسهم في صياغة الاستراتيجيات الملائمة لقضايا الشباب.

وخصصت أحد اللقاءات لمناقشة قضية «نحن والآخر» كرؤية وطنية للتعامل مع الثقافات العالمية وذلك بهدف توضيح الأسس والقواسم المشتركة التي تقوم عليها العلاقات بين الثقافات المتنوعة، والوصول إلى رؤية وطنية مشتركة تحقق الفهم الرشيد للحضارات والثقافات العالمية، وإشاعة الوعي بها ودورها والثقافات العالمية، دورها في بناء التنمية الإنسانية وتحديد الأطر الدينية والثقافية للتعامل مع الثقافات المتنوعة.

وطرحت أيضاً قضايا التعليم.. «الواقع وسبل التطوير» بهدف تشخيص واقع التعليم في المملكة العربية السعودية ودراسة السبل والأساليب اللازمة لتطوير التعليم والرفع من كفاءته.

وخصص أحد اللقاءات لنقاش مجالات العمل والتوظيف: في حوار بين المجتمع ومؤسسات العمل، وآخر للخدمات الصحية في حوار بين المجتمع والمؤسسات الصحية، كما ناقش المركز قضية الإعلام: الواقع وسبل التطوير.

ولقد شكل إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في العام ١٤٢٤ هـ خطوة نوعية متقدمة في سبيل التفاعل والتواصل الاجتماعي حول القضايا الوطنية التي تهم المجتمع السعودي، وأحدث المركز نقلة نوعية غير مسبوقة في لمة الأفكار والتصورات الوطنية الشاملة وطرحها وفق صيغ حوارية تجتمع

وفي إطار جلسات الحوار الوطني أثبت اللقاء الحوارى الشبابى حول «التطوع وثقافة الحوار»، تطلع الشباب إلى القيام بأدوار اجتماعية مهمة مؤثرة في مجال العمل التطوعي الذي يتوجه إلى المجتمع، ويسعى للإسهام في العمل العام.

وحضر ٥٠٠ شاب وفتاة في مركز الملك فهد الثقافي لمناقشة عدد من التجارب التطوعية في نشر ثقافة الحوار عند فئة الشباب، حيث تضمنت فعاليات الملتقى جلسات نقاش وتجارب تطوعية وورش عمل ومعرضاً مصاحباً.

وجاء عقده هذا الملتقى الشبابي الموسع ليصب في الإستراتيجية الحوارية التي انتهجها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني منذ إنشائه في العام ١٤٢٤هـ وهي إستراتيجية تركز على العناية بشريحة الشباب التي تشكل أكثر من ٥٠٪ من المجتمع السعودي، ومن هنا يبادر المركز إلى عقد عدد كبير من اللقاءات الوطنية والتحضيرية الحوارية، وعقد ورش العمل التي تتوجه في الأساس إلى شريحة الشباب من خلال التدريب على الحوار ومهارات الاتصال.

ولعل من أبرز اللقاءات التي عقدها المركز: اللقاء الوطني الرابع للحوار الفكري الذي خصصه لبحث قضايا الشباب والتعليم والعمل والثقافة، وهي القضايا التي تستحوذ على اهتمام الشباب دائماً، ولم يغيب الشباب عن معظم اللقاءات الوطنية التي عقدها المركز بعد اللقاء الرابع حيث نوقشت قضايا مثل التعليم والعمل والخدمات الصحية، والإعلام الواقع وسبل التطوير، وقد أضاف هذا الملتقى الحوارى الشبابى مساحة جديدة من مساحات نشر ثقافة الحوار وقيمه وسط هذه الشريحة المهمة التي تمثل - فيما تمثل - طاقة المستقبل البناء والطريق الواعد صوب النهضة والتقدم.

وتحت شعار: «شارك. تطوع. حوار» جاء ملتقى الحوار الوطني للشباب ليركز على إبراز الطاقات الشبابية من خلال ثلاثة ملامح رئيسية ينطوي عليها شعار اللقاء، حيث دعا اللقاء إلى المشاركة الدائمة في الحوار للتعرف على ثقافتى التطوع والحوار، وتطوع لتسهيم في نقل جهدك الوطني ومعارفك إلى حيث تفيد مجتمعك ووطنك، وممارسة ثقافة الحوار كي تتحلى بقيمتها التي تعتمد على الوسطية والاعتدال والتسامح.

واهتم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بهذه الشريحة لأنها تمثل أكثر من نصف المجتمع



السر والعلن، المحافظة على الوحدة الوطنية لهذه البلاد المبنية على العقيدة الإسلامية الصحيحة وعلى الثوابت الشرعية، التأكيد على مكانة العلماء ودورهم في ضمان الوحدة الوطنية، وتعميق مفهومها وأسسها الشرعية، الاستمرار في تطوير عناصر العملية التربوية بما يحقق مواكبة العصر وتعزيز الوحدة الوطنية، مراعاة قضايا الشباب في خطط التنمية وبرامجها، على وسائل الإعلام، مراعاة الإسهام في تعزيز الوحدة الوطنية وعدم المساس بالثوابت التي قامت عليها، الاستمرار بعملية الإصلاح بكافة جوانبه، الإسلام دين وسط في العقيدة والأحكام الشرعية لا يقبل الغلو والتشدد كما لا يقبل التحلل من الثوابت الشرعية، أهمية الحوار وسيلة للتعبير عن الرأي، ضرورة الوعي بالظروف الإقليمية والدولية ومراعاتها واتباع المصالح القائمة على العدل في تأسيس العلاقات الدولية، ومما يتألم له المشاركون في هذا اللقاء الاعتداءات الأثمة على المسلمين من المواطنين والمقيمين وغيرهم من المستأمنين ويقرون أن ذلك محاربة لله ورسوله وإفساد في الأرض وأن الإسلام بريء من تلك الأفعال الإجرامية.

كما تضمنت جلسات الحوار العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية، واشتمل على العلاقات الدولية في الإسلام، الدعوة في الداخل، الدعوة في الدول الإسلامية وغير الإسلامية. وصدر عن الجلسات التي تناولت هذا الموضوع عدة توصيات منها: الوعي بما يحقد بالوطن من أخطار تمس عقيدته ووحده الوطنية، والتنبيه إلى ما تحدثه من عوامل التناظر والشقاق بأشكاله القبلية أو الإقليمية أو الفكرية من هدم لعرى التماسك والترابط، إدراك أن الاختلاف والتنوع الفكري وتعدد المذاهب واقع مشاهد في حياتنا وطبيعة من طبائع البشر يستمر في التأسيس نحو إستراتيجية التعامل مع الدعوة والنصح والحوار، الأخذ بعين الاعتبار الواقع المعاصر والتقدم التقني في الاتصالات وتداول المعلومات بسرعة لوضع أساليب جديدة لحماية الدين والوطن والمواطن، تركيز العناية والتفكير في قضية الخطاب الإسلامي الداخلي والخارجي بما يؤكد تمسك المملكة بعقيدتها الإسلامية وصلاتها بعالمها الإسلامي ووحدها الوطنية في إطار الوسطية والاعتدال، التوصية بتقوى الله سبحانه وتعالى في



خادم الحرمين الشريفين يحيي مستقبليه في مؤتمر مدريد

الحياة، وتضمن اللقاء عقد جلسة حوارية مفتوحة تناولت عدة مواضيع منها تعدد الزوجات وظاهرة التفكك الأسري وخطر التحولات الاجتماعية على القيم الإنسانية، والتواصل الثقافي بين كافة الشعوب والثقافات العالمية.

و بالتوازي مع نجاح تجربة الحوار محلياً عملت المملكة على نشره على المستوى الإسلامي حيث عقد المؤتمر العالمي للحوار بين علماء الإسلام بمختلف مذهبهم ومدارسهم في مكة المكرمة في مايو/أيار ٢٠٠٨م، وتوج هذا التوجه بالنداء الذي دعا فيه خادم الحرمين الشريفين دول وشعوب العالم لتبني منهج الحوار بين اديان الديانات والثقافات المختلفة. وقال خادم الحرمين الشريفين في كلمته أيد الله أمام المؤتمر: إنكم تجتمعون اليوم لتقولوا للعالم من حولنا، وبعتراز أكرمنا الله به، إننا صوت عدل، وقيم إنسانية أخلاقية، وأنا صوت تعايش وحوار عاقل وعادل، صوت حكمة وموعظة وجدال بالتي هي أحسن تلبية لقوله تعالى (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن).

وأضاف حفظه الله يقول: «ما أعظم قدر هذه الأمة،

وأساليب الحوار الحضاري والثقافي بين الشعوب. ويسعى البرنامج إلى تحقيق الحوار بين الشباب السعودي والشباب من الثقافات الأخرى للتعريف بالوطن والثقافة والمجتمع واحترام ثقافة الأفراد وحضارة الشعوب، وتعزيز القيم المشتركة بين الشعوب وخاصة بين أبناء المملكة والوافدين إليها مع تفهم وتقبل الاختلافات بينهم. ومنذ انطلاق المشروع فقد تم عقد نحو ٢٢ لقاءً تحت مظلة مشروع سفير للحوار الحضاري، تهدف جميعها إلى الجمع بين الوفود الشبابية والمقيمين في المملكة لمد جسور التفاهم وفتح المجال للحوار الإيجابي البناء.

ومن ضمن اللقاءات التي عقدها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لقاءً حوارياً جمع زوجات الدبلوماسيين والسفراء الأجانب في المملكة وعدداً من السعوديات وذلك بمقر المركز، ويعد هذا اللقاء هو الثالث والعشرين الذي ينظمه المركز تحت مظلة مشروع (سفير) للحوار الحضاري والذي يهدف إلى مد جسور التفاهم وفتح المجال للحوار الإيجابي البناء بين ثقافات العالم المختلفة، وحضر اللقاء (٢٠) سيدة من زوجات السفراء يمثلن (٢٠) دولة عالمية و(٢٠) سيدة من السعودية وتناول اللقاء دور المرأة في الأسرة والمجتمع وتأثير الثقافة على

السعودي، وهي الأكثر تلمساً للقيم الجديدة والثقافات النابعة من قيم العصر والمعززة بثوابتنا الدينية والوطنية.

وأطلق المركز برنامج بيار الذي أتاح الفرصة لأكثر من ٨٠٠ شاب وفتاة من المتطوعين للمشاركة في أنشطة المركز الحوارية، والفعاليات التي لها علاقة بنشر ثقافة الحوار، ويعمل البرنامج الذي يندرج ضمن أنشطة اللجنة الشبابية في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، على تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب وتفعيل دورهم في مجال نشر ثقافة الحوار.

واستطاع البرنامج الذي يعتبر من البرامج الحديثة في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، أن ينفذ عدداً من البرامج المتميزة في فكرتها وفي أدائها، ومن أبرزها برنامج قافلة الحوار، والذي يهدف إلى ثقافة الحوار وأدابه ونشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح من خلال زيارة المحافظات والقرى التي لم تصل إليها أنشطة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

كما أطلق مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني برنامجاً تحت مسمى «سفير» والذي يعمل على تعريف المقيمين في المملكة بثقافة المجتمع السعودي

مركز الملك عبد الله للحوار العالمي عمل مؤسس يرسخ رؤيا المملكة

بن عبدالعزيز آل سعود الطريق للحوار مع أتباع الرسالات الإلهية والحضارات والثقافات وحددها أيده الله في القيم المشتركة التي دعت إليها الرسالات الإلهية، التي أنزلت من الرب - عز وجل - لما فيه خير الإنسان والحفاظ على كرامته، وتعزيز قيم الأخلاق، والتعاملات التي لا تستقيم والخداع، وتبذد الخيانة، وتنفر من الجريمة، وتحارب الإرهاب، وتحترق الكذب وتؤسس لمكارم الأخلاق والصدق والأمانة والعدل.

الجهود التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتعزيز الحوار بين المسلمين للحفاظ على وحدة صفهم وتضامنهم تجاه ما يحيط بهم من أخطار، ولتأسيس حوار مع الأطراف الأخرى ليعم السلام والأمن أرجاء الأرض، وتعريف غير المسلمين بسماحة الإسلام وعدله جاءت من رؤية سديدة بأن الحوار بين أتباع الديانات السماوية والحضارات أصبح ضرورة حياتية بين مختلف الشعوب وسيلة لتقارب الأمم وتعارفها. وأن الديانات السماوية والثقافات المتباعدة اتفقت مع الفلسفات في مساحة مشتركة يمكن استثمارها، والانطلاق منها إلى آفاق أرحب في مكافحة الرذيلة والانحلال وفساد الأخلاق وتفكك الأسرة وتفشي الإلحاد وآفاق الصراع الأخرى.

وتوجت جهوده - أيده الله - في التأسيس لحوار عالمي بين أتباع الديانات السماوية والحضارات والثقافات بعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماع عالمي المستوى للحوار بين أتباع الديانات السماوية بناء على دعوة خادم الحرمين الشريفين للجمعية وفقاً لما تضمنه إعلان مدريد الصادر عن المؤتمر العالمي للحوار بين أتباع الرسالات الإلهية والثقافات الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي في مدريد.

وكان المؤتمر العالمي للحوار قد أوصى في إعلان مدريد بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تأييد النتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر والاستفادة منها في دفع الحوار بين أتباع الديانات والحضارات والثقافات من خلال عقد دورة خاصة للحوار.

وعبر المشاركون في المؤتمر عن الأمل في أن يبذل خادم الحرمين الشريفين مساعيه في عقدها في

انتشار الوسطية التي تجسد سماحة الإسلام وإلى مخترعين وصناعيين مسلمين وتقنية مسلمة متقدمة وإلى شباب مسلم يعمل لدينائه كما يعمل لأخرته.

وسجل خادم الحرمين الشريفين بما يملكه من رؤى بعيدة اسمه في التاريخ المعاصر كونه واحداً من أبرز دعاة السلام والحوار وصناع التاريخ بمبادرته - حفظه الله - بالدعوة إلى مؤتمر عالمي للحوار بين أتباع الأديان السماوية والثقافات المعاصرة والحضارات المعبرة، وبما أن جميع الأديان الأساسية تشترك في قيم جوهرية تدعو للتقدم والعدالة الاجتماعية والتسامح وحفظ الكرامة البشرية وأن الهدف الأساس لجميع الأديان الإلهية يتركز في الدعوة للخير والتصدي للشر في الحياة، وعلى الصعيد الدولي أعلن خادم الحرمين الشريفين نداء المخلص لكل دول وشعوب العالم لنشر الحوار بين أتباع مختلف الديانات والثقافات التي تشكل تراث البشرية جمعاء، حيث عقد المؤتمر العالمي للحوار في العاصمة الأسبانية مدريد خلال المدة من ١٢ إلى ١٥/٧/٢٠٠٨م.

وقال خادم الحرمين الشريفين في كلمته خلال حفل افتتاح المؤتمر العالمي للحوار في مدريد مخاطباً المشاركين فيه: جئتم من مهوى قلوب المسلمين، من بلاد الحرمين الشريفين حاملاً معي رسالة من الأمة الإسلامية، ممثلة في علمائها ومفكرها الذين اجتمعوا مؤخراً في رحاب بيت الله الحرام، رسالة تعلن أن الإسلام هو دين الاعتدال والوسطية والتسامح، رسالة تدعو إلى الحوار البناء بين أتباع الأديان، رسالة تبشر الإنسانية بفتح صفحة جديدة يحل فيها الوثام بإذن الله محل الصراع.

ونحن نجتمع اليوم لتؤكد أن الأديان التي أرادها الله لإسعاد البشر يجب أن تكون سبباً لسعادتهم، لذلك علينا أن نعلن للعالم أن الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى النزاع والصراع، ونقول إن المآسي التي مرت في تاريخ البشر لم تكن بسبب الأديان، ولكن بسبب التطرف الذي ابتلي به بعض أتباع كل دين سماوي، وكل عقيدة سياسية.

ولفت خادم الحرمين الشريفين النظر إلى ما تعانيه البشرية من ضياع القيم والتباس المفاهيم، وما تمر به من فترة حرجة تشهد بالرغم من كل التقدم العلمي تفشي الجرائم، وتنامي الإرهاب وتفكك الأسرة، وانتهاك المخدرات لعقول الشباب، واستغلال الأقوياء للفقراء، والنزعات العنصرية البغيضة.

ورسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله

وما أصعب تحدياتها في زمن تداعى الأعداء من أهل الغلو والتطرف من أبنائها وغيرهم على عدل منهجها تداعوا بعدوانية سافرة، استهدفت سماحة الإسلام وعدله وغاياته السامية».

ولهذا جاءت دعوة أخيكم لمواجهة تحديات الانغلاق، والجهل، وضيق الأفق، ليستوعب العالم مفاهيم وآفاق رسالة الإسلام الخيرة دون عداوة واستعداد (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم). وقد اعتمد المشاركون في المؤتمر الدعوة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الرسالات الإلهية والحضارات والثقافات، وقرروا إنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للتواصل بين الحضارات؛ بهدف إشاعة ثقافة الحوار، وتدريب وتنمية مهاراته وفق أسس علمية دقيقة.

واستشعاراً من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز لما تعانيه الأمة الإسلامية رأى حفظه الله أهمية وضرورة عقد لقاء قادة الأمة الإسلامية للنظر في هذه التحديات والتضاميات الملحة التي تواجه الأمة وكانت مبادرته لعقد مؤتمر قمة استثنائي لقادة الدول الإسلامية في مكة المكرمة وذلك لوضع خطة عمل شاملة لمعالجة المعوقات التي تقف دون تحقيق طموحات الدول الإسلامية وتسويق مفاهيم ومبادئ التسامح والوسطية المستنيرة وتعميق ثقافة الحوار بين الأمم والحضارات الأمر الذي يمكن الأمة من القيام بدورها المناسب في الإسهام من جديد في مسيرة الحضارة الإنسانية.

وتلبية لتلك الدعوة فقد عقدت الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية بمكة المكرمة في ٥ و ٦ ذي القعدة ١٤٢٦ هـ الموافق ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠٠٥م.

وأكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود في كلمة افتتح بها أعمال القمة أن المؤمن القوي يبره لا يقنط من رحمته وأن الوحدة الإسلامية لن يحققها سفك الدماء كما يزعم المارقون بضلالهم من الغلو والتطرف. والتكفير لا يمكن له أن ينبت بأرض خصبة بروح التسامح ونشر الاعتدال والوسطية.

وأعرب حفظه الله عن تطلعه إلى أمة إسلامية موحدة وإلى حكم يقضي على الظلم والقهر وإلى

البشرية تعاني اليوم ضياع القيم والتباس المفاهيم



خادم الحرمين الشريفين يلقي كلمته أمام مؤتمر مدريد

مركز الملك عبدالله للحوار العالمي عمل مؤسسي يرسخ رؤى المملكة

المركز، قال الأمير سعود الفيصل: «إنه نتيجة لهذه الجهود التراكمية النبيلة نجد أنفسنا هنا في فيينا التي ستحتضن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات»، مبدياً استعداد المملكة للمساهمة في التمويل ووضع كل تقالها السياسي والمعنوي تأييداً ودعمًا للمركز دون التأثير بأي شكل على استقلالية المركز وممارسته لعمله بعيداً عن أي تدخلات سياسية». وأكد سموه أنه لا يمكن لعالمنا النجاة بدون بلورة منظومة أخلاقية عالمية، مضيفاً: «هنا تؤدي الأديان دوراً أساسياً لا غنى عنه، ولا يوجد سلام عالمي بدون وجود سلام ديني».

وتؤكد المملكة العربية السعودية على الدوام أنها صوت عدل نادى به على لسان قائدها، نحو القيم الإنسانية والأخلاقية، ودعوة للتعايش والحوار العاقل والعدل، لما فيه خير الإنسان والحفاظ على كرامته، وتعزيز قيم الأخلاق، مازالت تكتسب يوماً بعد يوم احترام وتقدير قادة دول العالم والعلماء من الدول الإسلامية وغير الإسلامية كافة لسعيها المخلص والدؤوب نحو السلام والاستقرار في العالم.

يراهم مهمة في إطار ممارسة أنشطته وتأدية رسالته. وحددت الاتفاقية أهداف المركز بدعم الحوار بين أتباع الأديان والثقافات وتعزيز التفاهم والاحترام والتعاون بين الشعوب وحفز العدالة والسلام والمصالحة ومواجهة تبرير العنف والصراعات بغطاء الديانات.

كما يهدف المركز إلى الدعوة إلى منهج مسؤول لتكريس البعد الديني والروحي للأفراد والمجتمعات. وحددت الاتفاقية النظام الداخلي للمركز وآلية عمله والأطراف المشاركة له في أداء مهامه، والمتعاونة معه لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية إنشائه. ويضم المجلس هيئة إدارية مكونة من خمسة أشخاص تمثل الأديان السماوية والمعتقدات الرئيسة في العالم. كما تتضمن الوثيقة التأسيسية إشارة إلى إرساء هيئة استشارية للمركز مكونة من مئة شخصية من أتباع الديانات الرئيسة في العالم، وإرساء أمانة عامة تتابع الأنشطة اليومية للمركز تتخذ من فيينا مقراً لها. وتنظم الاتفاقية آليات التمويل الضرورية لسيير أنشطة المركز، الذي يمكنه إقامة أليات تعاون مع هيئات ومنظمات عامة وخاصة.

وتعتبر وزارة الشؤون الأوروبية والدولية النمساوية الجهة الراعية للاتفاقية، ويمكن لأي دولة أو منظمة دولية أن تكون عضواً مراقباً بشرط تقديمها بطلب رسمي.

وفي كلمة ألقاها عقب التوقيع على اتفاقية إنشاء

أقرب فرصة ممكنة.

وجاء اجتماع الأمم المتحدة عالي المستوى للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات ليجسد آمال وتطلعات خادم الحرمين الشريفين ومساعاه النبيل والرائد لتحقيق التفاهم والتعاون بين الأمم التي تجتمع على مبادئ كبرى وتشترك في قيم عظمى.

ولم تتوقف جهود خادم الحرمين الشريفين عند هذين المحفلين الدوليين بل سعى إلى تحويل المبادرة إلى عمل مؤسسي حيث تم تأسيس مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار في العاصمة النمساوية فيينا، إذ وقع صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية اتفاقية مع وزيرة الخارجية النمساوية بهذا الشأن في شهر أكتوبر ٢٠١١م.

وتتص الاتفاقية على أن يتخذ مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار من مدينة فيينا مقراً له ويتمتع بشخصية قانونية دولية وله الحق في التعاقد والتمتع بكافة الميزات والضوابط التشريعية التي يخولها القانون، كما بإمكانه اتخاذ الإجراءات التي

الحوار بين أتباع الديانات السماوية ضرورة حياتية بين مختلف الشعوب ووسيلة لتقارب الأمم وتعارفها



مجموعة العشرين.. هل تتحول إلى مركز للقيادة الإستراتيجية للاقتصاد العالمي؟

• د. طلال ضاحي

الاقتصاد السعودي خلال السنوات الخمس التالية كإنفاق استثماري، واستمرار قيامها بدورها في العمل على استقرار السوق البترولية، مؤكداً على مواصلة المملكة لسياساتها بمساعدة الدول النامية، على مبدأ التقاسم العادل للأعباء في أية جهود دولية تبذل لمعالجة الأزمة وتداعياتها.

وفي قمة لندن - ربيع الآخر ١٤٢٠هـ- والتي خصصت لمناقشة المقترحات والإجراءات الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد العالمي وتحسين مساراته طرحت العديد من الرؤى الهادفة إلى تخفيض حدة الركود والانكماش الاقتصادي وتنشيط عمليات الإقراض لتوفير المصادر المالية للأفراد والعائلات والشركات، ودعم مسيرة الاستثمار المستقبلي علاوة على إصلاح الفجوات في المؤسسات الدولية ومناقشة مقترح إنشاء نظام دولي للإنذار المبكر بشأن الوضع الاقتصادي والمالي الدولي. كان للصوت السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين دوره البارز والمهم في التأكيد على أن تلك المقترحات تتطلب عملاً جماعياً وأن المملكة على استعداد تام بالقيام بواجباتها بما يساعد الاقتصاد العالمي على النهوض من كبوته واسترداد عافيته.

وفي قمة تورنتو الكندية - يونيو ٢٠١٠م - وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود كلمة لقادة دول المجموعة أشار فيها إلى النجاح الذي حققته المجموعة في تخطي الأزمة المالية العالمية من خلال ما اتخذته من تدابير ساهمت بشكل

إلى جنب مع الصين والهند وتركيا. وعليه فقد كان من الطبيعي جداً أن تؤثر سياسة المملكة الاقتصادية تأثيراً مباشراً وعميقاً على السياسات الاقتصادية العالمية، بل ومن المتوقع لهذا التأثير أن يزداد حجمه مستقبلاً من منظور أن سياسات المملكة المالية يتجاوز تأثيرها النطاق المحلي إلى المستوى العالمي من خلال تأثيرها المباشر في حركة التجارة العالمية وغيرها من الأدوات الاقتصادية الأخرى كحركة التحويلات إلى الخارج من خلال هذا الكم الهائل من أعداد العمالة الوافدة للمملكة، إضافة إلى سياسة الاستثمار في الأوراق المالية العالمية وغيرها.

وإيماناً من قيادة المملكة العربية السعودية بأهمية هذا الدور فقد تركت مشاركات المملكة في لقاءات هذه القمة بصماتها الواضحة على مسيرة هذه المجموعة ككل. فخلال قمة المجموعة الأولى في واشنطن - نوفمبر ٢٠٠٨م - والتي خصصت لبحث حلول الأزمة المالية العالمية شخّص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز - حفظه الله - خلال ترؤسه لوفد المملكة جذور الأزمة إلى الخلل الرقابي على القطاعات المالية داعياً إلى تعزيز الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي، ومحدراً في الوقت نفسه من مخاطر العولمة غير المنضبطة، واستهداف البترول بسياسات قد تؤثر عليه سلباً مؤكداً - يحفظه الله - على أن الحلول تتطلب تنسيقاً وتعاوناً دولياً، مشيراً إلى عزم حكومته على تخصيص مبلغ أربع مائة مليار دولار تصرف لدعم

الجزء الأكبر من سكان الكرة الأرضية، فهي - في أغلب الأحيان - معزولة عن عملية صنع القرار وعن أدوات التأثير على إدارة السياسة والاقتصاد العالميين. وعليه فإن عضوية المملكة العربية السعودية في مجموعة العشرين يعتبر الصوت العربي الأوحد في أكبر مجموعة اقتصادية مما يلقي على عاتقها مسؤولية كبيرة وبالذات في ظل ما يمر به الاقتصاد العالمي من مشاكل تلقي بظلالها دون شك على قضايا التنمية والاستقرار السياسي والبنى الثقافية والاجتماعية ليس في عالمنا العربي فحسب، وإنما في العالم أجمع. وما كان هذا ليحدث لولا ما تتمتع به بلادنا من مكانة عالمية مرموقة سياسياً واقتصادياً وصوت عاقل متزن قادر على نقل الآمال والآلام العربية بكل الصدق والموضوعية والشفافية، فالإقتصاد يعتبر في عالم اليوم هو المحرك الفاعل لسياسات الدول، وهو المعادلة الأهم التي قد تلقي بظلالها إن سلباً أو إيجاباً على الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية دون أدنى شك.

من هنا يمكننا القول بأن هذه العضوية لم تأت من فراغ. فالمملكة العربية السعودية هي واحدة من أهم مسعري الطاقة التي تعتبر شريان الحياة في عالم اليوم، ناهيك عن ارتفاع حجم تجارتها الدولية، وارتفاع حجم مواردها المالية والنمو المتوازن للنظام المصرفي السعودي، مما أسهم بدون أدنى شك في توسيع دائرة تأثير دورها الاقتصادي الذي صنف كواحد بين أفضل اقتصاديات العالم الناشئة جنباً

تبرز أهمية تجمع مجموعة العشرين الاقتصادية التي تشكلت في العام ١٩٩٩م -تضم في عضويتها الدول الصناعية الكبرى بريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، روسيا الاتحادية، اليابان، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى عدد من الدول المؤثرة والفاعلة في الاقتصاديات العالمية وهي الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الهند، إندونيسيا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، الاتحاد الأوروبي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- من أن اقتصادياتها تشكل حوالي ٩٠% من إجمالي الناتج القومي لدول العالم، و٨٠% تقريباً من حجم التجارة العالمية، ممثلة لثلثي سكان العالم مما يجعلها الذراع الاقتصادي الأقوى والأكثر تأثيراً في عالمنا المعاصر. وتعود الجذور التاريخية لنشوء فكرة مجموعة العشرين إلى فشل قمة «الثماني الكبار» والتي تضم الولايات المتحدة، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، اليابان وروسيا - وتعد اجتماعاتها بشكل دوري منذ العام ١٩٧٥-، من القيام بدورها كصانع للسياسة الاقتصادية العالمية لأسباب ديموغرافية واقتصادية. فعدد سكان دول مجموعة الثمان لا يزيد على مليار واحد من سكان الكرة الأرضية السبعة مليارات. أما السبب الاقتصادي فيعود إلى أن دول المجموعة -وباستثناء روسيا واليابان- تضم فقط الدول الغربية ذات الاقتصاديات المتطورة، في حين أن الدول النامية التي تنمو بسرعة وتضم



هذه المجموعة تأتي استضافة مجلس الشورى السعودي - بمكانته كذراع تشريعي رقابي- للاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين في مدينة الرياض خلال الفترة ٢٠١٢/٢/٢٦-٢٤/٤/٢٣هـ الموافق ٢٠١٢/٢/٢٦-٢٤/٤/٢٣م ليحمل أكثر من إشارة يجب التوقف أمامها.

فقد جاء الاجتماع ليؤكد بما لا يدع مجالاً للشك مدى ما تتمتع به حكومة المملكة العربية السعودية ومجلسها الشوري من تقدير وثقة واحترام عالمي لاسيما بعد مشاركته الفعالة في الاجتماعات التشاورية السابقة مما جعلته أهلاً لأن ينظم هذا المحفل المهم.

أما من الناحية الأخرى فهو تجسيد لرغبة دول المجموعة في توسيع رقعة التشاور فيما بينها لتشمل البنى التشريعية للدول الأعضاء مما قد يقودنا إلى الاستنتاج إلى أن هناك ملامح رغبة جادة في تحول المجموعة إلى إطار رسمي كمرکز للقيادة الاستراتيجية للاقتصاد العالمي خلال المرحلة القادمة وهو ما نأمله ونتمنى له النجاح.

• عضو مجلس الشورى

بمعنى: هل لديها القدرة على التحول إلى أداة لصنع القرار الاقتصادي العالمي لعالم ما بعد الأزمة؟ وأحسب أن الإجابة على هذا السؤال المحوري لن يكون سهلاً على الإطلاق.

يرى بعض المحللين أن أفق مستقبل «المجموعة» تعتمد بالدرجة الأولى على مدى قدرتها على التحول إلى مركز «القيادة الاستراتيجية للاقتصاد العالمي» مما سيمكنها من أن تصبح مؤسسة رسمية لصنع القرار الاقتصادي العالمي وهو ما يضع البعض حوله ليست علامة استفهام واحدة بل اثنتين، وثلاثة.

وفي المقابل يرى آخرون أن الدور الذي لعبته المجموعة خلال الأزمة المالية العالمية يشير بوضوح إلى أن الخلافات السياسية وإن كبرت، وطبيعة النظم السياسية، وإن اختلفت، تظل صغيرة جداً مقارنة بسعي دول العالم لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها والتي سنتلقى بظلالها القائمة على كل الآمال والجهود في تنمية مستدامة ستعكس حتماً على عملية الاستقرار السياسي.

وفي ظل هذا الجدل حول مستقبل

مما سيمكن الدول الفقيرة من الحصول على الطاقة من خلال تبني سياسات وبرامج عملية لتنفيذ مبادرة الطاقة من أجل الفقراء.

أما عن الدور الذي قامت به حكومة المملكة العربية السعودية لدعم الدول النامية وخاصة الفقيرة والتي تضررت جراء الأزمة، فقد أكد - حفظه الله - أن بلاده قد قامت بواجبها الإنساني والأخلاقي من خلال مساعدتها لتلك الدول لتخفيف وطأة الأزمة العالمية عليها من خلال زيادة مساعداتها التنموية والإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف، وفي دعم تعزيز موارد بنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وعوداً على بدء نستطيع القول بان مجموعة العشرين قد استطاعت أن تؤدي دورها « كأداة لإدارة الأزمة الاقتصادية» بنجاح نسبي من خلال تمكنها من قيادة عملية التحول التدريجي لإعادة تشكيل هيكلية مالية عالمية من خلال تسريع عملية إعادة تشكيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولكن السؤال الأهم هنا هو: ماذا عن مستقبل هذه المجموعة؟

فعال في تجنب العالم من الوقوع في مصيدة الكساد العالمي، مستردكاً - يحفظه الله- بأن الأوضاع الاقتصادية العالمية الهشة «تجعل من إعلان النجاح مؤجلاً»، مؤكداً على أهمية أن يكون النمو العالمي أقوى وأكثر توازناً وقدرة على البقاء والاستمرار وهو ما لا يمكن له أن يتم دون تبني إجراءات منسقة من قبل دول المجموعة أخذاً بعين الاعتبار الاحتياجات والظروف الخاصة بكل دولة. مؤكداً على أهمية إصلاح الأنظمة المالية لتفادي وقوع الاقتصاد العالمي بأزمات مماثلة في المستقبل.

منوهاً بقدره النظام المالي في السعودية على الصمود في وجه المشكلات الاقتصادية العالمية والتي تعززت بفضل الإجراءات الصارمة والرقابة الاستباقية.

وفي مجال السياسة البترولية أكد خادم الحرمين الشريفين أن بلاده من جانبها مستمرة في تطبيق سياستها البترولية المتوازنة للمساهمة في استقرار أسواق النفط، ومن ذلك رفعها لطاقاتها الإنتاجية إلى ١٢ر٥ مليون برميل يومياً.

مطالباً بتعاون كل من الدول المستهلكة والدول المنتجة لضمان استقرار الأسواق

بحضور خادم الحرمين الشريفين

التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين المملكة والصين



بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود ودولة رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية ون جيا باو تم في قصر خادم الحرمين الشريفين بالرياض التوقيع على عدد من الاتفاقيات وبرامج التعاون بين البلدين الصديقين حيث جرى التوقيع على مشروع برنامج تعاون بين معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية بالمملكة وجامعة الخارجية الصينية.

وقام بالتوقيع على مشروع البرنامج عن الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وعن الجانب الصيني معالي وزير الخارجية يانغ جيتشي.

كما جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بين الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابقاً وشركة ساينويك الصينية لإنشاء مصنع لإنتاج البولي كاربونايت في تيانجين.

وقام بالتوقيع على المذكرة عن الجانب السعودي صاحب السمو الأمير سعود بن عبد الله بن ثيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع ورئيس مجلس إدارة سابقاً وعن

إلى ٢٠١٧ م . الجانب الصيني رئيس مجلس إدارة ساينويك فوتشينغ يو.

وقام بالتوقيع على البرنامج عن الجانب السعودي معالي وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين وعن الجانب الصيني معالي وزير الخارجية يانغ جيتشي.

وجرى التوقيع على البرنامج التنفيذي للاتفاق الثنائي بين حكومتى جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية للأعوام من ١٤٢٣ إلى ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠١٢

استراليا تعين سفيراً في حلف شمال الأطلسي



عينت استراليا ولأول مرة سفيرها لدى بلجيكا والاتحاد الأوروبي برندن نيلسون سفيراً في منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو».

وأبرز وزير الخارجية الاسترالي راد أهمية تعيين السفير نيلسون في هذا المنصب، معتبراً إياه تمثيلاً لتعميق مشاركة أستراليا مع المنظمة التي تلعب دوراً رئيسياً في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

اتحاد المجالس الإسلامية في استراليا ينشئ متحفاً أعلن رئيس اتحاد المجالس الإسلامية في استراليا إقبال باتال عن مشروع إقامة متحف إسلامي في العاصمة الاسترالية كانبيرا، يكون مصدراً للمعلومات الإسلامية ويعزز الحضور الإسلامي في استراليا وعلاقتها مع جيرانها من الدول الإسلامية في منطقة شرق آسيا.

وكشفت صحيفة كانبيرا تايمز الاسترالية أن

إسلامي في مدينة مليون عاصمة ولاية فيكتوريا الأسترالية بمبادرة من رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأسترالية أحمد فاهور بالتعاون مع حكومة ولاية فيكتوريا سيبدأ العمل به قريباً.

المسؤولين الاستراليين عرضوا على الإتحاد الإسلامي إقامة المتحف في أحد أقسام معهد الحضارات في كانبيرا.

يذكر أن هناك مشروعاً مماثلاً لإقامة متحف

في المنتدى الرابع للأمم المتحدة لتحالف الحضارات نائب الرئيس البرازيلي ينوه بجهود مجلس التعاون والجامعة العربية

خصوصاً مجلس الأمن في حماية المدنيين منياً إلى أن التهديدات الأكثر زعزعة للاستقرار العالمي تأتي من دول تملك قوة عسكرية هائلة مطالباً باستمرار الجهود لنزع ومنع أسلحة الدمار الشامل. من جانبه قال وزير المالية البرازيلي إن اقتصاد البرازيل سوف يتفوق على فرنسا لتصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠١٥ م. ونقلت صحيفة أو إستاندو دي ساو باولو البرازيلية عن مانتيجا قوله إن البرازيل ستتجاوز فرنسا وربما ألمانيا معللاً ذلك بنمو الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل بسرعة الضعف من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية. وبعد النمو القوي خلال الأزمة المالية العالمية فإن إجمالي الناتج المحلي البرازيلي تباطأ إلى ٣ في المئة هذا العام والمتوقع وصوله إلى ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٢ م.



في البلدان النامية التي تعاني أزمات اقتصادية مع تعزيز برامج التنمية الاجتماعية فيها لتجنب الشعوب المحرومة أزمات أشد خطورة مؤكداً أن تحقيق السلام الدائم قد يكون مستحيلاً في مجتمعات لا تلبى فيها الاحتياجات الأساسية للسكان. ووجد نائب الرئيس البرازيلي دعوته إلى وقف العنف ضد السكان المدنيين في أي منطقة حول العالم مشيراً إلى الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي

نوه نائب الرئيس البرازيلي ميشال تامر بجهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة خلال الظروف الحالية التي يمر بها العالم العربي مؤكداً أهمية دور منتدى تحالف الحضارات لدعم هذه الجهود. وأعرب تامر عن أمله في أن يسهم هذا المؤتمر بنتائج هامة في سبيل تعزيز الوثام بين الشعوب والتعايش بين مختلف الأديان والأعراق في الوقت الراهن. وحذر من تضاعف احتمالات الصراع والخلاف وتزايد ظاهرة العنف في المجتمعات مما يشكل عقبة كبيرة في طريق السلام.. كما حذر من أن تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التعصب وزيادة كراهية الأجانب. ودعا جميع الدول وعلى رأسها دول تحالف الحضارات إلى اليقظة وتوخي الحذر من هذه الأزمات مطالباً باتخاذ تدابير سريعة مناسبة للتنمية الاقتصادية

تشاؤم من توقف مؤتمر نزع السلاح

والجبل الأسود صفة المراقب في المؤتمر خلال العام الجاري ٢٠١٢ م. وطالبت روسيا بدمج الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني في مناقشات مؤتمر نزع السلاح بينما قالت نيوزيلندا أن المؤتمر وقع رهينة في أيدي الدول المختلفة في الرأي حول تحديد جدول أعمال نظراً لخضوع المؤتمر لمبدأ التوافق في الآراء.

منذ ١٥ عاماً على الاتفاق حول جدول أعمال حيث تصر كل دولة على مناقشة قضية يعينها ترى أنها الأولوية. واستمع المؤتمر في جنيف إلى كلمات كل من الولايات المتحدة وروسيا والنمسا ونيبال وأثيوبيا والجزائر ونيوزيلندا والسويد وأستراليا وسلوفاكيا والبرتغال وكندا، كما وافق المؤتمر على منح الكويت والسودان

أعربت ١٢ دولة عن إحباطها من تعطل أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ ١٥ عاماً مطالبة بوضع حد لمأزق المؤتمر وإجراء مناقشات شفافة لإحراز التقدم خاصة بعد أن منح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فرصة مدتها عام واحد ليثبت المؤتمر أنه قادر على الخروج من عثرته ويبرر سبب وجوده. ويأتي تعثر المؤتمر بسبب فشل الدول الأعضاء

الزياني يلتقي رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية



العام لمجلس التعاون في كلمة أثناء اللقاء عن الاهتمام الكبير الذي توليه دول مجلس التعاون لعلاقتها مع جمهورية الصين الشعبية وتقديرها للدور المميز الذي تقوم به الصين في قضايا المنطقة. كما تناول الزياني النمو الملحوظ للعلاقات بين الجانبين في المجال الاقتصادي والتجاري.

التقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني بقصر المؤتمرات بالرياض مع رئيس مجلس الدولة بجمهورية الصين الشعبية ون جيا باو. وتم خلال اللقاء بحث مجمل العلاقات بين مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية حيث تحدث الأمين

توقيع عدد من الاتفاقيات بين الجزائر واليابان



التقى وزير الطاقة الجزائري يوسف يوسف نائبا
وزير البرلمان في الخارجية اليابانية ريوجي ياماني في
العاصمة الجزائرية.
وتركز اللقاء حول تعزيز التعاون الجزائري الياباني في
مجال المحروقات والطاقة والمناجم.
ودعا الوزير الجزائري خلال اللقاء المؤسسات اليابانية
إلى الاستثمار والشراكة بصورة أكبر في مجالات
الاستكشاف والبيتروكيمياء والطاقات المتجددة وفي

الصناعة النفطية والطاقات المتجددة.
إلى ذلك أبرمت وزارة الداخلية الجزائرية مع نظيرتها
الفرنسية مذكرة تفاهم تنص على تعزيز التعاون في
مجال التكوين والتدريب إضافة إلى تبادل التجارب
وبرامج الإصلاحات المتعلقة بالخدمات العمومية
والمالية المحلية.
وقع المذكرة الأمينان العامان للدخليات في البلدين
الجزائري عبد القادر والي والفرنسي ميشال بارت.

الاتحاد الأوروبي يفشل في الاتفاق على ضبط الموازنات



الأوروبية للصحفيين إن بولندا ترى أن المكانة الممنوحة
للدول غير الأعضاء في منطقة اليورو تبدو غير مناسبة
وغير كافية.. مضيفاً أنه من غير المقبول أن لا تسمح
بولندا أو غيرها لدول منطقة اليورو بالاجتماع على حدة
وأن أي اجتماع يمكن توسيعه بشكل إرادي وليس إلزامياً
وفي حالات معينة.
وبين الوزير الفرنسي أن بلاده لن تقبل بأية ضغوط
أخرى فيما رفض الوفد البولندي التعليق على هذا التطور
قبل يومين فقط من اجتماع على مستوى القمة سيعقده
زعماء الاتحاد الأوروبي بشكل استثنائي لبحث اعتماد
اتفاقية جديدة لضبط الحوكمة المالية الأوروبية.

فشلت حكومات الاتحاد الأوروبي في بروكسل في التوصل
إلى اتفاق عام بشأن الاتفاق الأوروبي لضبط الموازنات
والحسابات وذلك بسبب إصرار بولندا غير العضو في
منطقة اليورو على توجيه الدعوة لجميع المنتمين للاتحاد
الأوروبي وليس فقط لمنطقة اليورو في المستقبل وهو طلب
رفضته فرنسا.
ويقول المشروع الحالي لما يسمى بالاتفاق المالي الجديد
إنه يتعين على دول منطقة اليورو عقد اجتماع مرة كل
عام على الأقل ولكن دون الإشارة للدول غير الممتدة
للعلة الموحدة التي قد تتم دعوتها بشكل غير رسمي.
وأوضح جان ليوناتي وزير الدولة الفرنسي للشؤون

البرلمان الاندونيسي يصادق على اتفاقية حظر التجارب النووية وتجريم تهريب البشر

البشر بعد مصادقة البرلمان عليه حيث سن القانون
الجديد عقوبات تصل إلى السجن ١٥ عاماً للمدانين
في قضايا تهريب البشر.
وقال وزير العدل وحقوق الإنسان الإندونيسي باترياليس
أكبر إنه من المتوقع أن يساعد القانون في تحسين
الرصد المبكر لانتهاكات الهجرة.
وكانت اندونيسيا نقطة تجمع رئيسية للمهاجرين غير
الشرعيين الذين يريدون الاستقرار في أستراليا.

ومصر والهند وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية
وباكستان.
وحدث عضو البرلمان الاندونيسي محفوظ صديق الدول
المتبقية خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل أن توقع على
الاتفاقية.
جدير بالذكر أن اندونيسيا والتي بلغ تعداد سكانها ٢٤٠
مليون نسمة لديها ٣ مفاعلات نووية بحثية.
كما أقرت الحكومة الاندونيسية قانوناً يجرم تهريب

قالت اندونيسيا إنها صادقت على المعاهدة العالمية
لحظر إجراء التجارب النووية. وحددت معاهدة الحظر
الشامل للتجارب النووية التي تم التفاوض عليها في
التسعينيات بأن الدول التي لديها مصانع طاقة نووية
أو مصانع أبحاث في ذلك الوقت تحتاج إعطاء موافقة
رسمية قبل سريان مفعولها.
ومع موافقة البرلمان الاندونيسي فان المعاهدة الآن
تنتظر فقط التصديق من الولايات المتحدة والصين

البنك المركزي الياباني: الانتعاش الاقتصادي متوقف بعد أزمة الديون السيادية في أوروبا

الاقتصاديات الناشئة».

وأشار إلى أن البنك يعتقد أن الآلية الأساسية للتعايش لم تتغير ولكنه قال إن «المطلوب المزيد من النقاش للقول بالضبط متى سيحدث ذلك».

السياسة على القرار بالإجماع.

وقال محافظ البنك المركزي الياباني ماساكي شيراكاوا إن «الاقتصاد سيعود إلى مسار انتعاش معتدل في المستقبل وذلك بمساعدة النمو في دول

جدد البنك المركزي الياباني تحذيره من المخاطر التي تواجه اقتصاد اليابان، وقال إن الانتعاش الاقتصادي قد توقف في ظل التأثير السلبي لارتفاع سعر صرف /الين/ وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في أعقاب أزمة الديون السيادية في أوروبا.

وجاء هذا التحذير بعد اجتماع للجنة صنع السياسات في البنك والذي أبقى خلاله صانعو السياسة على معدل الفائدة للأجل القصير ثابتاً على مستواه الحالي الذي يتراوح ما بين الصفر إلى ٠.١ في المائة، مع الإبقاء كذلك على برنامج شراء الأصول من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في اليابان.

وقد وافق الأعضاء التسعة للجنة التي تسمى مجلس



روسيا تنضم لمنظمة التجارة العالمية



وافقت منظمة التجارة العالمية بصورة نهائية على انضمام روسيا لعضوية المنظمة العالمية بعد فترة قياسية دامت ١٨ عامًا من تقديم موسكو طلب الانضمام للمنظمة.

وقال وزير التجارة النيجيري اولوسيفون اغانفا الذي ترأس المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية إن المؤتمر الوزاري قد وافق على انضمام روسيا. وأمام البرلمان الروسي فرصة حتى الخامس عشر من يونيو ٢٠١٢ للتصديق على المعاهدة وإدخالها حيز التنفيذ.

وكانت روسيا تقدمت بطلب الانضمام إلى المنظمة في عام ١٩٩٣ غير أن المحادثات بشأن انضمامها طالبت مدتها.

وقد اجتازت موسكو عقبتها الأخيرة من أجل الانضمام للمنظمة حينما توصلت إلى اتفاق في نوفمبر الماضي مع جورجيا آخر المعارضين لانضمامها، حيث كان بإمكان جورجيا استخدام فيتو لرفض أي طلب انضمام للمنظمة بحكم انتمائها لعضويتها.

خفض سقف تعريفاتها من متوسط ١٠ بالمائة لعام ٢٠١١ بالنسبة لكافة المنتجات إلى نسبة ٧.٨ بالمائة. كما وافقت روسيا على تقييد الدعم الذي تقدمه لقطاعها الزراعي بحد تسعة مليارات دولار في ٢٠١٢ ومن ثم خفضه تدريجياً وصولاً إلى ٤ مليارات بحلول ٢٠١٨ م.

وإجمالاً وقعت روسيا على ٣٠ اتفاقية ثنائية تتعلق بدخول الأسواق والخدمات فضلا عن ٥٧ اتفاقاً لوصول السلع حتى يتسنى لها ضمان الحصول على الضوء الأخضر من البلدان الأخرى المنضوية في عضوية منظمة التجارة العالمية. ومقابل الانضمام إلى المنظمة وافقت موسكو على



البرلمان الأوروبي.. النشأة . التطور. الصلاحيات



• حسني عبد الحافظ

البرلمان الأوروبي، الذي يُطلق عليه اختصاراً (E.P)، هو مؤسسة برلمانية مُنتخبة، بطريقة مباشرة، تتبع الاتحاد الأوروبي (E.U)، يعود تاريخ تأسيسه إلى العاشر من سبتمبر سنة ١٩٥٢م، وهو يُصنف كأقدم هيئة أوروبية مُشتركة، كانت في البدء جمعية استشارية، مُكوّنة من ١٨ برلمانياً، من أعضاء البرلمانات الوطنية، وكان بلا أي سلطات تشريعية.

شهد انعقاد ١٢ دورة حتى الآن، والآخر هو مبنى إسباس لويولد في بروكسل بلجيك، ويتم بأنه أكبر من سابقه، وتتعدد فيه اجتماعات اللجان والمجموعات السياسية التي سيأتي ذكرها لاحقاً، والجلسات العامة. واللغات الرسمية المعتمدة في البرلمان الأوروبي إحدى عشرة لغة، هي: الإنجليزية والأسبانية والهولندية والإيطالية والبرتغالية واليونانية والفرنسية والسويدية والألمانية والدنمركية والفنلندية.

مجموعات برلمانية.. وأحزاب سياسية

وينتظم أعضاء البرلمان الأوروبي في الوقت الحاضر ضمن سبعة تكتلات أو مجموعات برلمانية مُختلفة، عدا نحو ٣٠ عضواً مُستقلين، أي غير مُنضمين لأي من التكتلات، ولكل مجموعة زعيم أو قائد، أكبرها المجموعة التي يُطلق عليها حزب الشعب الأوروبي، ويُرمز لها بـEPP، وعدد أعضائها ٢٦٥ عضواً،

يشكل أعضاء البرلمان الأوروبي سبعة تكتلات برلمانية وهناك ٣٠ عضواً مُستقلين

البرلمان، في الانتخابات المزمع إقامتها عام ٢٠١٤ م. وفي الوقت الحالي يترأس البرلمان جيرزي بوزيك الذي انتُخب في يوليو عام ٢٠٠٩م، في جلسة حضرها جميع الأعضاء، وقد وصفت انتخابات هذه الدورة البرلمانية، بأنها "كانت أكبر انتخابات عابرة للحدود الوطنية، تُقام على الإطلاق في العالم، وتُجرى في وقت واحد، بعدد وصل إلى ٢٨٠ مليون مواطن لهم حق التصويت. ويقع مقر الأمانة العامة، والهيئة الإدارية للبرلمان في لوكسمبورغ. وثمة مبنيان لانعقاد الدورات العامة أحدهما مبنى لويز ويس في استراسبورغ بفرنسا الذي

توسّع البرلمان، خلال السنوات المتعاقبة، وزادت صلاحياته.. وفي العام ١٩٧٩ م، وتحديدًا يوم ١١ يوليو، تم لأول مرة انتخاب الأعضاء، بصورة مباشرة، وعُقدت أول جلسة، تم خلالها انتخاب سيمون فيل، المحامية الفرنسية رئيسة للبرلمان لدورة امتدت خمس سنوات.. وقد ازداد عدد أعضاء البرلمان المنتخبين غير مرة نتيجة توسّع الاتحاد الأوروبي وانضمام دول جديدة، وكانت معاهدة نيس قد وضعت حداً أقصى لعدد الأعضاء المنتخبين، ليكون الرقم هو ٧٢٢ عضواً.. ويتقاضى جميع الأعضاء راتباً شهرياً موحداً، مقداره ٧٠٠٠ يورو خاضع لضريبة المجتمع، ويمكن أن يخضع أيضاً للضريبة على الصعيد الوطني.

ووفقاً لمعاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ في ١ ديسمبر سنة ٢٠٠٩م، فقد صار للبرلمان كامل السُلطة على ميزانية الاتحاد الأوروبي وسوف يرتفع الحد الأقصى من الأعضاء إلى ٧٥٠ عضواً إضافة إلى رئيس

للبرلمان الأوروبي تأثير كبير على السياسة الخارجية ويتوجب عليه أن يصادق على جميع المنح التنموية بما فيها المُقدّمة للدول الأخرى

وله أيضاً الإشراف على أعمال مجلس الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، البت بانضمام أعضاء جُدد للاتحاد الأوروبي، إقرار الاتفاقيات والمعاهدات التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع جهات دولية.

جدول مقاعد البرلمان والدول الأعضاء

اسم الدولة	عدد المقاعد
ألمانيا	٩٦
فرنسا	٧٤
إيطاليا	٧٣
المملكة المتحدة	٧٣
أسبانيا	٥٤
بولندا	٥١
رومانيا	٣٣
هولندا	٢٦
بلجيكا	٢٢
جمهورية التشيك	٢٢
اليونان	٢٢
المجر	٢٢
البرتغال	٢٢
السويد	٢٠
النمسا	١٩
بلغاريا	١٨
فنلندا	١٣
الدانمرك	١٣
سلوفاكيا	١٣
جمهورية أيرلندا	١٢
لتوانيا	١٢
لاتفيا	٠٩
سلوفينيا	٠٨
قبرص	٠٦
إستونيا	٠٦
لوكسمبورغ	٠٦
مالطة	٠٦

• باحث برلماني

كمجموعة سياسية، في البرلمان الأوروبي إلى ٢٥ عضواً من سبع دول أوروبية مختلفة، وفور الاعتراف بمجموعة سياسية جديدة يصير من حقها تلقي الإعانات المالية من البرلمان وضمن عدد من المقاعد في اللجان الفرعية وهذا بمثابة حافز قوي، لتشكيل المجموعات السياسية.

- لا يكون تشكيل هذه المجموعات على خلفية توافق الجنسية وإنما يغلب عليها خلفية التوافق في الميول والاتجاهات السياسية.. ومن ثم فإن الملاحظ أن الأعضاء بهذه المجموعات ينتمون بالأساس إلى ١١٦ حزباً أوروبياً.

- يتوجب على أعضاء البرلمان سواء المنضمين إلى مجموعات وأحزاب سياسية أو المستقلين الالتزام الكامل بمبادئ الشفافية ومن بينها ضرورة الإعلان عن أعمالهم وحرفهم، وكل ما يتقاضون منه راتباً أو يُدر عليهم دخلاً وعليهم أيضاً الإعلان عن جميع مصالحهم الاقتصادية والمالية على أن يتم تسجيل كل ذلك في السجل العام.

مهام وسلطات

وقد شهد العقد الأخير، توسعات كبيرة في مهام وصلاحيات البرلمان الأوروبي منحها له معاهدة لشبونة واتفاقية ماستريخت لمعايير الوحدة الأوروبية، ومن بينها: - منح صلاحية تشريعية مُماثلة لتلك الممنوحة للمجلس الأوروبي.

- منح صلاحيات كبيرة، تتعلق بالمالية والميزانية ويُمكّن أن يقوم البرلمان بالتعديل على الموازنة العامة للإنفاق على الاتحاد الأوروبي، وله السُلطة بإعطاء الموافقة النهائية على الميزانية.

هو أقرب إلى نظام الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية ويمتلك سُلطة توجيه النقد للمفوضية، وإذا توفرت أغلبية الثلثين، فيمكنه إجبار المفوضية على الاستقالة أو حتى إقالتها مع العلم أن هذا الحق لم يسبق استخدامه من قبل، فقط تم التلويح به لتهديد المفوضية إبان رئاسة جاكوس سانتر لها، ما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩م والذي استقال من منصبه بعد ذلك.

وللبرلمان الأوروبي تأثير كبير على السياسة الخارجية، حيث يتوجب على البرلمان أن يصادق على جميع المنح التنموية، بما فيها المُقدّمة للدول الأخرى. واليك هذه الأمثلة: دعم أعمار العراق بعد الحرب وتقديم الحوافز لإيران في سبيل وقف برنامجها النووي المُثير للجدل، وكذا صفقة تبادل معلومات الرُكّاب مع الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذا يتطلب موافقة البرلمان عليه.

يحتاج أي كتل سياسي أوروبي إلى ٢٥ عضواً من سبع دول أوروبية مختلفة للاعتراف به كمجموعة سياسية في البرلمان الأوروبي

يقودهم جوزيف دوال، ثم مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي، ويرمز لها ب (S &D)، وعدد أعضائها ١٨٤ عضواً، يقودهم مارتن شولز. وطوال تاريخ البرلمان هيمنت هاتان المجموعتان أغلب الوقت على معظم المقاعد، بالحصول على نسبة تتراوح بين ٥٠ إلى ٧٠ ٪ منها، ولم تتمكن أي من هاتين المجموعتين من الحصول على الأغلبية المطلقة مُنفردة. ثم هناك مجموعة الليبراليين الأوروبيين ويمثلهم الحزب الديمقراطي الإصلاحي الذي يُرمز إليه ب (ELDR)، وعدد الأعضاء ٨٥ عضواً، بقيادة جاي فرهو فستادت ومجموعة الخضر بالتحالف مع حزب الأحرار الأوروبي، ويرمز إليهما ب / Greens EFA وعدد الأعضاء ٥٥ عضواً بقيادة كل من دانييل كوهن ويندت ريببكا هارمس ومجموعة اتحاد أمم أوروبا وتُعرف اختصاراً ب (UEN)، وعدد أعضائها ٥٤ عضواً، بقيادة ميشيل كامينزكي ومجموعة تحالف الكونفدرالية المتحدة ليسار الأوروبي واليسار الأخضر الشمالي ويرمز إليهما ب (EUL / NGL)، وعدد الأعضاء ٣٥ عضواً، بقيادة لوثر بيسكي، والمجموعة الديمقراطية لأوروبا المتعددة، ويرمز إليها ب (EFD)، وعدد الأعضاء ٣١ عضو، بقيادة كل من نايجل فاراج وفرانيسيسكو فيروني.

ويُمكن أن نُحدد في نقاط أهم السمات التي تُميّز هذه المجموعات السياسية المؤلفة للبرلمان الأوروبي، إضافة إلى المُستقلين على النحو التالي:

- انتهاز اللامركزية إلى حد كبير، وهذا فرق جوهري بين الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية التي توجد بينها قواسم مُشتركة أكثر من تلك القواسم المُشتركة بين المجموعات والأحزاب، لدول الاتحاد الأوروبي.

- يحتاج أي كتل سياسي أوروبي لكي يتم الاعتراف به

منح البرلمان الأوروبي صلاحيات كبيرة مالياً وله أن يقوم بالتعديل على الموازنة العامة للإنفاق على الاتحاد الأوروبي



سياسة المجالس المفتوحة

• د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

المجالس المفتوحة، أو كما تعرف في أدبيات التاريخ المحلي بسياسة الباب المفتوح، هي آلية من آليات الشورى الإسلامية. وهذه الآلية تتيح الاتصال المباشر بين فئات من الشعب بالمسؤول الأول أو بالمسؤولين رفيعي المستوى. ويراها آخرون أنها أقصر قناة للوصول إلى متخذ القرار ومعالجة القضايا الوطنية. ويبدو أن هذه الوسيلة معروفة بدرجات مختلفة منذ عهد الدولة السعودية الأولى أي في القرن الثامن عشر الميلادي، لكن بروزها كتطبيق رسمي وصلتنا منذ عهد الملك عبدالعزيز مؤسس الدولة السعودية في طورها الثالث.

وقد وصلنا وصف لمجلس الملك عبدالعزيز عن طريق خير الدين الزركلي الذي حضر المجلس أكثر من مرة، وكان يعمل في حكومة الملك عبدالعزيز، وسجل وصفه في كتابه «شبه الجزيرة العربية». وهو يقول كان للملك عبدالعزيز أوقات مخصصة لمجلسه العام، يدخل فيها كل قادم. وهو مجلس متميز وله سمات وصفات معروفة، وكان المجلس يضم الزائرين من مواطنين ومقيمين وضيوفاً رسميين. وكان الجلوس مقنناً حيث يتوزع الحضور عن يمين الملك عبدالعزيز ويساره. ويبدأ المجلس عادة بقراءة بعض آيات القرآن الكريم. ويسود المجلس بسمة الإصغاء الكامل للمتحدث. وكان الملك يستمع للمتحدثين ويوجب أجوبة مختصرة أو يُعطي إشارات بيده تغنيه عن كثير من الكلام.

وتعد سياسة المجالس المفتوحة إحدى دعائم الحكم السعودي، لهذا نُص عليها في النظام السياسي للحكم، فقد ورد في المادة الثالثة والأربعين ما نصه: «مجلس الملك وولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة»، لهذا توسعت المجالس إذ أصبح لكل أمير مسؤول أو أمراء المناطق أو بعض الوزراء مجالسهم المفتوحة. هذا التوسع يُنظر إليه في الداخل والخارج على أنه رافد مهم من روافد المجلس الكبير، أعني مجلس الملك المفتوح.

وهذه المجالس المفتوحة يراها المواطن السعودي أنها من أبرز آليات العمل اليومي للملك أو لولي العهد، وهي كما وصفها مراقب أجنبي تُشكل لغة التخاطب بين الحاكم والمحكوم وبين القائد ومواطنيه، خصوصاً أنها تتصف بالبساطة والشفافية. وفي نظري أن سياسة المجالس المفتوحة أتاحت فرصة غير مسبقة لتفاعل حقيقي مع قضايا المواطن وهمومه. وقد حاز الأمير الدكتور فيصل بن سعود بن عبدالعزيز على درجة علمية على أطروحة عنونها: «المجالس المفتوحة والمفهوم الإسلامي للحكم في سياسة المملكة العربية السعودية»، وفي هذه الأطروحة تحليل وتعليل ماهية المجالس المفتوحة. ويعترف صاحب الأطروحة أن المجالس المفتوحة السعودية مجهولة لدى الكثير من الدارسين في العالم. ويرى باحث آخر هو: طالب بن فداغ الشريم أن كلمات الملك عبدالعزيز في مجلسه المفتوح تشير إلى نقاط مهمة تعكس تفكيره ورؤاه في القضايا المحلية والخارجية، ويضيف أنه ترد ملحوظات يخصص بها الملك أداء بعض الأجهزة الحكومية من منطلق أن كل مسؤول مؤتمن وكل مؤتمن محاسب.

ونختم بأن مجلس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المفتوح يرتاده أكثر من ٨٠٠ زائر. وهذا رقم كبير ويُعد بمثابة قناة برلمانية، ويمكن استثمار ما يدور فيها من آراء ونقاشات لتكون رافداً من روافد مجلس الشورى السعودي. ولا أستبعد أن هذا الرقم الكبير يمكن اتخاذه لمعرفة اتجاهات الرأي العام السعودي، ويمكن تحليل ما يدور فيه لمعرفة الواقع السعودي ورأيه في القضايا المحلية والدولية.

• عضو مجلس الشورى



The Speaker of Senate of Canada: Saudi humanitarian aid is exemplary

Issue No. 131 • 14th Year • February 2012

الننهورى

Ash-shura



Riyadh gathers G20 Speakers for sustainable development towards safe world

What could G20 decision-makers provide?

AL-shamry: Arab Spring revolutions will change Arab parliaments

K.S.A. implants approach of local and global dialogue



طفل يحلم .. أمة تحيا

للتبرعات والزكوات والصدقات عبر حسابات بنوك الجمعية المذكورة أدناه:

اسم البنك	رقم حساب التبرعات
مصرف الراجحي	SA17 8000 0203 6080 1003 3442
بنك الرياض	SA71 2000 0002 0102 0173 9901
بنك الاهلي التجاري	SA14 1000 0023 0116 8000 0106
مجموعة ساب المالية	SA08 4500 0000 0012 0735 6001
البنك السعودي الهولندي	SA14 5000 0000 0330 5642 0420
البنك العربي الوطني	SA45 3040 0108 0026 5000 0011
البنك السعودي الفرنسي	SA56 5500 0000 0502 5040 0114
مجموعة سامبا المالية	SA31 4000 0000 0000 0119 0229
بنك البلاد	SA16 1500 0999 3000 0194 0002
مصرف الإنماء	SA31 0500 0068 2001 8380 0000

كما يمكنكم المساهمة من خلال إرسال رسالة من جوالك إلى الرقم:

5050

جمعية
الأطفال
المعوقين



www.dca.org.sa
800 124 1118



Challenges and aspirations of G20 3rd Meeting

• Dr. Muhammed Al Muhanna

World financial, political and parliamentary decision-making centers awaits for of outcomes of the 3rd speakers' consultation meeting held in Riyadh whose dignity raised as one of international decision-making centers, and a distinguished player in process of stability and peace. Importance of this meeting not only for impact of Member States of G20 in global economy, and political decision-making at level of international relations, but also in the role played by each country - according to geographical location - in process of influence to impose peace and stability in its region by providing financial assistance, and resolve social crises, especially in light of what world is witnessing through the so-called soft power. On the other hand, initiative of the Saudi Majlis Ash Shura to host this unprecedented meeting reflects role of the Majlis as a cornerstone in entity of the nation and pursuant to the leadership of state and organs, and that the Majlis has become an arm of foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia led by Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz, defends the constants, mobilize support for its positions, creates opportunities for cooperation and coordination within international organizations, And works to promote positive image of Islam and Muslims. The initiative embodies as well complementarity and harmony characterizing performance of the Majlis with other authorities to accomplish interests of both country and citizens. I believe this meeting is a bright experience in record of Majlis Ash Shura, and a chance to open new horizons for cooperation and integration with parliaments in the world.

• Editor -in- chief

Organized by Majlis Ash Shura in Riyadh

The G20 meeting to discuss international dialogue, effects of debt crisis and role of energy in sustainable development



Organized by Majlis Ash Shura on 25th of February, the two-day 3rd G20 Speakers' consultation meeting is being held in Ritz Carlton Hotel in Riyadh. The meeting, entitled sustainable economic growth for a safe world, will discuss several topics: the need for global dialogue among cultures, energy for sustainable

development and the financial crisis with its impact on global stability.

The meeting, annually held, aims at promoting parliamentary cooperation in face of economic cultural challenges, and others that require a collective response from the Group.

His Excellency the Speaker

of Saudi Majlis Ash Shura, Chairman of the meeting, Sheikh Dr. Abdullah bin Mohammed bin Ibrahim Al ASheikh welcomed delegations participating in the meeting to the Kingdom, expressing hope that the meeting will be an important station to establish parliamentary work of the Group, and open a new

horizon in the formulation and monitoring of G20 governments' performance.

He stressed that the Kingdom of Saudi Arabia, led by Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdul Aziz and His Highness the Crown Prince, is keen to support all international gathering that would achieve global economic stability, and ensure balanced growth and sustainable joint efforts among various countries.

He also called for further work towards effective functioning of parliamentary diplomacy, which kept pace with government efforts and for promoting in order to achieve international peace and security, pointing out that Majlis Ash Shura contributes to the advance of international cooperation through its key role in giving consultative opinion on kingdom general policy, ratification of international agreements and active participation in the parliamentary Foreign entities, in addition to abroad visits that commissions of the parliamentary friendship of Majlis Ash Shura give to establish strong ties with international parliaments, particularly the Member States of the G20, and support government activities in international cooperation programs and policies of comprehensive and sustainable development.

He pointed out that the meeting



hosted by the Majlis Ash Shura is the third, after holding the 1st meeting in Canada in 2010, and the 2nd in Korea last year.

He also pointed out that this Inter-Parliamentary meeting is taking place on extremely difficult world economic and political conditions, when many countries, including some of the G20, are suffering from sovereign debt crisis, which is one of the important issues discussed in the meeting, particularly the potential impacts on growth and global stability, which would apply to all economies.

It is scheduled that nineteen countries in addition to the European Parliament and the IPU will participate.

The choice of world dialogue of cultures to be the first theme in the consultative meeting is to reflect pursue of Saudi Arabia led by Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin

Abdulaziz to adopt a number of initiatives in this regard through World Conference on Dialogue of the Followers Of Divine Religions and cultures, which was held in Madrid in 2008, and signature of Convention to establish King Abdullah bin Abdulaziz Center for Global Dialogue in the Austrian capital Vienna, which was discussed by Majlis Ash Shura.

The Majlis also selected the theme of role of energy in sustainable development to strengthen role of the Kingdom in global economy gained by its place in both world energy market, and Middle East, stability it enjoys, moderate policies of oil and economic and financial plans over decades, in addition to its open economy and position in the IMF and the World Bank, membership in the G20, contributions to regional and international development aid institutions, and economic and trade initiatives at regional and global levels as well.

«Shura» explores views of parliamentarians and specialists:

What could decision-makers in the G-20 provide?



A number of diplomats and members of the Majlis Ash Shura assured that the third consultation meeting of speakers of G-20, hosted by the Kingdom of Saudi Arabia comes at a time when the world's suffering from many crises and conflicts, leading to a disturbance in the security, and destabilizing economy, societies, and policies, in the Middle East and other parts of the world as well. They also rated the meeting as hope for more effective role of parliaments in settling world peace and stability, and expressed hope it will contribute in the development of some promising suggestions, advising decision makers in the Member States of the G-20, supporting world peace

and security.

In a survey conducted by «Ash Shura magazine» to views of a number of experts on the role of decision makers of the G-20 to establish rules for international cooperation and global stability, Dr. Fahd bin Abdulrahman Almleki, a supervisor in the Center for European Studies at the Institute of Diplomatic Studies, Ministry of Foreign Affairs: said «The G-20 is an international working group of the leaders of industrially and economically developed countries to support international economy and to address the dangers, difficulties and crises facing world economy. It was founded in 1999 mainly after the financial crisis in

Southeast Asia 1997, in order to promote global economic and financial stability, stop successive economic collapse, and discuss annually economic developments through dialogue and the G-20 cooperation.

Countries of the group are: Indonesia, Italy, South Korea, United Kingdom, Australia, India, Brazil, China, Japan, Turkey, Russia, European Union, France, Germany, Kingdom of Saudi Arabia, South Africa, Canada, Mexico, United States, and Argentina. Nowadays, we have challenges against economic and trade tensions that dominate global markets, and political reformations in the Middle East, South East Asia, and some countries in Eastern Europe.

Questions looking for explanations

Dr. Almulyki added: «I think we have a new international financial portfolio that raises a few questions. Then he raised questions about the positive role this international financial portfolio of G-20 will play in stability and world peace, if world economy to study causes of Arab spring revolutions, if using economic power and international sanctions will meet challenges of developing of atomic energy,



leading to the least in Third World countries, and if there will be change in policy between East and West camps through a cold war and economic cooperation rather than military force.

For these inquiries, Dr. Almulyki replied saying we need to know how strong the relations among group member states are in field of global economy, mutual understanding and trust in achieving political and social development in the future to serve the international community, and attitudes towards political changes in Egypt, Libya, Tunisia, and Yemen.

However, countries of the Group, with their impact in the global economy, and political decision-making at the international level, will play a key role to influence in imposing peace and stability in conflicts, losing others, through financial assistance, and to deal with social crises resulting from poverty and terrorist actions.

New media and fall of

regimes

In that way, we have economic more than military changes, and peaceful demonstrations that led to falling of political regimes through the so-called soft power using social networking: Facebook - Twitter – YouTube.

The economic cooperation of the Group will both politically and economically serve the interests of many countries outside it.

Dr. Almulyki Concluded:” The activate strong economic entities help to promote cooperation in the field of development, strengthen the common interests among industrial and non-industrials, save countries in the Third World against social collapse, ravages of famine, poverty, social decay, corruption, financial turmoil, political chaos, insecurity and instability.

«Make your decision before you take it»

Dr. Ismail bin Muhammad Al Bishry member of the Majlis Ash Shura said: « Process of decision-

making should pass a number of key stages in order to reach the required target, and perhaps the most important of these stages is to diagnose the problem, if it is temporary or chronic, immediate or delayed.

There is a saying: «Make your decision before you take it,» From this standpoint, the world strategic decision makers depend mainly on studies, opinions, suggestions given by specialized councils, parliaments, as well as research centers, that help in making the right decision.

In the meantime, everybody realized importance of strengthening role of decision makers, and the need for their coordination, for the benefit of mankind, whatever nationality, belief or position is. In this context, the meetings of parliaments of G20 are concerned with discussing and exchanging views on major issues and crises facing the world.

Political, economic and social challenges at the meeting

Dr. Saleh Bin Fares Al-Zahrani member of Majlis Ash Shura stressed importance of the Meeting and its coming suggestions saying that the Meeting is held in Riyadh when the world is facing many severe crises and conflicts, that led to dangerous disturbances, therefore meeting is a glimmer of hope for people around the world, perhaps it contributes in development of

some recommendations to be pushed to leaderships of the G-20. «It's true that the national interests has a priority in international relations, but reality proves that national interests and policies selfishness alone is no longer appropriate nor sufficient today» Al-Zahrani said.

He also called for a fruitful dialogue among countries as well as cultures of the world, as real alternative to the theory of "clash of civilizations" for a world of understanding covered with development, security and stability, a typical call to that of Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdul Aziz.

Aspirations and hopes

Dr. Fahd Almulyki asserted the idea that to strengthen world relations, there is a need to focus on developing trade and investment relations between major countries on the one hand and Third World that needs financial assistance on the other hand.

"No effective or clear results were found in the previous summits that failed to tackle all economic difficulties in Europe, especially issue of taxes, the Greek crisis, or economic growth in third world", he added.

Why is K.S.A a member in G-20?

Dr. Almulyki believes that Saudi Arabia's accession to the Group is backed strong support in solving economic problems in the world, with the former's international respect



for its clear and moderate approach in political decision-making, the service of Islam and work to achieve security and political stability in the Middle East, not to mention being the largest source of energy in the world.

"Further confrontation on economic challenges, and dangers which have become social problems, especially in poor communities, such as rise in food prices, housing, unemployment, terrorism, nuclear arms, chronic diseases with a low level of medical services, poor level of education, low level of scientific research in all fields that serve communities, and political changes taking place in the Middle East" He expected.

Al-Zahrani said: «Peoples have high hopes on this Parliamentary group, which includes nineteen leading countries in addition to the European Union for its economic, cultural, political, and military abilities, taking into account the

fact that those countries represent two-thirds of the world, dealing with about 80% of the total global trade and nearly 90% of global economic output.

Proposals

Al-Zahrani suggested that such a meeting should adopt serious recommendations, that push international policy forward, accompanied by commitment of a parliamentary follow-up.

Then he listed some proposals to effect: Governments urged to solve international conflicts on the basis of justice and fairness not on double standards, to establish a dialogue among nations, cultures and religions, to advance international cooperation, especially in relation to nuclear accidents, counter-terrorism, drugs and organized crime, to urge the leaders to provide more aid to poor countries.



Prof. Syed Saqqaf

Majlis Ash Shura, key link in the State system

Majlis Ash Shura Hosts the 3rd G-20 Speakers Consultation Meeting, at the end of February. The Saudi Majlis Ash Shura, which is making for the twentieth year in its modern formation, strengthened its legislative and oversight role as a partner in decision making for sustainable development, stability, security, and justice to state and citizens, in addition to its important role in the sphere of Saudi foreign policy.

The Kingdom of Saudi Arabia has adopted principle of consultation (shura) as a base in governance and management of the affairs of the State since the era of the founder King Abdulaziz bin Abdulrahman Al Saud, may Allah rest his soul, until the reign of the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz Al Saud, may Allah protect him, relying on the true approach of the holy Quran and the Sunnah of prophet Muhammad, peace be upon him.

I have to commend the initiatives adopted by the Majlis Ash Shura in serving the nation and the citizens, and protecting of destinies beyond the narrow concept of expressing an opinion to broader horizons as a partner in decision making. Thus, it has become so strong supporter of the state, and important link among institutions of the legislative authority, in addition to achievements in many parliamentary unions, at the global, continental and regional levels, and its positive interaction with member counterparts of these entities, gives and takes what it deems useful for work development to achieve sublime goals.

Since the Majlis Ash Shura, stepping towards its twentieth year, it reached maturity stage characterized by development of rules of work and enhancing communication with all sectors of society, by which it was able to fulfill its legislative and oversight roles, to be a mainstay in the entity of the nation, and supporter to the leadership and organs of the state to achieve comprehensive development.

Organizing the 3rd G-20 Speakers Consultation Meeting not only reflected the unique economic position of the Kingdom, in addition to its role in maintaining global economic stability, but also assured its leading role towards world peace and its efforts to prevent introduction of the world in difficult economic conditions.

• Malaysian Ambassador to the Kingdom

He Admires the leading efforts of Saudi Arabia to support world peace and security

Speaker of the Senate of Canada Noel Kinsella: Saudi topics of the 3rd Consultative Meeting are focussed, philosophical and highly practical

Interviewed by: Ali Al Khudair

His Excellency speaker of the Senate of Canada, Senator Noel Kinsella said that parliamentary diplomacy enjoys greater liberty to raise whatever topics to inquire and discuss than diplomacy affiliating to executive governments, and that parliamentarians enjoy greater flexibility to discuss controversial issues as well.

Senator Noel Kinsella, who took the initiative in calling for the first consultative meeting of G-20 Speakers, now a regular meeting, said his call of that meeting was motivated by a desire to seize the opportunity to collect his counterpart speakers of G-20 to discuss the issue of food security.

His Excellency commended the proper selection of the topics of 3rd Consultative Meeting by Majlis Ash Shura, described them are focussed, philosophical and highly practical. He also expressed Canadian admiration of leading role played by Saudi Arabia to implant principles of peace and security.

Here is the interview with His Excellency on the occasion of the 3rd G-20 Consultative Speakers' Meeting.

When you took the initiative and invited for the First Consultative Meeting of G20 Parliamentary Speakers, what was the basis of that call, and what were the primary targets of the Meeting?

I am a strong believer in parliamentary diplomacy, which is distinct from the diplomacy pursued by the executive branch of govern-

ments. Parliamentarians are at greater liberty to raise whatever topics they wish and to hold frank discussions. We enjoy greater flexibility to discuss issues that may otherwise be controversial. My experience as Speaker of the Senate of Canada has given me numerous opportunities to appreciate the wealth of my colleagues' expertise in a range of topics involving various public policy areas. I wanted

to seize the opportunity of Canada's hosting of the G20 in 2010 to bring my counterparts together and benefit from their collective wisdom on a subject of particular importance to me: food security. The high calibre of presentations, the fruitful discussions that took place and the clear desire to repeat the experience served to confirm to me how worthwhile the initiative was. I was pleased to see



the idea picked up again and the experience repeated in May 2011 in Korea and now in Saudi Arabia.

The Majlis Ash Shura invited The Third Consultative Meeting of the G20 Parliamentary Speakers to be held in the kingdom of Saudi Arabia, what are the results of the Meeting that you are looking for?

Organizing the Consultation has

contributed to parliamentary leadership and cooperation in addition to strengthening the sense of solidarity and friendship felt by G20 parliamentary leaders. The topics the Majlis Ash Shura has chosen to discuss are focussed, philosophical and highly practical. What they have in common is that they resonate throughout the world. I am looking forward to

hearing all the various points of view on the issues to be discussed under the topics Global Dialogue of Cultures, Energy for Sustainable Development and Financial Crisis and its Impact on Global Economy. I am confident I will leave Riyadh better informed on the major issues that will be discussed thanks to the insights to be provided by my colleagues.



His highness minister of foreign affairs prince Saud Alfaisal with Speaker of senate of Canada



The Consultative Meeting of the G20 parliamentary speakers was an initiative, now it is an annual international Meeting, however, to be an international parliamentary organization affiliating to the IPU was not discussed yet. Do you think that these Consultative Meetings are temporary just to tackle the international current conditions, or that the Meeting

may, later, become a typical parliamentary organization or union for the G20 countries?

While having already benefited from its first two sessions, the G20 Speakers' Consultation is still only in its infancy. It is up to the participants themselves to decide on the future of these meetings, what format they will take, their sustainability or association with other fora. I would not wish

to prejudge what direction they will take.

How do you regard the Consultative Meeting of the G20 parliamentary speakers' role in affecting world economic co-operation and addressing international current issues, especially those of peoples' interests?

The very existence of such a meeting has already shaped interna-



His highness minister of defence prince Salman Bin Abdulaziz with Speaker of senate of Canada

tional cooperation if only through the multilateral dialogue it has sparked among the G20 speakers. When they return home from the upcoming Consultation, my colleagues, like me, will be ready to share with the other leaders in their respective countries the conclusions and sound ideas that will come out of the event. By continuing discussions anchored in the current context but also maintaining a longer term focus, the Consultation has become part of a globalization phenomena.

Despite the variety of political and parliamentary systems of the G20, do you think the G20 speakers can cope with that variety to support and promote parliamentary co-operation for their peoples' and world's welfare?

Far from seeing differences in political systems as an obstacle,

I see them instead as a source of a diversity of perspectives. I believe that it is when we come up against differing views and opinions that the truth is revealed and new ideas emerge.

How do you see the role Saudi Arabia is playing in propagating the concept of dialogue and understanding among different peoples, and achieving world peace and security?

Saudi Arabia's generosity with regard to humanitarian aid is exemplary. The recent establishment of a chair for intercultural dialogue at the University of Toronto is certainly seen as an important step in "taming" differences and promoting peace. Saudi Arabia appears to be well positioned to become a leading player in pursuing the ideals of world peace and security cherished by Canada.

How do you rate the cooperation between the Senate of Canada and the Saudi Majlis Ash Shoura, and what are – in your point of view – the best ways for more effective cooperation between them, on both the Consultative Meeting and the IPU levels?

Our countries are fostering increasingly closer ties, to our greater mutual benefit. The establishment of a Saudi-Canada Friendship Group and the subsequent visit of five of its members to Ottawa in December 2010 point to this deepening relationship. I had the opportunity to visit Dammam and Riyadh in January 2011, and we hope to host a significant Saudi delegation to Quebec City as part of the 127th IPU Assembly being organized there in October.

Saudi Arabia

A member in the G-20



• Dr. Abdulaziz Al Suail

It's not entirely true to assume that the G-20 is a closed club for the wealthy. Rather, it is a group of elite nations of special qualities.

To be able to join this prominent group, a nation has to be characterized with some recognizing capabilities. These capabilities empowered these nations to play very effective roles in their respective political, economic, social, and geographical spaces.

I will not touch on the economic qualities that enable Saudi Arabia to join the group. For on one hand, this is the job of an economist which I happen not to be. On the other, this very quality has been subjected to most, if not all, discussions so far. Other qualities may be discussed here briefly as well. An interested reader may be referred to more specialized literature. I, however, would like to mention that some of the qualities I will discuss hereunder are quite inherit and others are the results of hard and genuine efforts of its leadership and people. Both, of course are the pride of the country and pose a responsibility. To prove that it's not enough to be a rich nation to belong to the G-20, I will present the example of Saudi Arabia via addressing two basic questions. The first is why is Saudi Arabia invited to join the group? And the

second is how can Saudi Arabia enrich the cause of the group and complement its goal?

To answer these two questions, one has to look at what Saudi Arabia possesses to be eligible to join the elite forum that decides the destiny of the globe, not only economically but also in every which way. Before addressing this topic, it's in order to shed some light on the G-20 itself. The G-20 is a group of finance ministers and central bank governors from 20 major economies: 19 countries plus the European Union. Their heads of government or heads of state have also periodically conferred at summits since their initial meeting in 2008. Collectively, the G-20 economies account for more than 80 percent of the global gross national product (GNP). The G-20 was proposed by former Canadian Finance Minister Paul Martin (later, Prime Minister)

for cooperation and consultation on matters pertaining to the international financial system. It studies, reviews, and promotes discussion (among key industrial and emerging market countries) of policy issues pertaining to the promotion of international stability, and seeks to address issues that go beyond the responsibilities of any one organization.

Analyzing the Saudi case, I summarize arguments for including Saudi Arabia in the group. I will also try to give a brief idea on how I think Saudi Arabia can add to the group and enhance its image and function.

Saudi Arabia is pretty eligible to join groups of all sorts. It actually is a very operative member in enormous organizations worldwide. It, for instance, is a focal member in both world bank and the international monetary fund controlling a hefty share of their holdings and thus, playing a major role in deciding their policies. Saudi Arabia is a founding member of the Arab league and Muslim cooperation organization and the GCC providing the latter two with offices on its own territories. Not to mention other international open forums, such as The United Nations and other cultural and social organizations.



The most prominent qualities of Saudi Arabia are the following:

- Islamic Importance

Saudi Arabia is the unchallenged leader of the Muslim world. Apart from the fact that over two billion people pray five times towards Makkah everyday, most of them respect its wisdom and expect its initiative during difficult times. Saudi Arabia never failed both people and leaders. It has always been the unmistakable source of wise advice, just mediator at times of conflict as well as a helping hand at times of need. It opened its door wide for Hajjies and visitors even at times of disagreement with their governments. All have always expressed great appreciation for what the kingdom does to build and maintain shrines with no expenses

to anybody else. Saudi Arabia hosts Islamic establishments both in providing offices and in supporting stands. It's the cradle of MCO, MWL and WAMY. It has always offered support for all parties to work out differences. It establishes and maintains relief programs and provides safe shelters for all.

- Geographical Location

Saudi Arabia is located right at the heart of the world. It's on the crossroads of communication between east and west, north and south. The red sea is a vital marine corridor that is watched and protected by a stable, responsible county. The Suez canal would've been rendered useless without that. Saudi Arabia is a great transit area to all the countries surrounding it. It is thus qualified to be the center

of the world.

3)Arabic Importance

Saudi Arabia is a hard number in the Arabic equation. it has and always will be a determining factor in Arabic affairs. It plays a major role in Arabic politics as a prominent member in Arabic deciding axels with willing and capable other Arab counties. Saudi Arabia, though, managed to avoid axels of temporary interests only to gain even more trust and assert its role as the wise relentless stabling factor in Arabic politics.

- Predictability Of Its Moves

Because Saudi Arabia constantly stands with just and reason, analysts face no challenges in predicting Saudis political stands. Saudi policies stem from constant

Islamic and national principles rather than political gimmicks. An analyst can easily read Saudi political moves, not because of simplicity of these moves, but because the country succeeded in establishing unfailing conformity with Islamic and Arabic principles. This resulted in rich credibility with both the peoples and the leaders of its community and internationally.

5) Sustainability And Diversity Of Its Economic Policies

Although the main commodity in Saudi Arabia is oil, it never stops working to diversify its national economy. This broad policy includes utilizing oil as a base for other industries and feed for others or resorting to other types of economy in the field of energy, or introducing other economic activities.

Latest development plans emphasize developing alternative sources of energy as well as encouraging other forms of economical activities, especially information and human resources. It also works on developing other non-oil based sources of energy. Such policies gain wide respect worldwide. Saudi Arabia is admitted as a full member in the WTO and is always negotiated with as a responsible, accountable business partner.

6) Human And Environmental Diversity And Social Acceptance
Saudi Arabia occupies the vast area of the Arab peninsula. From the milder, more plain northern



regions to the sub-tropical zones in the south, and from the coasts of the Arabian Gulf with the empty quarter and Dahna desert in the east to the coast of the Red Sea and the mountainous, rugged area of the west. In between a tremendous array of cultures and climates that gives the country its rich identity. The region of Hijaz receives millions of Muslims for Hajj and Umra every year, giving it its unique diversity and level of tolerance matched by no other place on earth. Millions of hosts workers

from all sorts of ethnic, religious, and social backgrounds participate in implementing Saudi ambitious development plans to establish and maintain its gigantic infrastructure projects. This directly or indirectly provided those guest workers with an opportunity to coexist with Saudi people as well as with each other. The interesting thing, however, is that Saudis preserved their culture and maintained their renowned quality as proud Muslims and Arabs.

Conclusion

In light of the discussion above, one can deduce the importance of inviting a country like Saudi Arabia to this group. It's hoped that the Kingdom with its very well known wise and calculated political positions will be an extra additive to this influential international group. It's also expected that the human touch associated with the Saudi presence will be this country's participation in garnishing the outcome of the group with this unique ingredient, economists, sometimes, lack in the midst of rigorous heartless mathematics. Saudi Arabia influential role in its Islamic and Arabic space is direly needed to present the perfect surroundings for a healthier producer-consumer market. This is certainly needed for a peaceful prosperous world that bridges the gap between the haves and the have not's.

• Member of Majlis Ash Shura



Dr. sadaqa Fadel

A G-20 member.. world recognition of Saudi pioneering role in policy and economy

There are some international entities created as result of development of emergent events in policy, economy or other issues that require coordination among its members for a few specific objectives i.e facing common dangers or supporting common interests, in order to serve them, and benefit - in the end - all countries concerned. These issues are often of joint international characteristics, yet do not matter - directly - all countries of the world. These issues described as collective, and need cooperation and coordination of all concerned properly and effectively.

In line with this idea, several organizations have arisen to serve the common interests of certain countries, unfulfilled without coordination and cooperation. Perhaps the most famous of these organizations are: the so-called G8, (the major industrial eight countries in the world, - namely: Japan, Russia, United States, Canada, Britain, France, Germany, Italy), G7 before inviting Russia.

Suffered from world financial crisis, began at the end of the nineties of last century, G8 adopted at a meeting in Washington, in September 1999, the need to create a broader international one, including G8 plus a dozen of distinguished countries, to face grave global economic challenges at that time. Selected countries were of potential economy, and to represent a major regions of the world.

The twelve countries are: China, India, South Korea, Australia, Saudi Arabia, South Africa, Brazil, Mexico, Argentina, Turkey, Indonesia, the European Union. The group includes - in addition to the aforementioned countries - some relevant international bodies: the European Parliament, represented by its president, and the European Central Bank, the International Monetary Fund, and the International Bank for Reconstruction and Development.

The G-20 is an international forum whose purpose is to strengthen economic cooperation, to work in maintenance of international financial stability, understanding and dialogue between the industrialized and developing countries to serve sustainable development, and to avoid recession, and serious disorder. The G-20 represents 65.2% of world population, controls two-thirds of international trade, and owns about 90% of the world's crude production.

The group held two-year Summits for leaders of Member States in November 2008, and in Toronto, Canada in June 2010. In addition, some meetings at the level of ministers of finance and foreign affairs as well as Speakers were held. Two speakers' consultation meetings were organized before, the first was in Canada, while the second in South Korea. The third meeting is going to be held in our distinguished Saudi capital, Riyadh on Feb. 24- 26.

The Meeting, organized by Majlis Ash Shura, is entitled: sustainable economic development for a safe world, whereas main themes are: need for global dialogue between cultures, energy for sustainable development, financial crisis and its impact on global stability. The meeting is considered one of the most important international conferences hosted by Riyadh. In fact, the Kingdom accession to the G-20, to represent the Arab world, is global recognition of the important role of the Kingdom in today's world. K.S.A has great economic, political, regional and global grade, for not only its own various natural and human resources, but for wise and moderate development and policies that take into account the interests of the whole world as well. Membership of the Kingdom in this group is fruitful as follows: existence of strong Arab voice, contributing with the largest and most powerful countries in the world, in the formulation and implementation of financial and economic policies of the world, and to achieve - God willing-, the welfare for all mankind.

• Member of Majlis Ash Shura

Saud Al-Shammari, Vice-speaker of the Arab Parliament:

Arab spring revolutions will change Arab parliaments

• Interviewed by: Mohammed Al Shaibani:

Vice Speaker of the Arab Parliament, Majlis Ash Shura member Mr. Saud Bin Abdulrahman Al Shammari assured that Saudi Arabia's accession to the G20 is indication to its growing international role in various fields.

He also said that the 3rd G20 speakers' Consultation meeting in Riyadh, hosted by Majlis ash Shura on February 24 to 26, shows clear respect of the Group to the Kingdom of Saudi Arabia, and in recognition of its leading role in sustainable development for the peoples of the least developed countries. The Kingdom is one of the biggest countries in providing aid and subsidies for developing countries to contribute to their development programs, as well as having effective role in accomplishing peace and security in the world through initiatives launched by the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz and Crown Prince - may Allah protect them – in addition to economic status as the first country to stabilize oil market through its commitment of a balance between supply and demand.

Here is the interview on the occasion of the 3rd G20 speakers' Consultation Meeting in Riyadh.

great role on political and economic scenes both regionally and internationally, not through accumulation of weapons and interfere others' affairs, but through sustainable development of people, and active participation in the international community to be trusted in domestic and foreign policies. Organizing such a meeting in Riyadh, is evident recognition of the role in question. There is a great opportunity for the Kingdom in this meeting to clarify its view in many of the region's issues that concern directly the G20 member states, such as Palestinian and security and stability in the Gulf oil supplies.

So what are the most emergent files that will be discussed in the Meeting by the decision-maker of G20?

I think the participants in the meeting are effectively key decision-makers in their countries. Despite being a non-participant, I can say that the most important files are those with parliamentarians concern in particular, i.e. democracy, human rights, political, economic and social development, and stability in fields of international peace

Saudi Arabia will host the 3rd G20 speakers' Consultation meeting in Riyadh, how can we make benefit of outcomes

of such a forum in service of Arab causes?

- Inviting the Kingdom to join the G20, no doubt, reflects its



and security.

how you regard regional and Islamic roles of K. S.A?

- K. S.A has been and continues to captain at the regional, and Islamic levels and play a pivotal role at these levels, however the Islamic concern in domestic and foreign policies is the cornerstone. Saudi Arabia's accession to the G20 is indication to its growing international role in various fields, aiming at common welfare, stability, good neighborhood and good relations with all countries and organizations.

To what extent are the G20 speakers involved in urgent solutions to challenges facing the world now?

It is clear that the participants in the meeting are real decision-makers in their countries, accordingly, they can play an integral role in development of solutions to the challenges facing the world by imposing their visions and ideas to the political

decision.

Majlis Ash Shura is hosting the Meeting, How do you regard that together with effects on image of parliamentary experience in Saudi Arabia?

It was a distinguished request from Majlis ash Shura to host this meeting, and to snatch approval. Such international events put the Kingdom and Majlis ash Shurain under a spotlight, allowing others to have a close look on Shura experience, a relatively similar to many of the participating parliaments, and vice versa.

You are the vice speaker of Arab Parliament, will you give us a concise about that parliament and its powers.

Since the eighties of the twentieth century, the Arab Parliamentary Union was concerned with establishment of the Arab Parliament. The Arab League, at the beginning of the third millennium, began to take

necessary measures to modernize and develop systems of joint Arab action to keep up with developments at the regional and international arenas tended to the development of Arab Parliament, especially when experience of the European Parliament seemed so attractive.

The Arab league issued ,at the summit level in seventh ordinary session held in Algeria in 2005, a resolution to establish the Arab parliament, with its basic composition, functions and powers.

The Arab parliament functions are to enhance Arab relations under the Charter and regulations of the AR, to discuss topics related to enhancing the joint Arab action, to be concerned with challenges facing the Arab nations, especially in human and economic integration in the Arab world, discussing draft of Arab collective agreements, establishment of cooperative



relations with unions, inter-parliaments, for the interests of Arab nation and the security, peace and stability in the region. parliamentary committees are of most important, as most of work within the jurisdiction is done in those committees. A very precise studies are done there in depth to report to the General Assembly of AL.

The four Committees in the Arab Parliament are: Foreign, political and national security Affairs, Economic and Finance Affairs, Legislative, Legal, and Human Rights Affairs, and Social, Cultural, Women and Youth Affairs.

How do you see the impact of the so-called «Arab spring revolutions» on the roles of Arab parliament.

- Undoubtedly it will have a very big impact, in terms of form and content. In terms of form, there will be typical democratic free-elected Parliaments accepted both locally and internationally, that enjoy legislative and monitoring powers. In terms of

content, experienced figures, who have strong ties with people, individuals, groups, non-governmental organizations, will be elected.

How you read the future of joint Arab action?

In fact, despite my short experience, as a member and Vice- speaker of the Arab Parliament, I believe that this action needs complete screening, to adopt a crystal clear strategic vision. We dealt with most of the institutions in joint Arab action, led by the Arab League, however, we are not optimistic about the future.

How do you regard the overwhelming Islamic trend in the legislative elections in a number of Arab countries?

- This overwhelming trend is natural – in my point of view – as these movements were excluded from political action by dictatorship of the ruling regimes, and remained in the courtyard of the opposition for many years, endured through all kinds of oppression and exclusion

and political marginalization. However, it is well known in all democracies, where rotation of power goes through elections, that ruling parties are subject to assess, if this assessment is negative, voters can give the power to other parties. I think that what happened is that the Islamic movements were elected a penalty to currents of left-wing and right-wing liberals who deform the use of power.

Parliamentary institutions in the Arab world is lack of popular trust, what are the reasons? And how to overcome this feeling?

Naturally, there is lack of trust between Arab street and parliamentary institutions, due to contrast between the role they have to play and the role they actually do in legislation and oversight. It is possible to overcome negatives by adopting two highly qualified principals i.e. free fair elections, and freedom of choice, consequently the next Parliament is able to deal with all other negatives.



Mr. Gatot Mansour

Speakers of G-20 meeting.. a Key to achieve the commitments set

I am proud for choosing Saudi Majlis Ash Shura to host the 3rd G-20 Consultation Speakers Meeting on February 24 to 26, 2012, and I am confident the Majlis does every possible effort for success of this meeting.

The final statement of the 2nd G-20 Consultation Speakers' Meeting held from May 18 to 20, 2011, in Seoul reflected the content of responsibility of the G-20 parliaments to search for a common approach in solving global issues which aims to achieve the public welfare, and world security and peace. The various issues related to those aims necessarily require the cooperation among parliaments of the G-20 to tackle with economic crisis, poverty, climate change, nuclear accidents, trans-border crime, terrorism, economic disparity, disaster management and others.

The 3rd G-20 Speakers' Consultation Meeting will surely emphasize more on the contents of the statement said, and will search for a joint action plan, henceforth, understanding and joint determination of the Speakers, will be a main key to achieve obligations set out.

Indonesia wishes, through the G-20, to contribute to the management of global economy, including dealing with crisis in Europe and some other countries at the present time. The current global crisis, as known, has raised some imbalance in the world economy, therefore, the international community should unite to restore balance, where Indonesia will play an important role in advancing that process.

I take this opportunity to proudly point to bilateral relations between Indonesia and Saudi Arabia which are going to increasingly robust, and to indications of significant development in trade volume during the last two years, from \$ 4.092 billion in 2009 to \$ 5.52 billion in 2010, and \$ 5.65 billion between January and October 2011. Indonesia suffered deficit amounted to about \$ 3.19 billion in 2010, while the deficit - during January-October 2011-, accounted to \$ 3.25 billion, resulted from increased import of oil and gas from Saudi Arabia by a total of \$ 4.4 billion, yet Indonesia received a somewhat significant increase in non-oil exports by \$ 1.2 billion.

In addition, there is indication to the evolution of Saudi tourists to Indonesia, whose number reached to 47 thousand tourists in 2009, 53 thousand in 2010, 90 thousand in 2011, exceeding the target by the Ministry of Tourism and Creative Industries of 70 thousand tourists, and is expected to increase in 2012. Worthy mentioning, the Saudi investment in Indonesia amounted to \$ 8.6 billion.

We believe that a stable and prosperous, strong and generous Saudi Arabia will benefit not only Saudis, but the Arab and Muslim countries, and the whole world as well.

I would like on my own and on behalf of the people and Government of the Republic of Indonesia to ask Almighty Allah good health, happiness and success to the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz Al Saud, and His Royal Highness Prince Naif bin Abdulaziz Al Saud, Crown Prince, Deputy Prime Minister and Minister of the Interior, and achieving aspirations of the leadership of this country: progress and prosperity for their noble people. finally, i express the most sincere congratulations for trust granted to the Kingdom of Saudi Arabia represented by Majlis Ash Shura to host The 3rd G-20 Speakers' Consultation Meeting, asking Allah to bless and guide this country as well as its leaders so that they are able to accomplish their

•Ambassador of indonesia to K.S.A.

Financial Crisis and its Impact on Global Economy

The sovereign debts and the fiscal policy challenge:



•Dr. Said Asheikh

The financial crisis, which broke in middle of 2008 in the USA, and very soon turned into a global economic crisis led to an upsurge of public debt in the world's advanced economies. Consequently, governments were forced to recapitalize troubled banks, acquire a large share of due debts in failing financial institutions, and introduce large stimulus fiscal programs to fuel economic growth. A major fact emerging over the past three years is that public debt has grown rapidly in countries where it had remained relatively low before the crisis. This group of countries includes not only the United States and the United Kingdom, but also Spain and Ireland. Whilst the rise in debt levels is comparatively small in countries with a history of large debts, such as Italy and Greece, the economic crisis has aggravated their debt problems.

Although the direct costs of the financial crisis on the governments may appear large, they are in fact relatively small compared to indirect costs arising from losses of tax revenues and increased expenditure to provide economic stimulus, which have widened fiscal deficits. Financial rescue programs, including capital injection, treasury purchase of assets, as well as upfront government financing are estimated to have reached over 13.0% of GDP in advanced economies. According to BIS statistics, in 2007, government debt in the developed world accounted for approximately 76% of GDP, but is expected to have risen up to 100% of GDP in 2011, the highest in recent decades. Several advanced economies have experienced higher levels of public debt in the past, but none have led to default. Meanwhile, the current massive government debts run the risk for some of the peripheral Euro zone countries to go into sovereign default.

Taking a long-term view of the recent developments, the repercussions of the sovereign debt crisis are poised to further intensify the fiscal problem in

developed economies to a critical stage. In recent years, fiscal consolidation has been successful on a number of occasions. However, fiscal policy restraint is the preferred option to stabilize the level of debt, although it rarely reduced debt substantially. Most critically, swings from deficits to surpluses are generally linked to either falling nominal interest rates, rising real economic growth, or both. Currently, interest rates are exceptionally low, and yet the economic growth outlook in developed economies remains weak. Meanwhile, in the absence of a fiscal restraint, investors will demand a higher yield rate for the risk of holding increasingly large amounts of public debt that governments are going to issue, in order to finance public sector excessive spending. The expansionary fiscal policies, as coordinated by the G-20, apparently have succeeded in averting a deeper global economic recession, but the fiscal consequences of the crisis must be tackled before they hamper the fragile economic recovery.

The foreign exchange volatility and the future of the global financial system:



Fears that the exposure of major European banks to peripheral sovereign debts could seriously destabilize the global financial system also weighed heavily on market sentiment, with a flight to the US treasury putting a downward pressure on the euro. Moreover, in this quite volatile environment, the dollar has benefited from its status as a safe-haven currency. In turn, conditions in foreign exchange markets remain extremely volatile, with the two main currencies being affected by a range of contrasting forces. Judged on its own, the US dollar does not look overly attractive, given the disappointing pace of the US economic recovery and its large fiscal and trade deficits, as well as the low interest rates and the downgrade of its sovereign rating. Meanwhile, the past few months witnessed a sharp rise in risk aversion, as investors have reacted negatively to the fears of stagnation and double dip recession in developed economies, and an intensification of concerns about Europe's debt problems. Plans outlined by the Euro-zone in late October aimed at tackling its debt crisis brought some stabil-

ity to foreign exchange markets, but this proved to be little more than a short-term relief. Since then, sovereign associated risk has taken a turn for the worst with Italian and French bond yields coming under severe pressure. Europe's current financial support mechanism, the European Financial Stability Fund (EFSF), is nowhere near large enough to provide a bail-out for Italy, whose debt stands at 1.9 trillion Euros. Elsewhere, markets are still coping with a downgrade of global growth prospects, including fears of a move back into recession within the euro-zone. Consequently, central banks are once again either cutting interest rates or introducing new support mechanisms such as additional quantitative easing. This is implicating market risk sentiment, with the sterling, and many emerging market currencies looking vulnerable versus safe haven alternatives like the US dollar, Japanese yen and Swiss franc.

The financial crisis revealed that institutional mechanisms for controlling systemic risk have not kept pace with financial globalization. National



regulatory authorities were not capable to regulate globalized financial institutions, and this has exposed the need for deep reforms to the international financial architecture, and supervisory systems in particular, to ensure greater global financial stability. Consequently, the need to pursue a new regulatory process for financial systems is still under review by related international bodies and regulators in many countries. It is becoming apparent that a change of approach and scope in the regulation and oversight of national financial systems is likely. To compliment this, alongside national regulation systems there must be a global regulatory framework to govern the operations of international financial institutions.

A stronger international regulatory system with consistent standards across countries is vitally important, not just as a way of preventing regulatory arbitrage but also to mitigate systemic risks and provide financial stability at a global level. This will require efforts to coordinate the regulation of financial systems between countries and stronger multilateral oversight arrangements for financial institutions deemed systemically important. There is a degree of consensus regarding the need to implement an effective global early warning mechanism. The trend at both the national and global levels is towards far more comprehensive oversight and regulation in an effort to bridge the gaps seen prior

to the crisis. The regulation and oversight will be expanded to cover both the multitude of financial instruments and the market participants.

Challenges of rising unemployment rates:

The tremors of European sovereign debt crisis developments in Europe have been transmitted to the global economy through a number of channels, most notably the considerable volatility in the exchange rates, falls in share prices, significant decline in some key export commodity prices and weaker business and consumer confidence. There are also indirect signs of spillovers to the real economy in Europe, with negative implications for its major trading partners. This has contributed to a reduced momentum in Europe and other parts of the global economy and, in turn, a slowdown in employment growth. The euro area is expected to return to recession in 2012, which will spearhead a significant negative trend for global growth and reduce final demand for Asian produced goods. Since the poor economic tendency in peripheral European countries appears to be continuing, exports of core countries, such as Germany and France, are expected to diminish. As a consequence, unemployment is unlikely to improve at the outset of 2012.

The deterioration in Europe has coincided with weak growth in the United States, further weighing on global growth prospects at a time when monetary

and fiscal policies are significantly constrained in the major advanced economies. The significant short-term fiscal tightening legislated in the US, along with doubts as to whether a realistic medium-term fiscal consolidation plan can be agreed upon have added to the uncertainty in the global financial markets. These adverse developments in the advanced economies are being transmitted globally through financial markets, business confidence and trade channels. As weakness in Europe and the US is expected to negatively affect emerging economies, growth in emerging Asia is likely to moderate, although continuing to be underpinned by Asia's domestic demand. However, this could change if events in Europe were to trigger a reduction in indebtedness within global financial markets or a more severe economic growth slow-down in the major advanced economies than currently factored into the forecasts. Substantial growth deterioration in the major advanced economies and the resulting transmission of weakness to emerging markets, along with a downward pressure on employment growth mean the potential for the European sovereign debt crisis to cause such instability in global financial markets is a significant risk to the global economic prospects.

Emerging economies development policies and their role in stimulating global economic growth:

In contrast, the present situation in many key emerging economies is quite different. Although fiscal sustainability is not a major near-term concern, in many cases both monetary and fiscal policies are still expansionary. Meanwhile, early signs of overheating and inflation are becoming visible in emerging economies, thus, necessitating the need for short-term adjustment in these policies. Fiscal deficits in emerging economies declined in 2010, averaging 3% of GDP, and public debt ratios are much lower than in the advanced economies at around 37% of GDP. In spite of this, the fiscal situation may not be as robust as it initially appears.



In some instances, this favorable business climate reflects strong capital inflows, low interest rates, strong asset prices, and high basic commodity prices, yet inflationary pressures are broadening beyond food and energy prices, especially in Asian countries. To safeguard against sudden reversals in capital flows, fiscal buffer measures should be introduced. In turn, a more prudent fiscal policy position than currently in place will be needed in the near-term in emerging economies. Also, the most vulnerable segments of the society must be protected through targeted subsidy measures, especially, in the face of rising commodity prices in order to ensure social cohesion.

In the medium-term, as some emerging economies will need economic reforms to boost consumption, others will need greater investment in social and physical infrastructure. Various plans to implement these involve increasing healthcare expenditure, with the aim of raising access and coverage, or improving social networks in order to support the poor and to reduce inequality. The main challenge for emerging economies is to undertake such social programs while preserving long-term fiscal sustainability. Accordingly, a prudent and balanced fiscal policy by emerging surplus economies that run economic booms based on capital inflows that might not be permanent, have to build reserves that are large enough to counteract, to some extent, an eventual bust.

Desert Democracy and Developmental Shura



• Dr. Saad Albazee

In October 2003, the «National Geographic» magazine published a major piece on Saudi Arabia. It was the centerpiece in that issue and one of a series of major cover stories that the world famous monthly published over many years to look closely at a country that never ceased to raise questions and draw the attention of foreign observers. In the aftermath of the tragic events of September 11, 2001, the article came to dispel a number of stereotypically inaccurate impressions about the country. Saudi society, the article pointed out, «can seem mute from a distance – across the gulf of ignorance and caricature that envelops Western views of the kingdom – or at best speaks only in the official voice of an autocratic state.» This impression is spelled out to have changed, rather drastically. «Closer up, I found, Saudi Arabia is a babel of contentious opinion, even in its most remote desert encampments.»

Frank Viviano, the magazine writer who authored the piece on Saudi Arabia, supplements his findings with numerous examples. Among such is a conversation he heard as he sat surrounded by a number of Bedouins or nomads on the periphery of the Empty

Quarter. One of those voiced an opinion which emphasized the importance of one's tribe and ancestors. Another, who was older and sat next to that man, disagreed: «No, I don't agree. The important thing is what you yourself do in this world, not who your grandparents were. It is you who must choose between good and evil.» Viviano tells us that he heard similar views wherever he went in the 11 of 13 provinces of Saudi Arabia he visited over four months. His conclusion is quite significant: «The echoes spoke of a peculiarly Saudi version of democracy with its roots in the desert, an incessant and open-ended debate that resounds throughout the larger society.»

The incessant and open-ended debate can also be heard, as the magazine writer finds out, under «the enormous domed hall» of the Majlis ash-Shura, or the Shura Council, the consultative assembly first installed by King Abdulaziz in 1924 and renewed – not installed, as the American journalist says – by King Fahd. The Majlis or Shura Council is a formulation of a political and social vision that sees the country at this stage of its development more in need of a well-informed, well-chosen body of

technocrats, scholars, and experts to fill the Council. With its 150 members, the Shura continues to be the way the National Geographic described it: «The Shura,» it wrote, «is arguably the most ed-



ucated government assembly ever to exist.» The number of members with high degrees in various areas: medicine, engineering, law, the humanities, jurisprudence, is still probably the highest among similar assemblies whether appointed or elected.

There are strong indications that not only the Saudi leadership but also many people across the vast

spectrum of the Saudi public are convinced that such a wealth of expertise is what the country needs now to take it to the stage where elections become necessary. Not everyone will subscribe to this contention perhaps, but many will agree that the Shura has, over the last two decades or so since the Council was reinstated, been instrumental in instituting a number of changes in the governmen-

tal body as well as in the laws and general welfare of society. As a matter of fact the powers that the Shura has acquired over the years have propelled it from the initial project where it acts as a «counseling» body (the literal and Islamic meaning of «shura»), an institution that simply gives «advice» to the King, into a powerhouse that stands as a peer to the Council of Ministers. According to the standing regulations, the Shura acts as an overseeing and legislative body that sends its decisions to the King and that can, in cases of disagreement, contest the views of the Council of Ministers.

Among the turning points in the history of the Shura was the royal decree allowing any member in the Council, instead of 10 in the past, to present a proposal to create a new legislation or to modify an existing one. The proposal has to take its course through the relevant committee that studies it and, if it finds it acceptable, sends it to the main hall where the entire Majlis debates it. If approved the proposal becomes a decision that goes to the Council of Ministers where it is debated and if accepted it becomes law. If the Council of Ministers objects the proposal goes back to the Shura which can then either agree with the Council of Ministers or insist on its original stand. It is the King then, who presides over both Councils, who decide which way to go.





Yet the Shura's impact has in recent years moved in ways that the Council of Ministers could not share. As an institution that is largely open both to the public, the government agencies and departments, as well as the media, the Shura has become a vast and hugely influential public forum for debating many of the issues affecting the public. Besides its powers as legislator and overseeing body, the Shura is also a platform where various, all too often contesting views, are freely displayed in front of visiting government officials, foreign visitors, Saudi citizen and members of the media. Many of the issues quickly move to the newspapers and the electronic websites where people express their opinions in ways that do not simply affect the issues under debate but also the Shura itself as it gets involved in the wider debate.

The significance of the media involvement is further enhanced

when the Shura calls upon a government minister to appear in a session where the minister lays out the policies and performance of his ministry and responds to questions by the Shura members. This ministerial appearance has to be approved by the King, but once it takes place it becomes important not only for the Shura business, but also for the public which gets a chance to take a closer look at the way the government works and to evaluate its performance. By so doing the Shura achieves one of its major roles in the public and governmental spheres: speaking on behalf of the people on issues that are strongly relevant to the people. Not only speaking but also acting in ways that affect how policies are made and how they are implemented. Local traditions may not have known the workings of a modern parliament, but they certainly have known how people's lives can change to the better through

shura debate. Under the Shura dome tradition and modernity come together in a challenging movement towards a greater future.

The tradition/modernity challenge will be on display in an even more telling and critical form when women enter the Majlis in the near future. As King Abdullah announced in his address to the Majlis recently, women will join as full members and not only as advisers, the capacity given to them over the years. Their presence and participation will further test Saudi society's resolve to move forward in upholding the principles of social justice and fairness. Recent advances made by females provide, however, good reason to be optimistic that the test will be passed with success, and it will certainly please the Shura Council as it acts once again as the institution on the forefront of modernization and positive change.

• Member of Majlis Ash Shura



H.F. Valentino Simonetti

Strong past and promising future

Within the efforts made by G-20 countries towards global economic and political stability, I particularly welcome the important role played by G-20 parliaments in enhancing their dialogue. The initiative of the Majlis Ash Shura of the Kingdom of Saudi Arabia to host the third consultative meeting of the Speakers of the parliaments of the G-20 Member States in Riyadh from the 24 to the 26 February 2012 reaffirms how crucial is the sharing of common experiences and perspectives for the benefits of all. A very high-level delegation from the Senate of Italy, led by Vice-president Sen. Vannino Chiti, will actively attend the meeting, taking this opportunity for enhancing Italian-Saudi relations.

The devastating global financial crisis of recent years, fueled by interactional speculation, is showing how important is cooperation among countries. Each nation has a right for stability and security. Each people has a right for prosperity.

We share a great past and we will have a great future if we will keep courageously explaining to our peoples that we cannot let our ships braving the storm at sea alone, but we should rather develop a true dialogue based on trust.

Italy was one of the first few countries to establish diplomatic and trade relations with the kingdom of Saudi Arabia when it opened its consulate in Jeddah and signed a ten-year cooperation agreement with the kingdom in 1933, i. e. shortly after the kingdom was declared as a unified modern state by king Abdulaziz Al Saud.

Throughout their history, the Italian-Saudi relations have been stable and impervious to political earthquakes that swept the world in varying degrees mostly because of political determination and a shared vision of a peace-loving strategy.

The economic and trade relations between Italy and the kingdom are equally strong and growing in today's globalized world. This is not surprising given the Saudi's particular appreciation for the beauty and quality of Italian products, whether these products are normal consumer items or heavy capital machines. The preliminary data related to 2011 indicate a remarkable increase of bilateral trade, which should be very near to 10 billion euros.

The two countries have also been active to go further with cultural exchange at least to counterbalance economic and political cooperation achieved.

The Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah paid a historical visit to Italy in 2007, putting the basis for strengthening bilateral cooperation in education, vocational training and health sectors. Since then frequent high level official meetings have given these ties more concrete nature, promoting the exploration of new horizons of economic, technical, scientific and cultural exchanges. Among them I would like to underscore the visits that our previous presidents of the Council of Ministers paid to Saudi Arabia in the last few years, the 10th Session of the Joint Saudi-Italian Commission and the joint visit in 2010 of the Italian Minister of Foreign Affairs and Minister of Economic Development accompanying more than a hundred Italian companies associated with Confindustria.

We have been witnessing a most notable presence of Italian companies in the kingdom as a crystal-clear example of success stories. I want to express my best wishes for a bright future in our cooperation in line with the exceptional results achieved in bilateral relations during these last decades.

I wish all the best and a productive working session to the delegations that will attend the G-20 Speaker's Consultation Meeting, and I would like to address a special thank you to the Majlis Ash Shura of the kingdom of Saudi Arabia for organizing such an event.

• Ambassador of Italy to K.S.A.

Parliamentary diplomacy of Majlis Ash Shura

Resolutions and delegations' visits of the Majlis: Locally concerned and internationally supporting

For more than eight decades, Majlis Ash Shura has established a political and legislative role participated in decision-making in the Kingdom, under interest and support of political leadership and confidence of community. However, it went far to launch what is called parliamentary diplomacy which included visits of delegations of the Majlis to other parliaments all over the world, exchanging points of view, strengthening bilateral relations and to explain the efforts of the kingdom in many international fields for welfare of the world. If we go back to the beginnings of the Majlis Ash Shura in the Kingdom, we find that in the year 1344 (Islamic calendar) King Abdulaziz bin Abdulrahman Al Saud – may Allah rest his soul – established a constituent body for basic instructions of government, and called for the composition of advisory boards, and within those was a general council called Majlis Ash Shura.

The way of Shura in the Kingdom of Saudi Arabia have gone through stages of three:

First stage: the stage of construction and application in the reign of King Abdul Aziz - God bless his soul - the most important stages in the history of the Shura in the Kingdom of Saudi Arabia.

Second stage: a period that can be described as audit and evaluation

phase, which lasted from the beginning of the reign of King Saud until the end of the reign of King Khaled – may Allah rest his soul - .

Third stage: the distinct phase of modernization and development in the era of the Custodian of the Two Holy Mosques King Fahd bin Abdul Aziz - God bless his soul – when a new law of Majlis Ash Shura was issued, of 30 articles.

Majlis Ash Shura issued, over years, too many resolutions on regulations, and agreements dealt with local affairs as well as approved international conventions, protocols, and a number of regulations issued by international organization. The following are some of the most prominent decisions that read the approval of:

Draft of statute for an international criminal court, final signature on the United Nations Convention on the Law of the Sea, Convention draft of on the Rights of Children, the Kingdom's accession to convention of establishment of Centre for Environment and Development for Arab Region and Europe of the United Nations, the Arab Convention against Illicit Traffic of Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, draft of Arab strategy for combating terrorism, Memorandum of Understanding between the Kingdom and Italy against terrorism, health insurance for foreigners in the Kingdom, the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, request of the Kingdom accession to the Convention against Torture and other cruel, inhuman treatment,



protocol for control and disposal of maritime transport of hazardous wastes across borders, draft of classification of Saudi and non-Saudi contractors, draft of regulations on foreign investment, the Kingdom's request accession to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, the International Convention with the number (182) on the Worst Forms of Children Labour and Immediate Action for Elimination, draft of rules on use of offices and consulting companies of foreign engineering, the proposed rules to regulate relationship between contractors and foreign agents, draft of trademark law, draft of law of protection of copyright, draft of Capital Market

Law, draft of measures for the implementation of the Convention on the Prohibition of Development, Production, Stockpiling and Use of Chemical Weapons, Kingdom's accession to the Statute of the Islamic Council of Civil Aviation, draft of Agreement on International Roads, the Kingdom's accession to the Convention on Prevention of Crimes against Internationally Protected Persons, draft of the WHO Framework Convention on Tobacco Control of the General Assembly of the World Health Organization, draft of United Nations Convention to combat organized crime across national borders, draft of Anti-Money Laundering law, draft of Memorandum of Understanding

between the Ministry of Interior in Saudi Arabia (Investigation Unit financial Arabia) and the unity of investigations financial state of Estonia to cooperate in the exchange of financial intelligence on money laundering and terrorist financing, draft of free trade agreement between the Member States of the Cooperation Council for the Arab Gulf States and the countries of European Free Trade Association (EFTA), draft of regulations implementing the Convention Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin and the destruction of those weapons, draft of framework agreement for economic and trade



Visits of the Speaker and delegations of Majlis Ash Shura

cooperation, investment and technical cooperation between the Cooperation Council for the Arab Gulf States and Malaysia, draft of protocol to the Convention between Government of the Kingdom of Saudi Arabia and the Government of the French Republic in order to avoidance of double taxation on income taxes, inheritance, and capital, draft of Memorandum of Understanding between the Ministry of Interior in Saudi Arabia and the FIU State of the

Netherlands to cooperate in the exchange of financial intelligence on money laundering and terrorist financing, draft of memorandum of understanding on cooperation in the Health field between the Ministry of Health in Saudi Arabia, and Ministry of Health in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, draft of penal law for the crimes of forgery, a draft of memorandum of scientific and educational cooperation between Ministry of Higher Education in

the Kingdom of Saudi Arabia and the Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology in Japan.

On the other hand, Majlis Ash Shura hosted delegations ministers and ambassadors from different parliaments and states while its members visited many countries to explain visions of Saudi Arabia in various issues and to participate in meetings of world parliamentary unions. Since the first session, the Majlis Ash Shura sent its

delegations to discuss, consult and explain perspectives of the Kingdom in a number of issues, especially Arab and Islamic ones.

whereas foreign visits to the countries of the world by majlis ash shura at first and second terms based on formal invitations from those countries and their parliaments, but during the next terms they were characterized by quantity and quality. The visits were for participating in meetings and conferences of international parliamentary and regional as well as parliamentary visits that included interviews with the leaders of those states and officials, and worked to explain and support the Saudi attitudes towards many issues.

Delegations of the Majlis visited countries to attend the following Switzerland for the 109th Inter-Parliamentary Union, the Republic of China to attend the Third General Conference of the Union of the parliaments of Asia for Peace, Seoul to attend the founding meeting (of Federation of International Parliamentarians for Social Service), the Philippines to attend a conference of the Federation of Asian Parliaments for Peace (IV), Brussels to attend the annual meeting of the Euro-Arab Parliamentary Dialogue, to participate in the Executive Council of the Federation of Asian Parliaments for Peace, the United States of America to participate in the Second Conference of Speakers of International Parliamentary Union. France, to participate in the meeting

of the General Assembly (34) of UNESCO, Korea to participate in the meeting of the Executive Committee of the Inter-Parliamentary Union for Social Service, Turkey for the meeting of the Organization of Islamic Conference, South Africa, to participate in meeting of the IPU, Geneva to participate in the forum of information society and role of parliaments and legislators, official visit to both Iceland and Portugal, France to participate in World Tourism Conference, Geneva to participate at the meeting of the Inter-Parliamentary Union, Turkey, to participate in the meeting of the Executive Committee of the Parliamentary Union of Member States of Organization of Islamic Conference.

the Majlis Ash Shura sought attending international meeting such as, the IPU on energy and climate change, London - United Kingdom, the second conference for Arab parliamentarians on Children, Cairo, meeting of Parliamentarians for UNESCO, Paris, meeting of the Inter-Parliamentary Union (121) Geneva - Fourth International Conference of Parliamentarians for the year 2009 on the Implementation of the Program of Action of International Conference on Population and Development held in Addis Ababa - Ethiopia 1430, meeting of Executive Committee of the Arab Parliamentary Union and the meeting of the Legal Committee of the Union Morocco,

Conference of the Parliamentary Union of OIC Member States, Kampala, official visits of Sheikh Dr. Abdullah bin Mohammed Al Al-Sheikh, the Speaker to the Federal Republic of Russia, to the Republic of Austria, to Turkey, Kingdom of Jordan, Kingdom of Spain.

Many foreign prominent Speakers, ministers and delegations visited Majlis Ash Shura such as the British Parliament, Belgian Parliament, Italian Chamber of Deputies, French National Assembly (parliament), German Parliament, Belgian House of Representatives, Senate of Poland, Senate of Canada, Bosnian Parliament, Uruguay House of Representatives, Swedish Parliament, British House of Commons, Parliament of Mexico, the Hungarian Parliament, Swiss Parliament, German Parliament, Indian parliament, House of Representatives of Malaysia, delegation of NATO, the Polish Senate, and the Romanian Parliament, the Japanese House of Representatives, Albanian Parliament, Nancy Pelosi Speaker of the U.S. House of Representatives, the Roman Senate, Ukrainian Parliament, the Club of Madrid delegation, Czech Republic, the Netherlands, delegation of French Mayors, delegation of American legislators, and a large number of foreign ambassadors accredited to the Kingdom.

Conducted Talks With The Speaker And Addressed The Members Majlis Ash Shura hosted States' Presidents, officials and delegations

A number of prominent presidents of states, a large number of Speakers and senior officials from various countries from the east and west visited Majlis Ash Shura over its four rounds and past three years of current one.

Many Presidents of states and Prime Ministers sought to visit Majlis Ash Shura, and to address the Saudi

people and members of the Majlis.

Distinguished visitors held talks with Majlis Ash Shura officials , were briefed on mechanism of action, and listened to Saudi point of view respecting regional and international political issues.

Among the most prominent guests of Majlis Ash Shura king of Spain, the Chinese President, Turkish

President Abdullah Gul, the Korean President, French President Jacques Chirac, French President Njula Sarkozy, Prime Minister of Italy, Crown Prince of Britain, Prime Minister of India Dr. Manmohan Singh, the Vietnamese President Nguyen Mnea Geet, and Speakers of both parliaments of Singapore and turkey.



Chinese President



Frensh President



Greek President



Turkish President



Speaker of US house of representatives



Indian prime minister



Mohammed S. Jafar

The G-20 in Riyadh Towards a balanced economy

It is an honour to participate in the special supplement on the occasion of the kingdom of Saudi Arabia, represented by Majlis Ash Shura, hosting the third G20 Speakers consultation meeting.

The speaker of the Majlis Ash Shura of Saudi Arabia, Abdullah Al- Asheikh, has indicated that the Custodian of the Two Holy Mosques king Abdullah Bin Abdul Aziz supports every international gathering that strives to achieve global economic stability and collaboration that guarantees balanced and sustained development. This principle is fully supported by South Africa.

I would like to take this opportunity to congratulate the kingdom of Saudi Arabia on being the first developing country to host the G20 Speakers consultation meeting. We must bear in mind the re-balancing of the world economy. This has led to the increased importance of Asia, Africa and Latin America in sustained overall economic growth.

The final communiqué issued at the G20 leaders summit held in Cannes, November 4, 2011 stated “..we reaffirm our commitment to work together and we have taken decisions to reinvigorate economic growth, create jobs, ensure financial stability, promote social inclusion and make globalization serve the needs of the people”.

The G20 Speakers consultation meeting has become an integral part of the G20 deliberations as there is a need for parliaments to be more involved in order to achieve the shared objectives of the G20 summits.

• Ambassador of South Africa to K.S.A.

Saudi Arabia: A Strong and Vibrant Economy within the G 20



Dr. Majid Al Moneef

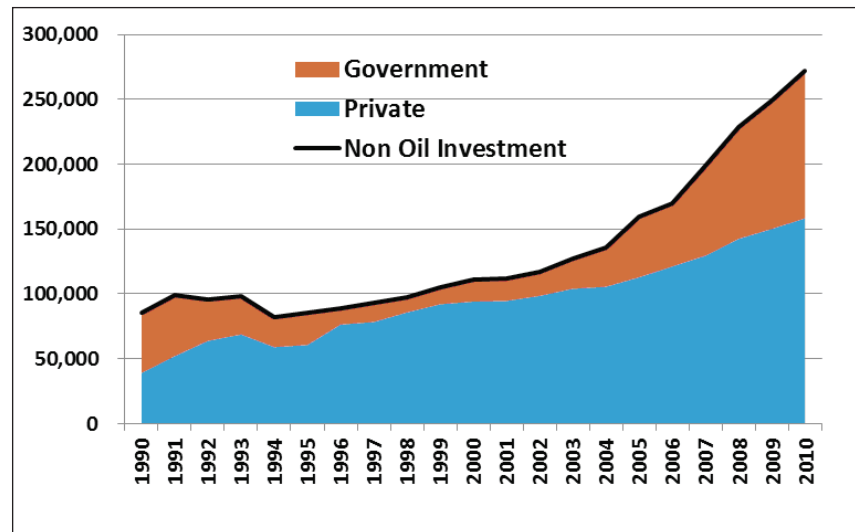
The Kingdom of Saudi Arabia was able, in the past few decades, to realize remarkable socio-economic achievements which contributed to the welfare of its people and the growth, strength and resilience of its economy. Many strategies, initiatives and legislations in different sectors as well as investments in infrastructure and human resource development were implemented within the framework and objectives of development planning. All this led to a sustained growth in the economy across sectors, an expansion in health and education services, enhancement in research and development,

development of the industrial and agricultural sectors, preservation of the environment, increase and diversity in non-oil exports and improvements in the standards of living and quality of life of its people.

Saudi Arabia has been playing an increasing important role in the world economy due to its status in the international energy market, the sheer size of its economy within the Middle East, its political stability, its predictable and consistent oil and fiscal policies as well as its open market. This role has been apparent in its membership in the International Monetary Fund, the World Bank

and the G-20; it's standing in the international development assistance framework, as well as its initiatives in addressing world and regional trade, financial and economic issues.

The role of Saudi Arabia in the global energy scene is well known. Its huge reserves, production profile and potentials, production and pricing policies and supply reliability as well as the role of oil in the global energy mix have all contributed to making the Kingdom a major factor in global energy balances. It has been a major contributor to oil market stability and consequently to global economic wellbeing for the





past few decades and a facilitator in the energy producing and consuming countries' dialogue.

Besides using its oil and gas resources to develop and diversify its economy, it exercised its role in the international oil market responsibly. Its crude oil reserves at 265 billion barrels and gas reserves at 8 trillion cubic meters by the end of 2010 are ranked first and fourth worldwide. Its crude oil production in 2011 averaged 9.3 million barrels per day while its production of refined products and natural gas liquids averaged 1.9 and 0.9 million barrels per day respectively. Its gas production which is mainly used locally averaged 97 billion cubic meters (1.25 million barrel of oil equivalent per day)

The Kingdom's unique position in the international energy market and relations is due to the relative size and characteristics of its oil production, exports and excess capacity. For the past four decades Saudi Arabia was

the number one producer at an average annual world share of 13 percent. Its crude oil types are diversified ranging from extra light to heavy so are its export terminals at the Red Sea and the Gulf as well as its markets which cover all continents. Its policy of maintaining at all times an excess capacity of 1.52 million barrels per day to use in times of supply interruptions or demand surges is also unique among oil producers, which constituted around 75 percent of global unused capacity contributed to keeping markets balanced through the past three decades.

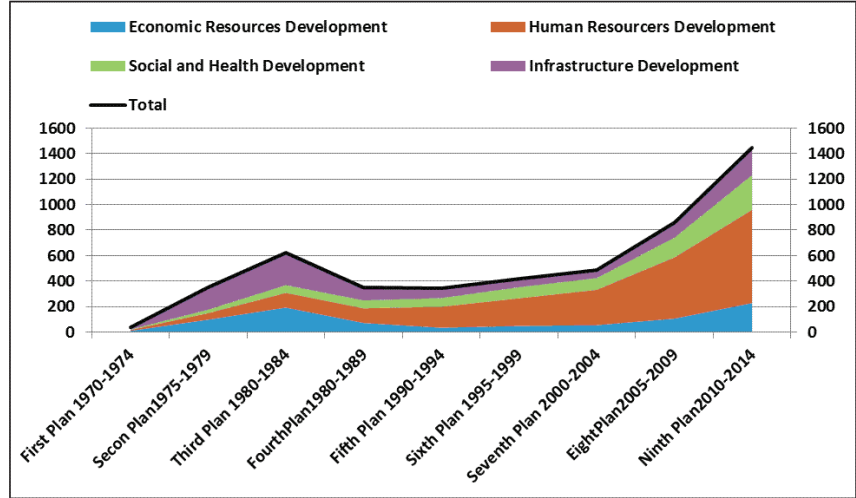
Saudi Arabia's moderate oil policies within OPEC or in other relevant international forums and institutions as well as the business relations and alliances of its national oil company (Saudi Aramco) with the international oil companies in and out of the Kingdom in refining and gas operations, have all contributed to its international standing in

the world of energy. It was also instrumental in the process of dialogue between energy producers and consumers which was culminated in the establishment in 2003 of the International Energy Forum in Riyadh upon an initiative of HM the Custodian of the Two Holy Mosques, King Abdullah Bin Abdulaziz, as a vehicle for the continuity and progress of the global dialogue and cooperation in the field of energy.

Due to the structure of its economy which depends on oil as a source of government revenues and an engine of growth and because of the role of the external sector in its growth dynamics, the Saudi economy has gone through transformations over the past three decades adding to its strength and resilience. These transformations were reflected in the different laws and regulations promulgated as well as the economic policies taken and the institutions established. After what came to be known as the first "oil boom" of 1973-1981 resulting from the oil price rise then, the economy passed through a long period of slow down until the end of the nineties, followed by another boom which started in 2003 until the end of the decade. Responding to the structural changes in the economy and its relations, the transformation in the labor market and the changes in the global trade and financial landscape, the Saudi Government

initiated massive economic reform program at the close of the nineties decade. This program involved redrafting and enacting new laws conducive to better business environment and to the growth potentials of the economy. This included redrafting the income tax code and the foreign investment law, enacting a new capital market, mortgage, companies and arbitration laws. New industrial, agricultural, privatization, telecommunications, health, urbanization, employment and transportation strategies, to name a few, were adopted. The reform program included the formation of the supreme economic council and the restructuring of the decision making and agencies in charge of economic matters. All such reforms were instrumental in facilitating the Kingdom's accession to WTO in 2005.

Although the objective of diversifying the economy has and will continue to be one of the main objectives of development planning in the Kingdom, the oil sector is still critical for the growth potential and the diversification drive. Since 1970, oil revenues constituted an annual average 81 percent of the government's revenues. Although the oil sector's share in real GDP declined from an average 60 percent in the nineties to a 33 percent average in 2000-2010 due to accomplishments in economic diversification, it still at such share commands the highest share in GDP.



Over the past two decades real GDP grew by an annual average of 3.5 percent while nominal GDP grew by an annual average of 10.5 percent, to reach 2163 billion Saudi Riyals (\$577 billion) in 2011 benefitting from an annual growth in nominal oil GDP of 17 percent. Non-oil GDP on the other hand grew by an annual average of 4.5 percent during the period, benefitting from the economic reform programs, the prudent fiscal policy, the improvement in business environment and the flow of foreign direct investment. This all led to an increase in the contribution of non-oil sectors to GDP from an average 62.7 percent in the 1990s decade to 69.4 percent in the 2000-2010 decade.

Within the non-oil sectors, the private sector grew by an annual average of 4.7 percent in real terms during the 2000 - 2010 decade compared with an annual average 2.6 percent growth in the non-oil government sector. Manufacturing sector grew by

5.3 percent in real terms during 1990-2010- which contributed to an annual growth of 3.4 percent in the non-oil economy and increased the share of the manufacturing sector from 8 percent in the 1990s decade to 13 percent in 2010.

The private sector's role expanded and deepened in the past two decades due to the improvements in business environment and the privatization programs, which was manifested in an increase in private investment, contribution to GDP and employment of nationals. This led to an increase in its share of GDP from an average 40 percent in the 1990s decade to 45 percent in the decade ending in 2009, and a growth of private investment of 11 percent annually.

Private Sector Investment in real SR (million)

Despite the remarkable economic growth and the increasing share of Non-oil GDP in the economy resulting from the diversification



drive, the development of the manufacturing sector especially petrochemicals and the development of the services sector, this diversification faces many challenges.

First, the dominance of oil revenues in the government's revenue base and the impact of such on expenditure and consequently on the economy at large. Second, the dominance of oil in the economy is not confined only to the share of the extraction industry in GDP but extends to the role of oil in utilities (water and desalination) refining and petrochemicals and other energy intensive industries as well as the spillover effects to the rest of the economy, which will likely continue. It should be noted that the role of the oil sector in the diversification drive is justified on the grounds of using the comparative advantages of the

economy.

The third challenge facing the policymakers is to extend industrial diversification beyond basic petrochemicals and towards more specialized, high value added, and high in employment opportunities industries. Lately the government has initiated the National Industrial Clusters Program, aiming at attracting industries that utilize the petrochemical/mining comparative advantages. Five industrial clusters has been identified: mining industries, car parts industries, packaging industries, home appliances industries and solar energy industries. The Program has proposed policies and initiated international and local contacts to attract investments into the identified industrial clusters.

The fourth challenge is the development of environment

conducive to technical and scientific innovation and to develop human resources to lead such industrial transformation. The government has increased expenditures in such and initiated programs and institutions to lead in such endeavour, which will be mentioned later.

Since 1970, the Kingdom adopted a medium term indicative planning process and has implemented eight years development plans passed the ninth development plan in 2010. All successive development plans reiterated the main development goals of improving the standards of living, develop human resources, economic diversification, balanced regional development and creating conducive business environment. The focus of each plan differed depending on the level of development of the economy and the underlying challenges of each

plan period.

Government Expenditures during the development plans (Billion SR)

The realization of the objectives of each development plan depended largely on the role of government expenditure. However, it should be noted that the development of human resources received the lion's share of total expenditures throughout the planning periods, commanding an average 39 percent and reaching its highest at 57 percent during the seventh development plan. Expenditure on infrastructure was second with an average 27 percent throughout, reaching its highest at 49 percent during the second development plan.

The main challenges facing development planning in the Kingdom is the dependence on oil revenue cycles resulting from oil market oscillations and their consequences on government expenditures. The second challenge is the need to find suitable channels of public and private partnerships to initiate the investment of the latter and provide an environment conducive to its initiatives.

Besides economic growth, Saudi Arabia was able to make achievements in infrastructure development, including transportation, telecommunications, utilities, etc., which reflected positively on socio-economic indicators. Building



infrastructure at the early stage of development planning was essential to increase the economy's absorptive capacity, diversify the economic base, facilitate the role of the private sector and improve the standards of living. Building the twin industrial cities of Jubail (on the Gulf) and Yanbu (on the Red Sea) and providing them with water, electricity and gas was one of the most important incentive to attract local and international investments to the Kingdom's petrochemical industry.

Starting this decade, Saudi Arabia embarked upon the second generation of infrastructure development to match the trend economic and urban growth, the diversified economy and regional and rural development. One of the main features of such trend is the construction of the North-Central-East railroad to transport minerals deposits in

the north to the Arabia Gulf for processing and manufacturing in the new mining city of Ras el Khair. Another feature is the construction of different economic cities in Rabigh and Jizan on the Red Sea, as well as Hail and Tabuk in the north. Existing infrastructure were expanded and redesigned including power generation, desalination, roads, ports, airports, etc. The new infrastructure also involves the construction of more than twenty new university campuses across the Kingdom to ensure more balanced regional development. The new expansion projects of the Holy Mosque in Mecca as well as the railroad system within the Holy sites to accommodate the increasing numbers of pilgrims are also examples of such infrastructure development.

But Infrastructure development still faces many challenges such as



balancing demand and supply for such infrastructures considering the underlying booms and downturns in the economy. Another challenge is the efficient construction, utilization, maintenance and operation of the infrastructure projects as well as the proper policies to engage the private sector in all of the above to ensure cost effectiveness and the timely implementation of the projects.

One of the most development challenges facing the Kingdom is related to its demographic characteristics the main feature of which is the high growth rates of local population due to many factors such as improvements in the living standards and social and health services. The population of Saudi nationals grew by an annual average of 2.6 percent, which is almost double the average in the emerging as well as developing economies and

around four times the average rate in the industrialized economies of the OECD. The second feature is the growing number of expatriate workforce and their dependents, which grew by an average rate of 4.2 annually over the 1990 - 2010. The third demographic characteristic is the age distribution of the population of which around half is under the age of 23.

The high population growth and urbanization as well as the age composition of the population have contributed to the rapid expansion and improvement in health and education services. Recognizing the crucial role of human development in the socio-economic development of the Kingdom and considering the demographic characteristics referred to above, successive development plans centered their programs on human resource

development. Expenditure on such development received the lion's share of overall development expenditure at 54 percent between 1990 and 2010. The second most important expenditure is on health and social services which accounted for 19 percent of total expenditure over the past decade, growing at 11.3 per cent annually between 1990 and 2010, which contributed to the improvement of health and social services

The main challenge of human resource development is to create employment opportunities to the growing number of nationals entering the labor market which is characterized by a duality between "Saudi nationals" labor market and an "expatriates" labor market. The second challenge is related to regional development and its impact on migration to the urban centers.

The role of the fiscal policy was



crucial in enhancing growth and development, facilitating the role of the private sector, providing suitable business environment and building state of the art infrastructure. On the revenue side, oil revenues played a dominant role in government financing contributing a high 93 percent of overall revenues and 48 percent of GDP in 2011. Since 2000 the kingdom was able to record an annual budget surplus of 130 billion SR constituting 9 percent of GDP compared to an annual deficit of 47 billion SR and a 9.5 percent of GDP during the 1990s decade. A good part of this surplus was used to pay off the government debt owed to the pension funds and other quasi-government institutions which accumulated over the 1987 - 1999 period. This led to a reduction of public debt to GDP ratio from over 100 percent to 6 percent by the end of 2011, which is the lowest within the G 20.

Oil price volatility and their impact on the government's oil

revenues impacted economic planning and public finance framework. For example the difference between budgeted and actual revenues during the 2000 - 2010 decade was in the 22615- billion SR range with an average 208 billion SR while the difference between budgeted and actual public expenditure followed similar, but in less magnitude trend, averaging 64.4 billion SR during 20002010-. Generally speaking capital expenditure tended to expand during years of higher revenues and decline otherwise

The monetary policy on the other hand is the prerogative of Saudi Arabia Monetary Agency (SAMA) which aims at achieving financial and price stability by monitoring domestic and international economic developments, liquidity developments and taking necessary measures towards them. Money supply grew by an annual average of 12 percent during 20002010- compared to less than 6 percent annual

average in the 1990s decade. Commercial banks' deposits grew by an annual average 13.4 and 6.5 percent, loans by 14.7 and 12.7 percent; commercial banks' claims on the private sector by 16 and 11 and assets by 12 percent and 6.7 percent during the 20002010- and the nineties decades respectively. As far as inflationary pressures, the Kingdom managed for the past three decades to keep the rates of inflation at manageable levels. However, in the past five years inflation started to increase from its historical levels. In 2006 it averaged 2.2 percent compared to 0.3 percent average for the ten years prior to that. Since then it kept increasing and reached its highest in decades at 10 percent in 2008 fueled by increases in the prices of imported foodstuff and materials. SAMA took different measures to control inflation, which subsequently declined to 5.9 and 6.5 percent in 2009 and 2010.

The increases in oil revenues in the past few years also led to an increase in SAMA's reserve assets from \$155 billion in 2005 to \$524 billion in September 2011. Around 70 percent of which were placed in foreign securities while the rest is gold, reserve position at the IMF and foreign deposits.

On the international level, SAMA represents the Kingdom in the Financial Stability Board (FSB), which includes in its membership the G 20 plus Switzerland, Netherlands and Singapore

along with other international financial organizations, The FSB was established in 2009 in order to coordinate efforts of financial monitoring institutions at the global level and promote and improve effective financial monitoring. It is also a member of Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), which includes 26 countries and territories including the G 20 and is a forum for discussing issues on banking supervision and cooperation between its related entities in order to promote banking supervision and risk management at the global economy level.

On the regional and international levels, the Saudi economy is one of the largest in the Middle East, the Arab world and the Gulf Cooperation Council (GCC) Its 2010 GDP at \$435 constituted 15, 26 and 45 percent of the aggregated GDPs of the Middle East, the Arab world and the GCC respectively. Its trade and

current account surpluses of \$154 and \$67 billion respectively are among the largest in the mentioned regions. It is one of the few in G 20 with budgetary and current account surpluses where the foreign reserves of the Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) are estimated at \$524 billion.

Due to the role of the foreign sector in its economy and its free market policies, it adopted relatively free trade rules which facilitated its WTO accession in 2005. It has been negotiating along with its partners in the GCC free trade agreements with the major trading partners and has been keen to strengthen the GCC customs union and move towards further economic and monetary integration within the GCC. It was also instrumental in launching the Arab Free trade Area encompassing the countries of the Arab League.

Saudi Arabia is also a major donor country through its

national official development assistance programs and institution as well as those of which it is a major contributor such as the Arab Fund for social and Economic Development, the Islamic Development bank, the OPEC fund for International Development. Saudi Arabia has for decades taken the lead in such programs as a share of its GDP which has exceeded by far the UN's targeted 0.7 percent of GDP development assistance from the developed to the developing countries. In 2008 following the escalating commodities and energy prices, Saudi Arabia launched the "energy for the poor" initiative by increasing the financial resources of the Kingdom's development assistance institutions and those of which it is a major contributor to finance energy projects in developing countries to make energy more accessible to billions of people in those countries.

• Member of Majlis Ash Shura



Initiatives for peace and world development support

Saudi outstanding role with international community

Saudi Arabia occupies an important place in modern international organization. At the regional level the Kingdom was one of the few countries that have contributed to establishment of the Arab League immediately after the end of World War II. It also sought, after calling the Moroccan King Hassan II to an Islamic conference to discuss results of burning of Al Aqsa Mosque in 1969, to give permanence and continuity on the initiative, and by hosting headquarter of the Organization of Islamic cooperation since 1972 in Jeddah. In the framework of the United Nations, Kingdom of Saudi Arabia was among a few Arab countries that have signed the Charter of San Francisco, under which the United Nations Organization was established.



Regardless of the role played by the Kingdom in many organizations, it has given issue of sustainable development of the South a high priority on its foreign policy, and have focused efforts on supporting current economic organizations, especially the International Monetary Fund and the World Bank for Reconstruction and Development. Kingdom has been able to be the only Arab and Muslim

country which have a permanent membership in the two institutions, as to its special and influential role within them, through the Boards of Directors of the Fund and Bank.

Contribution to international organization for peace:

the Kingdom represents an important pivot in regional, Arab and Islamic relations. Starting with the Cooperation Council for

the Arab Gulf States, to the Arab League, and Organization of Islamic cooperation, where the kingdom played a crucial role in the process of incorporation, also formed a basic guarantee for the continuation of such organizations to play their role and succeed in their mission..

Proceeding from this outstanding post supported by the wisdom of the Saudi leadership, the Kingdom played the role of successful mediator in achieving a peaceful settlement of disputes, a situation by which Saudi diplomacy gained a lot of credibility in various forums. This position was certainly supported by availability of almost 25 % of global oil reserves in the kingdom.

In this framework, kingdom has contributed effectively in unifying



Palestinian parties are performing Umrah after the signing of reconciliation

countries of Bahrain, Kuwait, Qatar, Oman and the UAE for the establishment of the Cooperation Council for the Arab Gulf States.

The Kingdom hosts the headquarter of the general Secretariat of this young organization. Despite being the largest state within the organization, however, the relations among the members are democratic. In a broader context, the Kingdom was among the Arab countries that established the Arab League in 1945 of a primary goal to promote cooperation and unity among the Arabs, and defend their common interests.

The Kingdom exerted great efforts within the Arab league Organization in bringing views together, in order to prevent bloodshed, to avoid deterioration of relations to the brink of war, and make mediation and good offices to settle disputes among Gulf countries, and stayed as a member of the League to improve situation in Lebanon after the civil war. The Palestinian issue is the most complex problem of the Arab world and the international community

ever. The Kingdom tried through summits and conferences of the Arab foreign ministers and various committees, led by Summit Seven, to unite the voices of the Arab Group for reaching a just and fair solution to the conflict tracing the path of wisdom and realism, and so contributed to the adoption of Arab recognition of PLO as the sole absolute representative of the Palestinian people.

The Kingdom has made in the context of the Arab League commendable efforts for the Middle East disarmament of weapons of mass destruction. The Arab league in turn called for a Middle East free of nuclear, chemical and biological weapons.

As for Islamic world, Saudi Arabia will remain forever the center of religious and civilizational eager in hearts of Muslims everywhere.

- The general budget of the Organization.
- International peacekeeping forces.
- Budgets of the specialized organizations.

The Kingdom provided a true image of Islam through aid to the needy in

various countries.

The Kingdom worked from beginning of the seventies on employment of surplus revenues extensively in the field of development.

It worked in supporting efforts of the World Food Program to deliver food everywhere, cash donations and other in-kind, at a rate of more than 100 million Riyals each year. Along with other Gulf countries

to support the humanitarian and development organizations of the United Nations, the kingdom shared in a Program for that purpose where the kingdom provided about 78% of the fund, from which 40% is to support the United Nations Children's Fund (UNICEF). Many organizations benefit from that program such as: WHO, FAO, ILO, UNEP and UNESCO, and the United Nations Fund for Population Activities..

Proceeding from its adherence to fixed principles of Islamic Shari'a, its commitment to the Charter of the United Nations and full respect of international legitimacy and its resolutions and its adherence to the principles of justice and fairness in the international community, the Kingdom shaped for international community a good example.

Islam is provided by the Kingdom through initiatives and contribution within the international system that rejects violence, terrorism, and calls for brotherhood, peace, and to resolve disputes by peaceful means, and control the principles of justice and equity.

National Dialogue experience and its role in

Addressing national issues

Within the cycle of reform and development adopted by the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz, his initiative of the national dialogue has emerged as an unprecedented approach received with appreciation and praise both locally and internationally, and to activate that vision he ordered in 1424 the establishment of King Abdulaziz Center for National Dialogue, which seeks to provide appropriate environment and support for national dialogue among community individuals and groups (male and female) for public interest and to preserve the national unity based on the Islamic faith, and through specific objectives including strengthening national unity in the framework of the Islamic faith and deepen intellectual dialogue, contributing in shaping correct Islamic discourse based on moderation and within and outside the Kingdom through constructive dialogue, tackling national issues of social, cultural, political, economic, and educational frames, establishing concept of dialogue in the community to become a way of life, expanding participation of community individuals and groups in the national dialogue, strengthening role of non-governmental organizations in order to achieve justice, equality and freedom of expression within the framework of Islamic law.



Over the past years the center has succeeded in adopting many of the programs and activities, discussion and cultural awareness and dealt with several topics, including: national unity and the impact of the scientists, relations and international conventions and to understand the impact of national unity, extremism and moderation .. a vision of a comprehensive methodology. The center also raised the issue of women: their rights, duties and education - in order to create the proper environment for a group of intellectuals and opinion leaders and



those interested in women's issues to discuss the reality of women in Saudi society and its development according to the parameters of legality, to reach mechanisms and proposals that will help the decision-maker and relevant community institutions to take appropriate measures to strengthen the role of women in society and to overcome the problems they face.

The Center discussed issues of reality and aspirations of young people, and responsibility towards the nation, youth development, activation process of national dialogue, for reaching reasonable recommendations that contribute to formulation of appropriate strategies for youth issues.

It devoted a meeting to discuss the issue of «We & the other: a vision of a national deal with international cultures in order to clarify the basis on which those relations between diverse cultures depend, and access to a vision and a common national understanding of the rational civilizations and cultures.

The center also raised the issues of education .. «The reality and ways of development» in order to diagnose the reality of education in the Kingdom of Saudi Arabia and study the ways and

methods necessary for the development of education and increase efficiency. A dedicated meetings were held to discuss areas of work and employment: a dialogue between the community and work institutions, and another was held for health services, a dialogue between the community and health institutions. The Center also discussed the issue of media: reality and ways of development.

In the context of the national dialogue sessions the meeting of youth talk show on «Volunteering and culture of dialogue», proved young people hopes to do important social influence in the field of voluntary work which benefit community.

Under the slogan «Share. Volunteer. Engage in a dialogue» a national dialogue forum was held for young people to focus on highlighting the potential of youth through three main features involved in the theme of the meeting. King Abdul Aziz Center for National Dialogue cared for this faction because they represent more than half of Saudi society, and they are more close to the new cultures and values.

The Center launched a program (Bayader) which provided an opportunity to more than 800 young men and

women who volunteered to participate in the activities of the Centre for dialogue, and events related to culture of dialogue, and work program, which falls within activities of the youth in King Abdul Aziz Center for National Dialogue, to promote a culture of volunteerism among young people and activate their role in disseminating the culture of dialogue.

King Abdulaziz Center for National Dialogue launched also a program under the name of «ambassador» that focuses on increasing acquaintance of foreigners about Saudi society, culture and methods of cultural dialogue and cultural cooperation among peoples.

The program seeks to accomplish a dialogue between Saudi youth and foreign young people to identify the country, culture, society, morals of respect for individuals and civilization of the peoples.

Among the meetings held by the King Abdulaziz Center for National Dialogue, a meeting was held for wives of diplomats and foreign ambassadors in K.S.A and a number of Saudi women in the headquarters of the center, which aimed to build channels of understanding and open positive and constructive dialogue among cultures of the world.

King Abdullah as a pioneer of peace and global dialogue

The Custodian of the Two Holy Mosques: Islam is a religion of moderation and tolerance

Kingdom of Saudi Arabia led by Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz Al Saud - may God protect him – adopted an approach to dialogue, initiated at local level by establishment of King Abdulaziz Center for National Dialogue, then the Kingdom publicize it on the Islamic level when a conference for dialogue among Muslim scholars of various sects and schools was held in Mecca in May 2008.

The Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz, Al Saud - may Allah protect him –said ,in his speech, before the International Islamic Conference for Dialogue held in Makkah,” You meet today to say to the world around us, and proudly blessed by God, we are voice of justice, and of human moral values , and that we are voice of coexistence and reasonable and just dialogue, of wisdom and admonition and argument in the best manner in, response to the verse (Invite to the way of thy Lord with wisdom and beautiful preaching and argue with them is better). “ This call came from your brother to meet the challenges of isolation, ignorance, and narrow-minded, so the world comprehend concepts and prospects the good message of Islam without enmity”. He said.

That call by the Custodian of the Two Holy Mosques was adopted by the participants in the conference for dialogue among the followers of divine messages, civilizations and cultures, and decided to establish King Abdullah bin Abdul Aziz International center for communication among civilizations; in order to promote a culture of dialogue.

Aware of what ails the Islamic nation, the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz,- may God protect him- perceive importance and need for a meeting for leaders of Islamic nations tackle these challenges and pressing issues facing the nation, he declared his initiative to hold emergent summit for leaders of Muslim nations in Mecca in order to develop a comprehensive action plan to address

the obstacles to accomplish the aspirations of Islamic countries and the coordination of concepts and principles of tolerance and enlightened moderation and deepen the culture of dialogue among nations and civilizations. In response to that call, the third round of the emergent Islamic Summit was held in Makkah in December 2005.

In the World Conference for dialogue in Madrid in 2008, Custodian of the Two Holy Mosques, king abullah bin abdulaziz call all countries and peoples of the world to adopt and spread culture of dialogue among followers of various religions and cultures that form heritage of mankind. The Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz Al Saud, showed the way for dialogue with the followers of divine messages, civilizations and cultures and limit



Custodian of the Two Holy Mosques, during his word to Madrid Conference



Custodian of the Two Holy Mosques salutes Future Conference in Madrid

it in common values that divine messages called for, promoting the values of morality, excluding deception, renounces treason, alienate crime, fighting terrorism and despise lying and lays the foundation for good manners, honesty, truthfulness and justice.

His efforts – may Allah protect him - culminated by establishment of that global dialogue, and the General Assembly of the United Nations held High Level Meeting of Dialogue among followers of divine religions at the invitation of the Custodian of the Two Holy Mosques

The high-level meeting of the UN for dialogue came in order to embody hopes and aspirations of the Custodian of the Two Holy Mosques and his noble quest for understanding and cooperation among nations.

The great efforts of the Custodi-

an of the Two Holy Mosques did not stop at these international forums, but sought to convert the initiative to practical work, so King Abdullah bin Abdulaziz international center for Global Dialogue was established in the Austrian capital Vienna, when His Royal Highness Prince Saud Al-Faisal, the Foreign Minister, signed an agreement with Austrian Foreign Minister in this regard in October 2011.

the agreement identified goals of the Center to support dialogue among followers of religions and cultures and promote mutual understanding, respect and cooperation among peoples and stimulate justice, peace and reconciliation and to face violence and conflict.

In a speech following the signature, Prince Saud al-Faisal said: «It is a result of those cumulative noble efforts, that we

find ourselves here in Vienna, which will host King Abdullah bin Abdul Aziz center for Global dialogue among followers of religions and cultures”. He also expressed that the kingdom is ready to contribute in funding and put all its political and moral without affecting in any way the independence of the Center

The Kingdom of Saudi Arabia stresses it has always been a voice of justice by the words of its leader, towards the human and moral values, and a call for coexistence , wise and just dialogue, for the good of humans and preservation of their dignity. It is still gaining a day after a day, respect and admiration of world leaders and scholars from both Muslim and non-Islamic countries for its sincere quest towards peace and stability in the world.

A supporter of development

K.S.A donated More than \$ billion for developing countries

G20 was founded in 1999, from finance ministers and central bankers of the member states who represent major world economies, after a meeting of G8 in Washington, based on a need to address financial crises ranging from those that occurred in the nineties, and in response to indications and estimates that participation of developing countries is a key to effectively develop global economic issues.



Dr. Mohsen al-Hazmi

The group takes the burden to support international financial stability, strengthen dialogue among major industrialized and developing countries and to more effective support for progress all over the world.

The G20	
Argentina	Australia
Canada **	India
Brazil	France **
Indonesia	China
Japan	Italy *
Mexico	Kingdom of Saudi Arabia
South Africa	Turkey
United Kingdom **	United States of America
Russia	South Korea
European Union	Germany **

** G8

Some related international bodies joined the Group. They are: the European Parliament (represented by its president), the Central Bank, International Monetary Fund, International Bank for Reconstruction and Development.

The G20 represents 65.2% of world population, controls two-thirds of international trade, and owns about 90% of the world's crude production .

Economic facilities of the Group, and to represent wide

regions of the world were put into consideration on establishing the Group. In this context, the Kingdom of Saudi Arabia is the only Arab country in the Group. It has a leading position in Arab and Islamic worlds either in policy or culture diversity.

Meetings of the G20:

Summits of the G-20 are every two years, the first meeting was in 2008. Meetings of Ministers of Finance, Foreign Affairs and speakers' of the Member States are held regularly.

G20 speakers' Consultation meetings

The 1st G20 speakers' Consultation meeting was organized in Ottawa in 2010, when the meeting discussed a strategy of international cooperation to meet needs of production and distribution of food, new models for peace and food security, financial and economic types to promote global economic stability.

The meeting was attended by HE Speaker of Majlis Ash Shura in together with two members of the Majlis, and when Speaker of Majlis Ash Shura showed Kingdom's contribution in support of global economy through initiative of Saudi agricultural investment abroad as a type for accomplishing food security, as well as dealing

with problem of desertification and climate change against their impact on agricultural and animal products not to mention means of confronting these problems as well.

The 2nd G20 speakers' consultative meeting was organized in South Korean capital Seoul in 2011. the forum and consultative meeting focused on development experience-based economic promotion, international cooperation for co-growth and food security post- global financial crisis, role of parliaments in these fields, and strategy of inter-parliamentary cooperation for peace and fight against terrorism.

His Excellency speaker of Majlis Ash Shura underscored Saudi role - represented by Majlis Ash Shura - to advance international cooperation through its key role in giving consultative opinion on kingdom General policy, ratification of international agreements and active participation in the parliamentary Foreign entities, in addition to abroad visits that commissions of the parliamentary friendship of majlis ash shura give to establish strong ties with international parliaments, particularly the Member States of the G20, and support government activities in international cooperation programs and policies of comprehensive and sustainable development, as well as contribute to decision-making, legislative and for more effective Saudi role in supporting economy, by which the kingdom was ranked first among Arab countries for four consecutive years, and the 16th in WB Business report, with continuity of consistent economic policies, stable and sustainable to ensure economic growth, provide safe atmosphere for capital and implement its investment by spending for projects and basic services. Investment program of government and oil sectors is expected to exceed 1,400 billion dollars over the next five years.

the 1st G20 Speakers' Consultation Meeting was held in Canada in 2020, while the 2nd was held in south Korea in 2011 and the 3rd Meeting will be held in Riyadh, Saudi Arabia on February 24 2012 26.

The most important proposals for speakers' Consultation Meetings:

A - Create a global fund for the benefit of food aid in times of crisis.

B - Effecting principle of transparency and fairness in distribution.

C – vigilance, and management skills & services improvement in chains of food production and manufacturing

The most important topics in intervention of Saudi Majlis Ash Shura delegation in the second consultative meetings:
A - To turn the Meeting to a Global Forum held periodically in a country of the group.

B – leaders summits to be of mechanisms of international cooperation at the level of parliaments and consolidate the principle of work partnership within an integrated entity.

C - Initiative of the Kingdom in abroad agricultural investment as a model for achieving food security.

D - address problem of desertification and climate change, which threatens agricultural land in some regions of the world through availability of irrigation techniques and preservation of agricultural soils and higher rates of agricultural production.

Since ensure balance and stability of the global economy and to achieve balanced robust and sustainable growth, it requires joint efforts take into account national interests on the one hand, strengthen financial and technical economy, which is the main pillar of the partnership between countries of the world and advance their economies on the other hand, and to support the global economy.

The Kingdom has emerged in particular in the following aspects:

1 - Commitment to a policy of moderate oil pricing and production, and adopted a long run conciliatory policy in OPEC to accomplish interests of not only producers, but consumers as well, and to master a balance between oil forces of supply and global demand.

2 – Adoption of approach of moderation in foreign policy and to participate in overcoming difficulties and basic global problems.

3 - Create an environment for dialogue between producers and consumers as optimal way to a real stability in oil markets. Kingdom's efforts enjoyed good response by international organizations, when 87 State participating in the Special Ministerial Meeting of Forum on "Energy World" approved "Charter of the International Energy Forum" to enhance the understanding and optimization of fully understanding, dialogue and convergence of views.

4 - Initiative of the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdul Aziz in 2008, entitled “Energy for the Poor” supported by more Kingdom’s assistance than the percentage established by the United Nations for assistance from the developed countries, with a total aid and foreign loans of about 136 billion riyals from 1991 to 2009.

International cooperation in economy & K.S.A role of promotion Saudi Arabia is one of the largest countries that support international cooperation and developing societies. It was one of founders, of both the International Bank for Reconstruction and Development and the International Monetary Fund, and a member of the International Agency for Investment Guarantee, which undertakes tasks of directing foreign direct investment to developing countries.

The Kingdom is one of the biggest donors in the world and is a major partner in international development, with

total aid more than \$ 103.5 billion in the period (1973 to 2010). More than 95 developing countries make benefit from Saudi non-refundable aid, and soft development loans.

Saudi foreign aid channels

The Kingdom provides aid through various channels, most notably the aid being implemented by the Saudi Fund for Development - the main channel of aid directed towards economic and social development. Saudi Arabia contributes to in many Arab, regional and international development institutions. IT also helps multilateral regional development institutions and funds including: IBRD, Islamic Development Bank, Arab Fund for Economic and Social Development, and the OPEC Fund for International Development, and others.

Table (5):

contributions of the Kingdom of Saudi Arabia in the Arab

regional and international development institutions, until (2010). (Million dollars).

Institutions	capital	contribution of K.S.A	contribution of K.S.A (%)
Arab Monetary Fund	2808.0	416.3	14.8
International Monetary Fund	334,844.8	10,757.7	3.2
African Development Fund (*)	*	336.3	0.5
OPEC Fund for International Development	3435.0	1033.3	30.1
The Islamic Solidarity Fund for Development	10000.0	1000.0	10.0
International Fund for Agricultural Development	3652.0	439.8	12.0
Arab Fund for Economic and Social Development	6993.0	1677.7	24.0
Arab Bank for Economic Development in Africa	2800.0	685.0	24.5
Islamic Development Bank	27846.0	6574.1	23.6
International Bank for Reconstruction and Development	189943.0	5403.8	2.8
African Development Bank	101,095.3	188.1	0.2
International Development Agency	199130.9	2348.5	1.2
IFC	2369.4	30.1	1.3
Arab Authority for Agricultural Investment and Development	350.4	78.7	22.5
Inter-Arab Investment Guarantee	194.5	13.1	6.8
Islamic Corporation for Insurance of Investments and Export Credit	232.0	20.9	9.0
Islamic Corporation for the development of the private sector	1000.0	76.2	7.6
International Islamic Trade Finance Foundation	750.0	120.0	16.0
International Agency for Investment Guarantee	1912.8	59.8	3.1
Special account to support private sector projects of small and medium enterprises in the Arab countries	2000.0	500.0	25.0

(*) The African Development Fund has no capital but relies on donations from paid donors.

Source: Annual Report of the Saudi Fund for Development of (2010).

The Kingdom is one of the largest shareholder in capital of the Islamic Development Bank, as the volume of funding towards the approved backlog (70.3 billion U.S. dollars during the period 1962-2010-1976) 1431). The Kingdom is also a major contributor in the OPEC Fund for International Development, established in (1976) by Member States of the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), as an institution concerned with financing for development.



of emergency assistance and humanitarian aid to countries that are exposed to disasters and crises.

- Aid that is collected and submitted under the supervision of the government and through the committees to be formed in response to emergencies such as natural disasters and humanitarian crises resulting from armed conflict or famine.
- The contribution of the private sector in the Kingdom in the Persian Gulf to establish a program to support the United Nations Development Organizations (AGFUND), which shall provide assistance and technical support to many developing countries.

the kingdom donate direct foreign aid to implement the priority projects in developing countries, which aims to develop the infrastructure which contributed to help those countries in the promotion of their economies. The highest share of that aid went to transport and communications sector (30.4%), the social structure sector (24.2%) the energy sector (20.4%), agriculture (15.8%), industry and mining (5.4 %), and other sectors (3.5%)

Finance sectors

The energy sector: (5) projects totaling \$ (949) million, a rate (38.9%) of total funding of the year.

Agriculture: financing (3) projects of \$ (296.3) million, a rate (12.2%) of total funding.

Transport and communications sector: the financing (3)

The Kingdom also aid across some specialized government agencies such as:

- Medical assistance provided by the Ministry of Health.
- Food aid from the Ministry of Agriculture.
- University fellowships provided by the Ministry of Higher Education.
- Services of Saudi Red Crescent Authority that contribute with the concerned governmental authorities in the delivery



projects of \$ (133.5) million, a rate (5.5%) of the total funding. Other sectors: two projects were funded at \$ (170) million and by (7%) of the total funding.

Multilateral assistance: Kingdom participated through the Saudi Development Fund to finance (15) worth of development projects (1791.3) million riyals in the year (2010), distributed on (14) developing country.

The third speakers' consultative meeting in Riyadh entitled: "The sustainable development of a safe world." reflects the global recognition of the status and role of the Kingdom of Saudi Arabia - in particular - in sustainable development and global security as well as its role in other aspects. It is hoped that the Kingdom has strong voice in formulation and implementation of financial and economic policies, mechanisms for joint work and constructive efforts to achieve well-being of peoples and growth, the good of all mankind in the light of wise policy and vision of the Custodian of the Two Holy Mosques - may Allah protect him.

References

- 1 - Reports of speaker and members of the Majlis Ash shura about the previous two consultative meetings.
- 2 - Annual report of the Saudi Fund for Development of 312010) 1432/).

• *Member of Majlis Ash Shura*



European Parliament

Foundation.. development.. powers

European Parliament, EP, is a directly elected parliamentary institution, affiliating to the European Union (EU). It was founded as back as the tenth of September 1952. It was a consultative assembly, composed of 18 parliamentarians, members of national parliaments, without any legislative powers.



•Hosni Abd al-Hafiz

In 1979, and for the first time, Members of EP. were directly elected, and first session was held, during which Simone Veil, a French lawyer was elected as speaker of the parliament for five-year. number of elected members of Parliament increased many times a result of EU enlargement and the accession of new countries, and the Treaty of Nice has put a maximum elected members of 732, with a consolidated

monthly salary, amounting to 7,000 euros.

According to the Lisbon Treaty which entered into effect on December 1, 2009, the EP has full power of EU budget. The number of members will increase the maximum number of 750, in addition to the Speaker, in elections to be set up in 2014. Jerzy Buzek, speaker of the parliament was elected in July 2009, in what was described as «the

biggest transnational elections ever, when 380 million voters participated.

The headquarters of the Secretariat, and the administrative body, are in Luxembourg. There are two buildings for the public sessions. Official languages of the European Parliament in eleven: English, Spanish, Dutch, Italian, Portuguese, Greek, French, Swedish, German, Danish and Finnish.



Parliamentary groups .. And political parties

members of the European Parliament at the present time are within seven clusters or different parliamentary groups, each with a leader except about 30 independent members. The European People's Party, EPP, is the biggest group, with 265 members, led by Joseph Dwall, then Progressive Alliance Socialist and Democratic, S & D, with 184 members, led by Martin Schulz. Throughout history of EP, the two groups dominate most of the seats, with a percentage ranging from 50 to 70%, and none of them obtained an absolute majority. Other parties are Democratic Party reform ELDR, led by Jay Verho Fstadt and Green in alliance with the Liberal Party of Europe, Greens / EFA led by both Daniel Cohen and Pandit Rebecca Harms and Union of Europe Nations, UEN, led by Michel Caminzaki and some others.

Functions and powers

The last decade has seen, a large expansion in functions and powers of the EP given by the Lisbon Treaty and the Maastricht Convention for European unity criteria, including: Legislative authority, powers over budgets even that of the European Union, that is similar to US Congress in terms of separation between both executive and legislative powers, in addition it has the authority to criticize the Commission, and two-thirds majority is enough to force the Commission to resign or even dismiss.

The EP has a significant impact on foreign policy, where the parliament is required to approve all development grants, including assistance to other countries, such as supporting reconstruction of Iraq after the war, providing incentives for Iran to halt its controversial nuclear program as well as exchanging passenger information deal with the United States of America.

seats in Parliament and the Member States

Name of the State	Number of seats
Germany	96
France	74
Italy	73
United Kingdom	73
Spain	54
Poland	51
Romania	33
Netherlands	26
Belgium	22
Czech Republic	22
Greece	22
Hungary	22
Portugal	22
Sweden	20
Austria	19
Bulgaria	18
Finland	13
Denmark	13
Slovakia	13
Republic of Ireland	12
Lithuanian	12
Latvia	09
Slovenia	08
Cyprus	06
Estonia	06
Luxembourg	06
Malta	06



Policy of open Councils

• Dr. Abdullah bin Ibrahim Al-Askar

Open majlis, or as known in literature of local history open-door policy, is the mechanism of the Islamic Shura. This mechanism allows direct communication between groups of people and the administrator or first high-ranking officials. Others consider it as the shortest channel to reach to decision makers and to address national issues. It seems that this method is known to varying degrees since the time of the first Saudi state in the eighteenth century. However its emergence as an application, was received since the reign of King Abdulaziz, the founder of Saudi Arabia in the third developed stage. We were informed a description of the Council of King Abdulaziz through Kheireddine Zarkali who attended the Council more than once, worked in the government of King Abdulaziz, and recorded his description in his “Arabian Peninsula”. He said that King Abdulaziz scheduled times of the year to his council, welcoming all comers. That Council had distinct features and characteristics, it welcomed visitors either citizens, guests, residents and officials. It was codified sit where audience is divided on the right and left hands of the king. The Council used to begin by reading some verses of the Quran. Full listening to speakers characterized the council. The king used to listen to speakers and gives short answers or hand movements better than many words. Policy of open councils is one of the pillars of the Saudi regime, for this is included in regulation of government, article forty-third reads: “councils of the King and Crown Prince shall be open to every citizen and anyone who has a complaint “. For that reason you find expanded open councils for princes, officials or Ministers This expansion is seen at home and abroad as an important tributary of the “Great Council”, i.e. the King’s. Saudi citizens consider these open councils as one of the most prominent mechanisms of the daily work of the king or the crown prince, which, as described by foreign observers “forms language of communication between the ruler and citizens, between the leader and his people, especially when it is characterized by spontaneity, simplicity and transparency. In my view the policy of open councils provided unprecedented opportunity to interact with the real issues and citizen concerns. His highness Prince Dr. Faisal bin Saud bin Abdul Aziz, got a degree on a thesis entitled: “open councils and the Islamic concept of governance in the policy of the Kingdom of Saudi Arabia”. The thesis gave an analysis and explanation of what open councils are. His thesis recognizes that Saudi Arabia open councils, unknown to many scholars in the world. According to another researcher: Talib Bin Fdaa Shuraim, words of King Abdul Aziz in his open council indicated important points and reflected his thinking and views on domestic issues as well as foreign ones. He added: the King was also concerned with remarks about performance of some government agencies from the premise that every official is entrusted with all the responsibility he has to perform. We conclude saying; the open council of the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz, is using to welcome more than 800 visitors. This large number is a parliamentary channel, and can invest views and discussions to be a tributary of the Saudi Majlis Ash Shura. This figure could be taken to the great knowledge of the Saudi public opinion, and can analyze what is going on there, to know fact and opinion in Saudi Arabia’s domestic and international issues.

• Member of Majlis Ash Shura